الأمم المتحدة

A/66/70/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
11 April 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٧٧ (أ) من القائمة الأولية*

المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

أُعد هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٤٠ من قرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقريراً شاملاً عن التطورات والمسائل المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، لتنظر فيه في دورتها السادسة والستين. ويهدف التقرير إلى تيسير المناقشات بشأن موضوع تركيز الاجتماع الثاني عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار المعقود تحت عنوان: ''الإسهام، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في تقييم التقدم المحرز حتى الوقت الحاضر والفجوات التي لا تزال قائمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة''. وهو يشكل الجزء الثاني من التقرير الشامل للأمين العام ويُقدّم إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عملا بالمادة ٣١٩ من الاتفاقية.

* A/66/50.

100611 100611 11-29598 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – المحيطات والبحار والتنمية المستدامة ٥

ألف – مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ..... ٦

١ – معلومات أساسية ٦

٢ – إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ٧

٣ – جدول أعمال القرن ٢١ والفصل ١٧ ..... ٧

باء – الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة ٩

جيم – مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢ ..... ١٠

دال – مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية لعام ٢٠٠٠ و الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ ..... ١١

ثالثا – إنجازات مؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة وتنفيذ نتائجها ١٢

ألف – الإطار القانوني والإطار المتعلق بالسياسة العامة على الصعيد العالمي ١٢

١ – الأُطر القانونية ١٢

٢ – الإطار المتعلق بالسياسة العامة ١٥

باء – التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي ٢٣

١ – على الصعيد الدولي ٢٣

٢ – على الصعيد الإقليمي ٢٤

جيم – التنفيذ في المجالات المواضيعية ٢٨

١ – حفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله بطريقة مستدامة ٢٨

٢ – استدامة مصائد الأسماك ٣٨

٣ – مكافحة التلوث البحري ٤٩

٤ – تغير المناخ ٥٨

٥ – العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا البحرية ٦٥

دال – الدول الجزرية الصغيرة النامية ٧٥
١– الإطار السياسي ٧٦
٢ – الأنشطة ٧٩
رابعا – الثغرات والتحديات والمسائل الناشئة ٨٦
ألف – الثغرات ٨٦
١ – الثغرات في تنفيذ الإطار القانوني والمؤسسي للتنمية المستدامة للمحيطات والبحار ٨٦
٢ – الثغرات المعرفية أو العلمية ٨٧
باء – التحديات ٨٩
١ – تعيين الحدود البحرية ٨٩
٢ – التنفيذ والإنفاذ ٩٠
٣ – بناء القدرات ٩٣
٤ – الإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار ٩٦
٥ – الضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية ٩٨
٦ – النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية ٩٩
٧ – الجرائم المرتكبة في البحر ١٠١
جيم – المسائل المستجدة ١٠٣
١ – الموارد الجينية البحرية ١٠٣
٢ – إدارة الشعاب المرجانية ١٠٥
٣ – الحطام البحري ١٠٨
٤ – الإفراط في الإغناء بالمغذيات والإتخام بالمغذيات ١١٠
٥ – الهندسة الجيولوجية ١١٢
٦ – الضجيج في المحيطات ١١٤
٧ – الطاقة المتجددة ١١٦
٨ – تبادل البيانات البيئية ١١٧
خامسا – الاستنتاجات ١١٧

أولا – مقدمة

١ – استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٣٧، يقدم هذا التقرير إلى الدورة السادسة والستين للجمعية، والاجتماع الثاني عشر لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار (العملية التشاورية غير الرسمية)، وكذلك إلى الاجتماع الحادي والعشرون للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٢ – وقررت الجمعية العامة، في الفقرة ٢٣١ من قرارها ٦٥/٣٧، أن تركز العملية الاستشارية مناقشتها في اجتماعها الثاني عشر على الإسهام، في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، على تقييم التقدم المحرز حتى الوقت الحاضر والفجوات التي لا تزال قائمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة. ويتناول هذا التقرير ذلك الموضوع.

٣ – واستفاد التقرير من مساهمات المنظمات الحكومية الدولية والهيئات الأخرى المشاركة في الأنشطة المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار. ويودّ الأمين العام أن يعرب عن تقديره للمنظمات والهيئات التالية على ردودها الواردة حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١: اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ والسلطة الدولية لقاع البحار؛ والبنك الإسلامي للتنمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والمنظمة الهيدروغرافية الدولية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وأمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض؛ وأمانات هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي، ولجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية، واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[(١)].

٤ – كما أن التقارير السابقة عن اجتماعات العملية التشاورية غير الرسمية والتقارير السابقة للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار التي تقدم معلومات عن التطورات المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (الاتفاقية) والاتفاقات المتعلقة بتنفيذها تُعدّ ذات صلة بالنظر في موضوع التركيز[(٢)].

---

(١) ساهمت شعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا في الإعداد الفني للفروع ذات الصلة من هذا التقرير.

(٢) انظر www.un.org/Depts/los/ general_assembly/general_assembly_reports.htm.

٥ - ويوضح الفرع الثاني من هذا التقرير العلاقة بين المحيطات والبحار والتنمية المستدامة ويصف الأحكام ذات الصلة التي تضمنتها نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويقدم الفرع الثالث لمحة عامة عن الإنجازات والتقدم المحرز حتى الوقت الحاضر في تنفيذ تلك النتائج على مستوى القطاعات. أما الفرع الرابع، فيعالج بعض الفجوات المتبقية في التنفيذ ويسلط الضوء على التحديات والقضايا الناشئة. ويعرض الفرع الخامس الاستنتاجات.

ثانيا - المحيطات والبحار والتنمية المستدامة

٦ - إن المحيطات هي أداة التوازن في عجلة حياة الأرض[٣]. فهي تشكل الجزء الأكبر من كوكب الأرض، الذي تستند إليه الحياة ويوجّه المناخ والدورة المائية ويوفّر الموارد الحيوية[٤]. وتشكل المحيطات والبحار والجزر والمناطق الساحلية جزءاً أساسياً لا يتجزأ من النظام الإيكولوجي للكرة الأرضية وهي حيوية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي ولتحقيق استمرار الازدهار الاقتصادي ورفاه العديد من الاقتصادات الوطنية خاصة في البلدان النامية[٥]. وتعد التنمية المستدامة واستغلال المحيطات ومواردها ضرورية لتحقيق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

٧ - وإن إنشاء ''اقتصاد أخضر'' قادر على تعزيز النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر وفي الوقت نفسه تعزيز التنمية الاجتماعية وضمان حماية البيئة يعتمد على التنمية المستدامة واستغلال المحيطات ومواردها. ولذلك فمن المهم الاعتراف بالحاجة الأساسية لحماية محيطاتنا ومواردها للأجيال القادمة في سياق التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً.

٨ - وفي تقرير عام ١٩٨٧ المعنون ''مستقبلنا المشترك'' (A/42/427، المرفق)، أشارت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية إلى أن التنمية المستدامة، إن لم يكن البقاء نفسه، تتوقف على إحراز إنجازات هامة في إدارة المحيطات. وبعد التسليم بأن النهوض بقانون البحار يمثل تدبيرا تشتد إليه الحاجة، أشارت اللجنة إلى أن أهم إجراء أوّلي يمكن للدول أن تتخذه لصالح النظام المهدد لدعم حياة المحيطات يتمثل في التصديق على اتفاقية قانون البحار.

---

(٣) A/42/427.

(٤) لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الدورة السابعة، المقرر ١/٧.

(٥) خطة جوهانسبرغ التنفيذية (انظر الملاحظة ٩ أدناه، الفقرة ٣٠).

٩ - وظلت المحيطات تشكّل جزءا مهما من جدول أعمال التنمية المستدامة بعد ذلك. وقد تم الاتفاق في إطار نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعقودة بشأن التنمية المستدامة على الوفاء بالالتزامات الرئيسية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة واستغلال المحيطات. وهذه المؤتمرات هي على وجه الخصوص، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢، والدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بشأن برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (انظر الفرع الثاني، باء، أدناه)، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية لعام ٢٠٠٠، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لعام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠ - ومع اقتراب موعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيُعقد في البرازيل في الفترة من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والاستعراض الذي ستجريه لجنة التنمية المستدامة التابعة للمجموعة المواضيعية المتعلقة بالمحيطات والبحار في عام ٢٠١٤، فإنه من المناسب تقييم التقدم المحرز والفجوات المتبقية والتحديات والقضايا الناشئة بغية تحديد الطريق إلى الأمام.

ألف - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢

١ - معلومات أساسية

١١ - بعد مرور عشرين عاما على انعقاد مؤتمر التنمية البشرية لعام ١٩٧٢، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ من أجل إعادة النظر في التنمية الاقتصادية وإيجاد سبل لوقف تدمير الموارد الطبيعية للأرض والنظم الإيكولوجية. وسلّمت الحكومات بالحاجة إلى إعادة تركيز الاستراتيجيات والسياسات الدولية والوطنية من أجل تحسين التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

١٢ - واختُتمت ''قمة الأرض''، كما يُشار إليها عادة، باعتماد إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ الذي حدد الاستراتيجية العالمية لتحقيق التنمية المستدامة. ولا يزال جدول أعمال القرن ٢١ يمثّل برنامج العمل الأكثر شمولاً وفعالية الذي أطلقه المجتمع الدولي للحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة.

٢ - إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

١٣ - في مؤتمر القمة المعني بالأرض، اعتمدت الحكومات إعلانا يتضمن مجموعة من المبادئ لتوجيه التنمية المستدامة[٦]. وتقوم تلك المبادئ على إعلان ستوكهولم الذي اعتُمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية لعام ١٩٧٢ وتسلّم بأن السبيل الوحيد لتحقيق تقدم اقتصادي طويل الأجل يتمثل في ربط التقدم الاقتصادي بالحماية البيئية والاجتماعية. ويؤكد إعلان ريو[٧] أنه يحق للبشر أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة (المبدأ ١)، طالما أن التنمية لا تمس بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة (المبدأ ٣). وتملك الدول الحق في استغلال مواردها الخاصة وهي مسؤولة عن ضمان عدم حدوث أضرار بيئية خارج حدود ولايتها الوطنية (المبدأ ٢).

١٤ - كما تم الاعتراف أيضاً بالنهج الوقائي من أجل حماية البيئة (المبدأ ١٥). وفي حال حدوث خطر جسيم أو لا سبيل إلى عكس اتجاهه، ينبغي أن يسود ذلك النهج. واعتُبرت الحماية البيئية والقضاء على الفقر جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية.

١٥ - واعتُبر دور التعاون الدولي مهماً لحفظ صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض وحمايتهما واستعادتهما. وتم تشجيع الدول على تبادل المعارف والتقنيات المبتكرة لتحقيق هدف الاستدامة ودُعيت إلى الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها.

١٦ - وتم الاعتراف بأهمية القوانين البيئية الفعالة ووضع قانون وطني بشأن المسؤولية عن ضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية (المبدأ ١٣). ولا ينبغي أن تستخدم تلك القوانين باعتبارها وسيلة لا يمكن تبريرها لتقييد التجارة الدولية، وينبغي أن تعتمد على مبدأ ''الملوِّث يدفع'' (المبدأ ١٦).

٣ - جدول أعمال القرن ٢١ والفصل ١٧

جدول أعمال القرن ٢١

١٧ - يحدد جدول أعمال القرن ٢١[٨] برنامج عمل شامل للتنمية المستدامة يعالج جميع المجالات التي قد تؤثر فيها الأنشطة البشرية على التنمية المستدامة، بما في ذلك المحيطات والبحار. وينقسم جدول الأعمال إلى أربعة أقسام رئيسية: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية،

(٦) A/CONF.151/26 (Vol. I)، المرفق الأول.

(٧) متاح على الموقع التالي:
.www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=78&ArticleID=1163&l=en

(٨) متاحة على الموقع التالي: www.un.org/esa/dsd/agenda21.

مثل مكافحة الفقر وأنماط الاستهلاك المتغيرة؛ وحفظ وإدارة الموارد من أجل التنمية؛ وتعزيز دور الفئات الرئيسية؛ ووسائل التنفيذ، بما في ذلك الوسائل العلمية والتكنولوجية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والمؤسسات الدولية والآليات المالية.

الفصل ١٧

١٨ - كُرّس الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، المعنون ''حماية المحيطات وكل أنواع البحار، بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة والمناطق الساحلية، وحماية مواردها الحية وترشيد استغلالها وتنميتها'' للبيئة البحرية باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الحياة والتنمية المستدامة. وأُشيرَ في هذا الفصل إلى أن حماية البيئة البحرية والساحلية وتنميتها المستدامة منصوص عليهما في القانون الدولي، بما في ذلك أحكام الاتفاقية، كما أنهما يتطلبان اتباع نهج متكامل لإدارة المناطق البحرية والساحلية وتنميتها. ويحدد هذا الفصل أيضا سبعة مجالات برنامجية تتضمن برنامج العمل الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمحيطات والبحار: (أ) الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية، بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخالصة؛ (ب) حماية البيئة البحرية؛ (ج) استغلال الموارد البحرية الحية في أعالي البحار وحفظها بصورة مستدامة؛ (د) استغلال الموارد البحرية الحية الخاضعة للولاية الوطنية وحفظها بصورة مستدامة؛ (هـ) معالجة أوجه عدم اليقين الحرجة بالنسبة لإدارة البيئة البحرية وتغير المناخ؛ (و) تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيدين الدولي والإقليمي، و (ز) التنمية المستدامة للجزر الصغيرة.

١٩ - وفيما يتعلق بكل من هذه المجالات البرنامجية، حدد جدول أعمال القرن ٢١ أساسا للعمل وأهدافاً وأنشطة ووسائل للتنفيذ. وأُشير في إطاره إلى أن حماية البيئة البحرية والساحلية ومواردها وتنميتها المستدامة تتطلب اتباع نهج جديدة تجاه إدارة المناطق البحرية والساحلية وتنميتها، على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بحيث تكون نهجاً متكاملة في مضمونها ووقائية وتوقعية في نطاقها. كما تم تسليط الضوء، في الفقرة ١٧-٢ من جدول الأعمال، على أن تنفيذ البلدان النامية للأنشطة سيكون متكافئاً مع مستوياتها الفردية من القدرات التكنولوجية والمالية وأولوياتها في تخصيص الموارد للاحتياجات الإنمائية، ويتوقف في نهاية الأمر على نقل التكنولوجيا والموارد المالية اللازمة والمتاحة لها.

٢٠ - ويفصّل الفرعان ثالثاً ورابعاً من هذا التقرير بعض الالتزامات المحددة التي تم التعهّد بها في الفصل ١٧ والجهود التي بذلت لتنفيذها.

باء – الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة

٢١ – اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة المعقودة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (القرار دإ ٢/١٩، المرفق). ويستند البرنامج إلى استعراض الدول الأعضاء للتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٢٢ – وفي ما يتعلق بالإشارة الواردة إلى المحيطات والبحار في الفقرة ٣٦ من البرنامج، أبرزت الجمعية العامة الإنجازات التي تحققت في مجال التفاوض بشأن الاتفاقات والصكوك غير الملزمة المتعلقة بحفظ وإدارة موارد مصائد الأسماك وحماية البيئة البحرية. ووردت الإشارة إلى السنة الدولية للمحيطات في عام ١٩٩٨ وتم تشجيع الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة والتحدي الذي تطرحه.

٢٣ – وأُشير إلى أنه ينبغي إدخال تحسينات في ما يتعلّق بصنع القرار على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وبالتعاون الدولي لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقات والصكوك ذات الصلة.

٢٤ – وتم تشجيع الحكومات على تنفيذ المقرر ١٥/٤ للجنة التنمية المستدامة (E/CN.17/1996/38) بشأن حماية الغلاف الجوي وحماية المحيطات وكل أنواع البحار، الذي دعا إلى إجراء استعراضات حكومية دولية دورية لجميع جوانب البيئة البحرية والمسائل المتصلة بها، ضمن الإطار القانوني العام المنصوص عليه في الاتفاقية. وتم تشجيع جميع الدول على التصديق على الاتفاقات ذات الصلة أو الانضمام إليها، وتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٩/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ المتعلق بـ ”الترتيبات المؤسسية لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية“. وهناك حاجة ملحة لتعزيز الروابط المؤسسية بين الآليات الحكومية الدولية ذات الصلة المسؤولة عن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تسليط الضوء على أهمية تنفيذ الاتفاقات الدولية والإقليمية القائمة بشأن التلوث البحري في سياق الاتفاقية والمبدأ ١٣ من إعلان ريو. وتم حثّ الحكومات على منع أو إنهاء الصيد المفرط والقدرة المفرطة على صيد الأسماك وكفالة فعالية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية بسبل منها توخي الحذر عند النظر في استخدام الإعانات. وجرى التأكيد على أهمية جمع وتعميم البيانات البيولوجية العلمية والبيانات المتصلة بمصائد الأسماك.

جيم – مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢

خطة جوهانسبرغ التنفيذية

مقدمة

٢٥ – عقدت الحكومات المزيد من المناقشات حول أفضل السبل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتحديد خطوات ملموسة وأهداف قابلة للقياس الكمي لتحقيق التنمية المستدامة، خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٢ الذي اعتمد خطة جوهانسبرغ التنفيذية[٩]. وكررت الخطة التزام المجتمع الدولي بالتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية (انظر الفرع الثاني، دال) وغيرها من الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وتحدد الخطة أيضا التزامات وأولويات جديدة للعمل في مجال التنمية المستدامة. وتتألف من أحد عشر فصلا، لكل منها محور تركيزه الخاص. ويجري تناول القضايا الشاملة لعدة قطاعات في معظم أجزاء الخطة، مما يعكس حقيقة مفادها أن التنمية المستدامة تتطلب اتباع نهج كلّي.

الفقرات من ٣٠ إلى ٣٦ من خطة جوهانسبرغ التنفيذية

٢٦– تشكل المحيطات والبحار والجزر والمناطق الساحلية الموضوع الأساسي للفقرات من ٣٠ إلى ٣٦ من الخطة، وهي تتناول، على وجه الخصوص: (أ) تعزيز التنسيق والتعاون الفعالين، على أصعدة من بينها الصعيدان العالمي والإقليمي، بين الهيئات ذات الصلة؛ (ب) تحقيق استدامة مصائد الأسماك؛ (ج) تعزيز حفظ المحيطات وإدارتها؛ (د) الدفع قُدُما بتنفيذ برنامج العمل العالمي من أجل حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وإعلان مونتريال بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، مع التركيز بصفة خاصة خلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ على المياه المستعملة في المدن، والتغيير المادي للموائل والمغذيات وتدميرها؛ (ج) تعزيز السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية من التلوث، (و) أخذ إمكانية تأثير النفايات المشعة على البيئة وصحة الإنسان في الحسبان؛ (ي) تحسين الفهم العلمي للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وتقييمها باعتبار ذلك قاعدة أساسية لاتخاذ القرارات السليمة.

٢٧ – يورد الفرعان الثالث والرابع من هذا التقرير بالتفصيل بعض الالتزامات المحددة التي جرى التعهد بالوفاء بها في الفقرات من ٣٠ إلى ٣٦ من الخطة، فضلا عن الجهود التي اضطلع بها من أجل تنفيذ هذه الالتزامات .

---

(٩) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

دال – مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية لعام ٢٠٠٠ و الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠

٢٨ – عقدت الجمعية العامة مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠ تحت شعار ''دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين'' (انظر A/54/2000) واعتمدت ''إعلان الأمم المتحدة للألفية'' (القرار٥٥/٢) وبينما لم تشر الدول الأعضاء تحديدا إلى المحيطات والبحار في إعلان الألفية، فقد اعتبرت الحاجة إلى توخي الحذر في إدارة جميع الموارد الطبيعية والحية أمرا جوهريا، وفقا لمبادئ التنمية المستدامة[١٠]. وفيما يتعلق بالتنمية والقضاء على الفقر، فقد أعربت الدول الأعضاء على تصميمها على التصدي للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ برنامج عمل بربادوس من ضمن جملة أمور أخرى[١١]. واعترفت الدول الأعضاء أيضا بمشاكل البلدان النامية غير الساحلية ودعت إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية إليها. وشددت كذلك على الحاجة إلى حماية بيئتنا المشتركة وأكدت مجددا دعمها للمبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١.

٢٩ – اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والستين المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، القرار ١/٦٥ المعنون ''الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''، الذي أكدت فيه، على وجه الخصوص، على الحاجة إلى اتخاذ تدابير لضمان الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك الأرصدة السمكية، ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري. ولاحظ تقرير الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٠)[١٢]. أنه بينما ظلت نسبة الأرصدة المستغلة استغلالا مفرطا، والمستنفدة، والمتعافية، مستقرة نسبيا منذ عام ٢٠٠٠، فقد تزايد التأثير السلبي لمصائد الأسماك مع تدهور نسبة الأرصدة السمكية المستغلة استغلالا معتدلا أو دون مستوى الاستغلال المطلوب .

٣٠ – وأقرت الدول الأعضاء بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها، ودعت إلى تنفيذ برنامج عمل ألماتي لعام ٢٠٠٣، الذي يتناول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال

---

(١٠) القرار ٥٥/٢، الفقرة ٦.

(١١) برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل – ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A..94.I.I8 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني).

(١٢) متاح على الموقع التالي: http://Mdgs.un.org./unsd.Mdg/Resources/Static/Prodnets/Progress 2010/MDG-report-2010-En.pdf.

النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[١٣]. وعلاوة على ذلك، كررت الدول الأعضاء أيضا الإعراب عن المخاوف بشأن حالة الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية أمام المخاطر العالية الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وأكدت الدول مجددا التزامها بالتصدي لتلك المخاوف من خلال تطبيق استراتيجية موريشيوس لعام ٢٠٠٥ لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ورحبت بالاستعراض الرفيع المستوى الذي يجري كل خمس سنوات لاستراتيجية موريشيوس الذي عُقد يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لتقييم التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثالثا – إنجازات مؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة وتنفيذ نتائجها

٣١ – يقدم هذا الفرع معلومات عن بعض الإنجازات التي تحققت منذ عام ١٩٩٢ في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستدامة. وهو مقسم إلى أجزاء فرعية حول موضوعات من قبيل: الإطار القانوني والإطار المتعلق بالسياسة العامة على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ التنوع البيولوجي البحري؛ مصائد الأسماك المستدامة؛ التلوث البحري؛ تغير المناخ والمحيطات؛ العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا. ويخصص أيضا جزء فرعي للحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية . ونظرا لأنه ليس من الممكن أن نعكس على نحو شامل التطورات الهامة التي شهدتها الفترة الماضية منذ ١٩٩٢ في هذا التقرير، تتم الإشارة إلى التقارير السنوية للأمين العام حول المحيطات وقانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة، التي تحتوي على مزيد من المعلومات التفصيلية حول تلك القضايا.

ألف – الإطار القانوني والإطار المتعلق بالسياسة العامة على الصعيد العالمي

١ – الأُطر القانونية

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ .

٣٢ – كان لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عقد في ستوكهولم في حزيران/ يونيه ١٩٧٢، تأثير كبير على مواصلة تطوير قانون البحار في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذي عقد في ١٩٧٣. وقد حددت أحكام الاتفاقية التي اعتمدها ذلك المؤتمر في عام ١٩٨٢ وقبول العديد من الدول لنظامها شكل المناقشات التي دارت في مؤتمرا ت القمة الرئيسية اللاحقة في مجال التنمية المستدامة ونتائجها. وتواصل

(١٣) متاح على الموقع التالي: http://un.org./special-rep/ohrlls/lldc/Almaty_PoA.pdf.

الاتفاقية، التي غالبا ما يشار إليها باسم ''دستور المحيطات'' ويبلغ عدد الأطراف فيها ١٦١ طرفا، التحرك صوب تحقيق هدف المشاركة العالمية، بحيث تمثل جميع مناطق العالم على نطاق واسع. وثمة ١٣٥ دولة ساحلية و ٢٥ دولة غير ساحلية ومنظمة واحدة للتكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي أطراف في هذه الاتفاقية.

الاتفاقية والإدارة المستدامة للمحيطات

٣٣ - ترتبط المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات فيما بينها ارتباطا وثيقا وتلزم دراستها ككل باتباع نُهُج متكاملة متعددة التخصصات ومشتركة بين القطاعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون و التنسيق على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي هما أمران ضروريان لاستكمال الجهود التي تبذلها الدول في تعزيز تنفيذ الاتفاقية فضلا عن الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمحيطات والبحار. ولذلك، أصبحت آليات تنفيذ الاتفاقية، ونتائج مؤتمرات القمة الرئيسية متشابكة بشكل جوهري.

٣٤ - وكما أقر جدول أعمال القرن٢١[١٤]، تضع الاتفاقية الإطار القانوني الذي يتعيَّن أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وهي تتسم بأهمية استراتيجية باعتبارها أساس العمل والتعاون في القطاع البحري على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي، ويلزم الحفاظ على سلامتها[١٥]. وبينما كان مؤتمر ريو دقيقا في تحديد أن الإشارات إلى الاتفاقية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ لا تُمس بموقف أي دولة فيما يتعلق بالتوقيع أو التصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها، فإن الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ قد أشار في عدة مناسبات على وجه الخصوص إلى أحكام الاتفاقية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وحفظ الموارد البحرية الحية والاستخدام المستدام لها، سواء في أعالي البحار أو في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، وفي البحوث العلمية البحرية.

٣٥ - وتنص الاتفاقية على التوازن الدقيق بين حقوق الدول والتزاماتها في مختلف المناطق البحرية بما في ذلك ما يتعلق بالاستخدامات المختلفة للمحيطات والبحار، وإدارة الموارد البحرية الحيَّة والاستخدام المستدام لها وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وتطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها. ولذلك، فهي تحدد الإطار القانوني اللازم لتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

---

(١٤) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٥) القرار ٦٥ / ٣٧، الديباجة.

٣٦ - وقد أشار برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إلى بدء نفاذ الاتفاقية واعتماد اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، باعتبار ذلك من إنجازات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[١٦]. وأقر أيضا أن الاتفاقية توفر الإطار القانوني العام لصنع القرار على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالبيئة البحرية[١٧]. وقد ذهبت خطة جوهانسبرغ التنفيذية إلى أبعد من ذلك من خلال دعوة الدول إلى التصديق على كل من الاتفاقية والاتفاق، أو الانضمام إليهما وتنفيذهما مع الاعتراف بدور الأولى باعتبارها الإطار القانوني الشامل لجميع الأنشطة المتعلقة بالمحيطات[١٨]

المؤسسات

٣٧ - أنشأت الاتفاقية ثلاث مؤسسات هي: المحكمة الدولية لقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري. وبالرغم من أن التنمية المستدامة لا تمثل محور تركيز أي من هذه المؤسسات، فإن أداء وظائفها يساهم بصورة غير مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، تقوم السلطة الدولية لقاع البحار، التي تتعامل مع منطقة قاع البحار الدولية خارج حدود الولاية الوطنية (''المنطقة'') ومواردها بأنشطة لضمان التنمية المستدامة بيئيا للمنطقة ومواردها (انظر الفقرات ١١٢-١١٤).

٣٨- وقد ناقشت الدول الأطراف منذ بدء نفاذ الاتفاقية قضايا متعلقة بتنفيذ الاتفاقية وتطبيقها.

٣٩ - ويتضمن الفرعان الثالث باء وجيم أدناه شرحا للأدوات العالمية الأخرى التي تشكل الإطار الدولي القانوني والمتعلق بالسياسات الذي وضع منذ عام ١٩٩٢ والتي تتصل بمجالات محددة.

(١٦) قرار الجمعية العامة دإ ٢/١٩، المرفق، الفقرة ١٣.

(١٧) المرجع نفسه، الفقرة ٣٦.

(١٨) خطة جوهانسبرج التنفيذية (انظر الحاشية ٩ أعلاه) الفقرة ٣٠ أ.

٢ - الإطار المتعلق بالسياسة العامة

لجنة التنمية المستدامة

٤٠ - أُنشئت لجنة التنمية المستدامة باعتبارها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ١٩٩٣/٢٠٧ المؤرخ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩٣. ويشمل دور اللجنة بوصفها منتدى رفيع المستوى يُعنى بالتنمية المستدامة، استعراض التقدم المحرز على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني في تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والتزاماته؛ صياغة التوجيهات والخيارات المتعلقة بالسياسات من أجل الأنشطة المستقبلية؛ متابعة خطة جوهانسبرغ التنفيذية وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك حفظ البحار والمحيطات والجزر والمناطق الساحلية.

٤١ - وقد ركَّزت لجنة التنمية المستدامة على المسائل المتعلقة بالمحيطات وعلى الأخص في دورتيها الرابعة والسابعة، المعقودتين في أعوام ١٩٩٦ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على التوالي، وذلك قبل إنشاء العملية التشاورية غير الرسمية في عام ١٩٩٩. ومن المتوقع أن تستعرض لجنة التنمية المستدامة تنفيذ الفصل ١٧ في دورتها الثانية والعشرين في عام ٢٠١٤.

٤٢ - وقد استعرضت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الرابعة المعقودة في ١٩٩٦ التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ بشأن المحيطات والبحار. وأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أعقاب اجتماع لجنة التنمية المستدامة بالتشديد على الحاجة إلى التعاون الدولي، بما في ذلك بناء القدرات والتعاون في مجال التكنولوجيا ونقلها، وحشد الموارد المالية. كما دعا الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات والآليات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، والمؤسسات الإنمائية والمالية المختصة الأخرى إلى ضمان أن برامجها تعطي الأولوية الملائمة للمشاريع المنفذة بدفع قطري والتي تهدف إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (برنامج العمل العالمي).

٤٣ - وقد دعي برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة إنشاء آلية تبادل المعلومات المشار إليها في برنامج العمل العالمي وتنفيذها. وجرى أيضا تشجيع الدول على المشاركة في إنشائها. ودعيت المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية إلى الشروع في اتخاذ إجراءات وتعزيزها لتسهيل ودعم التنفيذ الفعال لبرنامج العمل العالمي.

٤٤ - وفي الدورة السابعة للجنة المعقودة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، ركّز المشاركون على التوصل إلى قرار بشأن المحيطات والبحار وأولوا اهتماما خاصا للملاحظات والتوصيات والمقترحات الصادرة عن الفريق العامل المخصص الذي ينعقد فيما بين الدورات والمعني بالمحيطات والبحار والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر E..CN/17/1999/20).

٤٥ - وبينما تلاحظ الدول التقدم المحرز في مجال المحيطات والبحار، فقد حثت على التصديق المبكِّر على الاتفاقات ذات الصلة المتبقية من أجل دخولها حيز النفاذ في وقت مبكِّر. وقد اعتبر التنفيذ وبناء القدرات، بالإضافة إلى تعبئة الموارد اللازمة، من الأمور الهامة .

٤٦ - وكان التنسيق بين مختلف أجزاء الإدارات الوطنية أمرا ضروريا أيضا لضمان تكامل العمل الوطني وعدم تلقي الهيئات الدولية توجيهات متناقضة من الدول الأعضاء فيها.

٤٧ - وفيما يتعلق بمصائد الأسماك وغيرها من الموارد البحرية الحية، أبرزت اللجنة الأهمية الحاسمة لضمان استمرار الإمدادات المستدامة من الغذاء، وكذلك الحاجة إلى حماية التنوع البيولوجي البحري. وكان من المهم أن توضح اللجنة أن هذين الشاغلين يعززان الحاجة إلى إدارة فعَّالة ومتكاملة لمصائد الأسماك وحماية موائل الأسماك والكائنات الحية الأخرى. وقد أطلقت الدول نداء من أجل العمل للقضاء على ممارسات الصيد التبذيري والمفرط من خلال إجراء تقييمات وطنية للمخزونات السمكية ودعم عمل المنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك في تحسين البيانات العلمية المطلوبة (انظر الفقرة ٢٤). وتمَّ التشديد على الحاجة إلى اتخاذ خطوات مبكرة للقضاء على الإفراط في معدات الصيد في العديد من مصائد الأسماك. ولفت الانتباه أيضا إلى أهمية الشعاب المرجانية، باعتبارها مؤشرات على صحة المحيطات وأساسا للأنشطة السياحية.

٤٨ - وأكد ت اللجنة في مقررها ١/٧ أن المحيطات والبحار تشكل الجزء الأعظم من الكوكب وتدعم الحياة، وتدفع المناخ والدورة المائية، وتوفر الموارد الحيوية للجنس البشري وكثير من الأنواع الحية الأخرى. وحددت تحديات رئيسية على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي تواجه تعزيز الإدارة المستدامة للمحيطات. وأوصت اللجنة بإيلاء أولوية خاصة لحفظ الموارد البحرية الحية والإدارة المتكاملة والمستدامة لها والاستخدام المستدام لهذه الموارد، ومنع تلوث البيئة البحرية وتدهورها من جراء الأنشطة البرية وغيرها من الأنشطة، والوصول إلى فهم علمي أفضل للمحيطات والبحار، وتفاعلها مع نظام المناخ العالمي، وشجعت على اتخاذ الخطوات اللازمة على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي من أجل التنفيذ الفعال والمنسق لأحكام الاتفاقية وجدول أعمال القرن ٢١. (انظر أيضا A/64/66، الفقرة ٦).

٤٩ - وحددت اللجنة أيضا القطاعات الرئيسية التي تحتاج إلى مزيد من الالتزامات. وحثت المجتمع الدولي على دعم الدول الساحلية والجزرية النامية في عملية التنمية المستدامة لمصائد الأسماك وتربية المائيات. وشجعت جميع الدول على أن تصبح أطرافا في اتفاق منظمة الأغذية والزراعة الخاص بتعزيز امتثال سفن الصيد للتدابير الدولية لحفظ وإدارة البيئة في أعالي البحار المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أو أن تطبقه، حسب مقتضى الحال، والاتفاق المؤرخ ٤ أغسطس ١٩٩٥، (انظر الفرع الثالث، جيم، ٢، أدناه) ومدونة الفاو لقواعد السلوك لمصائد الأسماك المسؤولة، المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وشددت اللجنة على حد سواء على الدور الحيوي لتلك الصكوك في الحفاظ على الأرصدة السمكية والحاجة إلى تنفيذها على نحو فعال.

٥٠ - وأيَّدت اللجنة دعوة المبادرة الدولية للشعاب المرجانية إلى العمل، وحثت على تنفيذ الإجراءات التكميلية من قبل الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الهيئات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. كما حثت على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى الوصول بشكل أكثر يسرا إلى معلومات عن الموارد ووضع سياسات مناسبة لتيسير استكشاف الموارد البحرية الحية والموارد البحرية غير الحية واستغلالها .

٥١ - وسيعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في البرازيل في عام ٢٠١٢ للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لقمة الأرض والذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي. والهدف من المؤتمر ضمان تجديد الالتزام السياسي من أجل التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز حتى الآن والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستدامة، والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة[(١٩)].

٥٢ - وسيكون الموضوعان الرئيسيان للمؤتمر ''الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة'' و ''الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة''. وسيوفر المؤتمر أيضا فرصة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ والالتزامات الرئيسية الأخرى التي تم التعهد بها في مؤتمرات القمة الرئيسية والمؤتمرات المتعلقة بالبحار والمحيطات.

(١٩) المعلومات متاحة على الموقع التالي: http://earthsummit2012.org.

الجمعية العامة والمحيطات والبحار

٥٣ - مع بدء نفاذ الاتفاقية، تولت الجمعية العامة دور الإشراف على التطورات الحاصلة فيما يتعلق بالاتفاقية، وعلى شؤون قانون البحار والمحيطات على وجه العموم. وهي تضطلع باستعراض سنوي لهذه التطورات في إطار بند موحد على جدول الأعمال بعنوان ''المحيطات وقانون البحار''. وتؤكد القرارات التي تتخذها الجمعية العامة في إطار هذا البند بشكل متسق على التنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

٥٤ - أوصى مقرر لجنة التنمية المستدامة ١/٧ بشأن المحيطات والبحار (انظر الفقرة ٤٨ أعلاه)، ضمن جملة أمور، بأن تنظر الجمعية العامة في طرق ووسائل لتعزيز فعالية مناقشاتها السنوية بشأن المحيطات وقانون البحار. ونظرا للطابع المعقد والمترابط الذي تتسم به المحيطات، فقد لاحظ أن المحيطات والبحار تشكل حالة خاصة فيما يتعلق بضرورة التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي. ومن أجل النهوض بتعزيز التعاون والتنسيق، أوصت اللجنة بأن تنشئ الجمعية العامة عملية استشارية غير رسمية مفتوحة باب العضوية مهمتها الوحيدة هي تيسير النظر في المسائل بفعالية وعلى نحو بنَّاء في نطاق الولاية الحالية المنوطة بالجمعية العامة استنادا إلى المقرر ١/٧[٢٠].

٥٥ - ومنذ بدء العملية الاستشارية غير الرسمية[٢١]، أكدت على أهمية المحيطات والبحار في توفير الموارد الحيوية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على الازدهار الاقتصادي ورفاه الأجيال الحالية والمقبلة. وقد أدت موجزات المناقشات وغير ذلك من نتائج العملية الاستشارية غير الرسمية، بما في ذلك العناصر التوافقية المتفق عليها، إلى تعزيز قرارات الجمعية العامة بشأن المحيطات و قانون البحار ومصائد الأسماك المستدامة، وأسهمت في تحسين التنسيق والتعاون فيما بين الدول.

٥٦ - وقد أقرت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧٣/٦٥، ''بدور العملية الاستشارية (غير الرسمية) كمنتدى فريد للمناقشات الشاملة بشأن المسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار، على النحو الذي يتسق مع الإطار الذي توفره الاتفاقية والفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، وبضرورة زيادة تعزيز المنظور الخاص بأركان التنمية المستدامة الثلاثة عند بحث المواضيع المختارة''. وقد أقرت أيضا ''بالدور الرئيسي للعملية الاستشارية (غير الرسمية) في

(٢٠) A/64/131، الفقرة ١٦.

(٢١) عملا بالقرار ٣٣/٥٤ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

تكامل المعارف وتبادل الآراء فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين والتنسيق فيما بين الوكالات المختصة وزيادة الوعي بالمواضيع، بما فيها المسائل المستجدة، مع تعزيز أركان التنمية المستدامة الثلاثة في الوقت ذاته''.

الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية

٥٧ - لا تزال مسألة البيئة البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك قاع البحر، مسألة لم يجر استكشافها بشكل كبير. إلا أن المعرفة المحدودة الحالية تبين أن هذه البيئة تستضيف أنواعا فريدة ومتنوعة ونظما إيكولوجية تسهم في الخدمات الحيوية التي يستفيد منها الإنسان. وفي القمة العالمية، واعترافا بذلك الدور الرئيسي في الحفاظ على الحياة على الأرض، قطعت الدول على نفسها التزاما بالحفاظ على الإنتاجية والتنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية الهامة والمعرضة للخطر، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية[٢٢]. وثمة أدلة متزايدة على حدوث تدهور في النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي بها، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (A/60/63/Add.1، الفقرة ٩).

٥٨ - وقد أنشأت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٩/٢٤ المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (الفريق العامل). وأسندت إلى الفريق العامل المهام التالية: (أ) دراسة الأنشطة السابقة والحالية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المختصة فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة؛ (ب) دراسة الجوانب العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والبيئية والاجتماعية - الاقتصادية وغيرها من جوانب تلك المسائل؛ (ج) تحديد القضايا والمسائل الرئيسية التي من شأن إجراء دراسات أساسية أكثر تفصيلا بشأنها أن ييسر نظر الدول في تلك المسائل؛ (د) إيضاح الخيارات والنهج الممكنة، حسب الاقتضاء، لتشجيع التعاون والتنسيق الدوليين في مجال حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه بطريقة مستدامة. وتتيح ولاية الفريق العامل فرصة للنظر في جميع هذه المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية على نحو متكامل ويمس كافة الجوانب وكافة القطاعات.

(٢٢) خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، الفقرة ٣٢ (أ).

٥٩ - واجتمع الفريق العامل في أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، ومن المزمع عقد اجتماع خلال الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١. وخلال هذه الاجتماعات، جرى إعادة التأكيد على الدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية العامة باعتبارها مؤسسة عالمية تختص بالتعامل على نحو شامل مع المسائل المعقدة والمتعددة المجالات، من قبيل ما يتعلق بالحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام له في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (A/61/65، الفقرة ٧). وفي سياق ولاية الفريق، فقد ركز على مسائل من قبيل الآثار البيئية للأنشطة البشرية؛ والتعاون والتنسيق فيما بين الدول والمنظمات والهيئات ذات الصلة؛ وأدوات الإدارة حسب المناطق، بما في ذلك المناطق المحمية البحرية؛ والموارد الجينية؛ وتحديد ما إذا كان ثمة ثغرات في الإدارة أو في التنظيم، وإذا كان الأمر كذلك كيفية التصدي لها؛ وتقييمات الآثار البيئية؛ وتعزيز قاعدة المعلومات؛ وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا؛ والتعاون والتنسيق في مجال التنفيذ وبهدف اتباع نهج متكاملة لإدارة المحيطات والنظم الإيكولوجية. (للحصول على المزيد من المعلومات، انظر A/61/65، A/63/79، A/65/68، A/66/70).

العملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٦٠ - في الفقرة ٦٣ (ب) من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، اتفقت الدول على القيام ''بحلول عام ٢٠٠٤ بإنشاء عملية منتظمة برعاية الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي وتقييم حالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، في الوقت الراهن وفي المستقبل، بالاعتماد على التقييمات الإقليمية القائمة'' (العملية المنتظمة). وأيدت الجمعية العامة تلك الدعوة في الفقرة ٤٥ من قرارها ١٤١/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وكررت بشكل مستمر تأكيدها على الحاجة لتعزيز التقييمات العلمية المنتظمة لحالة البيئة البحرية من أجل تعزيز القاعدة العلمية لوضع السياسات.

٦١ - وأطلقت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مرحلة البدء في العملية المنتظمة، التي يطلق عليها اسم ''تقييم التقييمات''، والتي اختتمت في عام ٢٠٠٩ بتقرير عن نتائج تقييم التقييمات (انظر A/64/88، المرفق).

٦٢ - وأنشأت الجمعية العامة، بموجب الفقرة ١٥٧ من قرارها ١١١/٦٣ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الفريق العامل المخصص الجامع، وذلك من أجل التوصية بمسار للعمل للعملية المنتظمة. واجتمع الفريق العامل الجامع مرتين[٢٣]. وأيدت الجمعية

(٢٣) انظر A/64/347 و A/65/358.

التوصيات التي اعتمدها الفريق العامل الجامع والتي تقترح إطارا للعملية المنتظمة، وتصف دورتها الأولى وسبل المضي قدما. ويتألف الإطار من الهدف والنطاق العامين؛ ومجموعة من المبادئ التي تحكم إنشاء وتشغيل العملية المنتظمة؛ وأفضل الممارسات بشأن سمات التصميم الرئيسية. ومسائل بناء القدرات وتقاسم البيانات والمعلومات ونقل التكنولوجيا هي أيضا عناصر بالغة الأهمية في العملية المنتظمة. وخلال الدورة الأولى، سوف تركز العملية المنتظمة على إنشاء خط للأساس يبين حالة البيئة البحرية. وفي الدورات اللاحقة، سيمتد النطاق كي يشمل تقييم الاتجاهات السائدة (انظر A/64/347).

٦٣ - وفي اجتماعاته وافق الفريق العامل الجامع، على أنه ينبغي أن يكون هدف العملية المنتظمة هو تعزيز التواصل فيما بين العلوم والسياسات من أجل تحقيق الاستدامة في استخدام المحيطات والبحار ومواردها والتنوع البيولوجي بها وإدارتها والحفاظ عليها، وكذلك رفاه الإنسان والتنمية المستدامة على الأجل الطويل. وقد أشار الفريق العامل الجامع إلى الدور الهام الذي تضطلع به المحيطات في الوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا المتعلقة بالتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية وكيف يمكن للعملية المنتظمة أن تسهم في تحقيق تلك الالتزامات.

٦٤ - وفي دورتها الخامسة والستين، قررت الجمعية العامة أن تصير العملية المنتظمة عملية حكومية دولية. وقررت أيضا اتخاذ ترتيبات مؤسسية للعملية المنتظمة، بما في ذلك إنشاء فريق عامل جامع مخصص تابع للجمعية العامة من أجل الإشراف على العملية المنتظمة وتوجيهها، وإنشاء فريق خبراء كذلك (انظر القرار ٣٧/٦٥، الفقرات ١٩٧ إلى ٢١٧). وعقد أول اجتماع لفريق الخبراء المخصص الجامع في شباط/فبراير ٢٠١١ (A/65/759).

٦٥ - ولاحظت اليونسكو أن ثمة طرائق ممكنة للتنسيق فيما بين المنهاج الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (انظر الفقرة ٢٢٦ أدناه)، والعملية المنتظمة[٢٤]. وقد أبلغت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية أنها تقود حاليا العنصرين البحريين من برنامج تقييم المياه العابرة للحدود التابعين لمرفق البيئة العالمية فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة والمحيطات المفتوحة (انظر A/66/70، الفرع ثانيا-طاء-١)، واللذين من المتوقع أن يسهما في العملية المنتظمة. ولاحظت اللجنة أن الأمر سيتطلب دعما مؤسسيا قويا في أنحاء منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم العملية المنتظمة، فأشارت إلى وجود فرصة في هذا الصدد تتمثل في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

(٢٤) مساهمة اليونسكو.

لعام ٢٠١٢ الذي من المتوقع أن يستعرض كافة الالتزامات الدولية، بما في ذلك العملية المنتظمة[٢٥]. ولاحظت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة[٢٦] أن العملية المنظمة يمكن أن تسمح بإبراز جملة أمور منها نتائج تحمض المحيطات على التنمية المستدامة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٦٦ - يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيادة في مجال العناية بالبيئة، بما في ذلك البيئة البحرية، ويشجع على إقامة الشراكات في هذا الصدد، وذلك بأن يكون نموذجا تستوحي منه البلدان والشعوب سبل العمل لتحسين نوعية الحياة لديها وبأن يعرفها بكيفية القيام بذلك ويمكِّنها من ذلك، دون الانتقاص من نوعية حياة الأجيال المقبلة. وهو ييسر ويعزز الاستخدام الرشيد للأصول الطبيعية لكوكب الأرض من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بسبل من بينها، إدماج التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتيسير نقل المعارف والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة. ويستضيف البرنامج عددا من أمانات الاتفاقيات البيئية، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد أنشئ البرنامج في عام ١٩٧٢ في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية. وفي عام ٢٠٠٢، أعادت القمة العالمية التأكيد على الدور المحوري الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار الجهود الدولية المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة. ويعمل البرنامج على وضع مبادئ توجيهية للسياسات من أجل معالجة المسائل البيئية الرئيسية، من قبيل تدهور البيئة البحرية. وقد بدأ البرنامج أيضا في عملية حكومية دولية على المستوى الوزاري من أجل تعزيز الإدارة البيئية وتعزيز الالتزامات العالمية بتحقيق التنمية المستدامة[٢٧].

٦٧ - وفي إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣[٢٨]، جرى وضع استراتيجية بحرية وساحلية كي تركز على مسائل ذات أولوية من أجل الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية والخدمات التي تقدمها لرفاه الإنسان. ويقوم بتنفيذ الاستراتيجية فرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بالنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، وهو مسؤول عن تنسيق برنامج البحار الإقليمية، وبرنامج العمل العالمي، وإدارة النظم الإيكولوجية البحرية، والدول النامية الجزرية الصغيرة. وتعمل

(٢٥) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(٢٦) مساهمة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

(٢٧) انظر http://unep.org/PDF/ABOUT_UNEP_ENGLISH.pdf.

(٢٨) متاح على الموقع التالي: www.unep.org/PDF/FinalMTSGCSS-X-8.pdf.

تقريبا كافة الأنشطة التي يقوم بها الفرع جاهدة على تنفيذ النتائج ذات الصلة لمؤتمرات القمة المعنية بالتنمية المستدامة. ويعتزم الفرع زيادة تعاونه مع غيره من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهدافه[٢٩]. ويعزز البرنامج أيضا من استخدام العلوم السليمة من أجل تطبيق إدارة النظم الإيكولوجية بهدف معالجة العوامل التي تسبب تراجعا في خدمات النظم الإيكولوجية في المناطق البحرية والساحلية.

باء – التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي

١ – على الصعيد الدولي

شبكة الأمم المتحدة للمحيطات

٦٨ – تدعو الفقرة ١٧-١١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة، التي تضطلع بمسؤوليات بحرية وساحلية هامة والوكالات المتخصصة التي تتناول مسائل التنمية والتجارة ومسائل اقتصادية أخرى ذات صلة. وأدى ذلك إلى إنشاء اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة الإدارية للتنسيق، التي كانت مهمتها، ضمن جملة أمور، رصد واستعراض تنفيذ الفصل ١٧. فمراعاة لقرارات القمة العالمية[٣٠] والاجتماع الثالث للعملية الاستشارية غير الرسمية (A/57/80)، أنشأت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٤٠/٥٨ شبكة المحيطات والمناطق الساحلية (المعروفة باسم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات) لتكون ”آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات تتسم بالفعالية والشفافية والانتظام تعنى بشؤون المحيطات والسواحل في إطار الأمم المتحدة“[٣١].

٦٩ – وتعمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات باعتبارها آلية تهدف إلى استعراض الأنشطة الجارية المشتركة والمتداخلة، ودعم المداولات ذات الصلة على مستوى العملية الاستشارية غير الرسمية، وذلك على وجه الخصوص من خلال: (أ) تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين أمانات المنظمات الدولية والهيئات المعنية بالأنشطة المتعلقة بالمحيطات؛ (ب) استعراض البرامج والأنشطة وتحديد المسائل التي يتعين معالجتها بغية استكمال وإثراء العلاقة بين الاتفاقية وجدول أعمال القرن ٢١؛ (ج) كفالة الإدارة المتكاملة للمحيطات على الصعيد الدولي؛ (د) الاضطلاع بأنشطة مشتركة لمعالجة التحديات والمسائل الناشئة[٣٢].

---

(٢٩) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٣٠) الحاشية ٩ أعلاه، خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، الفقرة ٣٠ (ج).

(٣١) A/59/62 الفقرة ٢٩٦.

(٣٢) A/60/63، الفقرة ٣١٦.

٧٠ - ومن أجل دعم التنسيق والأنشطة المشتركة والسعي إلى تنفيذ مبادرات محددة المدة، أنشأت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أفرقة عاملة تُعنى بالمسائل الرئيسية. وقد أنشئت الفرقة العاملة المعنية بالعملية المنتظمة لتقدم الدعم لجملة أمور منها تقييم التقييمات. وتهدف الفرقة العاملة المعنية بالمناطق المحمية البحرية على وجه الخصوص إلى تناول أهداف وغايات اتفاقية التنوع البيولوجي والقمة العالمية (انظر الفرعين الثالث، جيم ودال). وقد أنشئت الفرقة العاملة المعنية بالتنوع البيولوجي في المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية كي تيسر، حسب الاقتضاء، تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والموجهة إلى المنظمات الدولية المختصة من أجل اعتماد نهج منسق وإجراءات متابعة من جانب المنظمات ذات الصلة[٣٣]. وبالإضافة إلى ما تقدمه الأفرقة العاملة التابعة لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، توفر الشبكة الإشراف والتوجيه إلى أطلس الأمم المتحدة للمحيطات (www.oceansatlas.org)، وهو نظام للمعلومات قائم على شبكة الإنترنت، يجمع بين البيانات بشأن مسائل التنمية والإدارة المستدامتين للبحار والمحيطات، والخرائط والاتجاهات الإنمائية الناشئة عن منظومة الأمم المتحدة وشركاء مختارين.

٧١ - وفي حين ترى شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أن بإمكانها الاضطلاع بدور هام في إدارة المحيطات، ثمة توافق عام في الآراء بشأن الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي من أجل تعزيز بنية الأمم المتحدة المعنية بالمحيطات، وتحسين صورتها وإبراز دورها. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق القيام مثلا بتعزيز التعاون بين الآليات المشابهة، من قبيل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية[٣٤]. وعلاوة على ذلك، أشارت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات إلى أنه سيتعذر على منظومة الأمم المتحدة تحقيق الأهداف الموكلة إليها إن لم توفر الدول الأعضاء ما يكفي من التمويل والدعم[٣٥].

٢ - على الصعيد الإقليمي

٧٢ - جرى أيضا تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية بشأن التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي من خلال مختلف المنظمات الإقليمية وآليات التعاون. وترد لاحقا بعض الأمثلة في هذا الصدد، وكذلك أمثلة محددة بشأن التنفيذ على الصعيد الإقليمي، وذلك في الفروع المتعلقة بمجالات مواضيعية محددة.

---

(٣٣) A/65/69/Add.2، الفقرة ٤٠٧.

(٣٤) A/65/69/Add.2، الفقرة ٤١٠.

(٣٥) A/63/174، الفقرة ١٣٢.

برامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٧٣ - أُطلق برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٧٤. ويهدف البرنامج إلى التصدي للتدهور المتسارع للمحيطات والمناطق الساحلية في العالم، وذلك عن طريق الإدارة والاستخدام المستدامين للبيئة البحرية والساحلية، وذلك بإشراك البلدان المجاورة في إجراءات شاملة ومحددة من أجل حماية بيئتهم البحرية المشتركة[٣٦].

٧٤ - ويشارك ما يربو عن ١٤٠ بلدا في ١٣ برنامجا للبحار الإقليمية منشأة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهي برامج: البحر الأسود، البحر الكاريبي الأوسع، بحار شرق آسيا، بحار شرق أفريقيا، بحار جنوب آسيا، المنطقة البحرية للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، البحر المتوسط، شمال شرق المحيط الهادئ؛ وشمال غرب المحيط الهادئ، والبحر الأحمر، وخليج عدن، وجنوب شرق المحيط الهادئ، والمحيط الهادئ، وغرب أفريقيا.

٧٥ - وتعمل معظم البرامج من خلال خطط عمل اعتمدتها الدول الأعضاء بهدف إنشاء استراتيجية وإطار شاملين من أجل حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. وتبين خطة العمل استراتيجية البرنامج ومضمونه، استنادا إلى التحديات البيئية الخاصة بالمنطقة، وكذلك الوضع الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي.

٧٦ - وقد جرى اعتماد عدد من الاتفاقيات الملزمة قانونيا من جانب البرامج من أجل معالجة المسائل البيئية الشائعة من خلال أنشطة مشتركة منسقة. وقد أضافت معظم الاتفاقيات بروتوكولات تتناول مسائل محددة من قبيل المناطق المحمية أو التلوث البري. وقد شجعت الجمعية العامة الدول غير الأطراف في اتفاقيات البحار الإقليمية أن تصبح طرفا[٣٧].

٧٧ - وتعقد اجتماعات عالمية لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية بشكل سنوي، وقد عقد الاجتماع الثاني عشر في برغن، النرويج خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقد وردت الكثير من الأنشطة التي تضطلع بها مختلف برامج البحار الإقليمية في تقارير صدرت مؤخرا عن الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار[٣٨].

---

(٣٦) متاح على الموقع التالي: www.unep.org/regionalseas/about/default.asp.

(٣٧) القرار ٣٧/٦٥، الفقرة ١٣٣.

(٣٨) A/65/69/Add.2، الفرع حادي عشر، لام.

برامج البحار الإقليمية الشريكة

٧٨ - بالإضافة إلى برامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ثمة خمسة برامج شريكة لمناطق أنتاركتيكا، والقطب الشمالي، وبحر البلطيق، وبحر قزوين، وشمال شرق المحيط الأطلسي. وبالرغم من أن هذه البرامج لم تنشأ تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فهي تشارك في البرامج العالمية للبحار الإقليمية وتشاطر التجارب وتتبادل المشورة والدعم في مجال السياسات من أجل تطوير برامج البحار الإقليمية. ويتمثل دور البرنامج العالمي للبحار الإقليمية في تعزيز الروابط والتنسيق وأوجه التآزر فيما بين البرامج والمنظمات والجهات الفاعلة العالمية والإقليمية والشريكة. وفي مقابل ذلك، تدعم البرامج الشريكة تنفيذ التوجيهات الاستراتيجية العالمية للبحار الإقليمية، وتبلغ بانتظام عما تحرزه من تقدم. وتضطلع هذه البرامج كذلك بأنشطة متنوعة تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة للمحيطات.

٧٩ - وبرامج أنتاركتيكا وبحر البلطيق وبحر قزوين وشمال شرق المحيط الأطلسي هي برامج قائمة على صكوك ملزمة تحمي البيئة البحرية[٣٩]. أما في منطقة القطب الشمالي، فإن مجلس القطب الشمالي هو منتدى حكومي دولي رفيع المستوى يعزز التعاون والتنسيق والتفاعل فيما بين دول القطب الشمالي، بمشاركة جماعات الشعوب الأصلية للقطب الشمالي، وغيرهم من سكان القطب الشمالي، فيما يتعلق بالمسائل العامة للقطب الشمالي، لا سيما مسائل التنمية المستدامة وحماية البيئة في القطب الشمالي[٤٠].

السياسة الأوروبية البحرية المتكاملة

٨٠ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قدّمت المفوضية الأوروبية رؤيتها بشأن ''سياسة بحرية متكاملة للاتحاد الأوروبي'' (COM (2007) 575)[٤١] بهدف التوصل تدريجيا إلى إجراء متكامل ومتسق ومشترك لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمحيطات والبحار والدول والمناطق الساحلية والقطاعات البحرية داخل الاتحاد الأوروبي. والسياسة البحرية المتكاملة، بتعزيزها للإدارة البحرية المتعددة القطاعات والمستويات، تشرك مباشرة المناطق الساحلية في السياسات المتعلقة بالبيئة، والنقل البحري، والطاقة، والبحوث، والصناعة، ومصائد الأسماك، والابتكار، وهي كلها عناصر أساسية للتنمية المستدامة.

---

(٣٩) تشمل معاهدة أنتاركتيكا لعام ١٩٦٩ وبروتوكولها لعام ١٩٩١ بشأن الحماية البيئية، واتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية لأنتاركتيكا لعام ١٩٨٠، واتفاقية حماية البيئة البحرية لبحر البلطيق لعام ١٩٩٢، واتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي لعام ١٩٩٢.

(٤٠) انظر http://arctic-council.org/article/about.

(٤١) متاح على الموقع التالي: http://ec.europa.eu/maritimeaffairs/policy_documents_en.html.

٨١ - وخلال السنوات الأخيرة، تعززت السياسة البحرية المتكاملة بمساهمات محددة، مثل ركيزتها البيئية، والتوجيه المتعلق بإطار الاستراتيجية البحرية لعام ٢٠٠٨[٤٢]، والبلاغ الصادر عن المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠٩ بعنوان ''نحو سياسة بحرية متكاملة لتحسين الإدارة في البحر الأبيض المتوسط''[٤٣].

٨٢ - وتهدف السياسة البحرية المتكاملة الرامية إلى تحسين الإدارة في البحر الأبيض المتوسط إلى تحسين قدرة الدول الساحلية على التصدي سويا للتحديات البحرية التي تواجه حوض البحر الأبيض المتوسط. ويشمل ذلك تعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المناطق الساحلية والجزر، وتطوير المعرفة البحرية والتكامل بين الجهود المتعلقة بالأبحاث البحرية كأساس لنهج قائم على النظم الإيكولوجية في إدارة الأنشطة في عرض البحر. وإضافة إلى ذلك، ستتواصل مراقبة الأنشطة والعمليات البحرية في البحر الأبيض المتوسط.

الاتحاد الأفريقي

٨٣ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اعتمد الاتحاد الأفريقي الميثاق الأفريقي للنقل البحري وخطة عمل تهدف إلى بناء القدرات التجارية ووضع نهج موحد إزاء الأخطار التي تتهدد هذا القطاع، مثل القرصنة[٤٤]. ويقر الميثاق الترابط بين تحقيق التنمية الاقتصادية ووجود سياسة مستدامة لحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها، وضرورة قيام أفريقيا بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ألماتي لعام ٢٠٠٣ بشأن تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. ويقر أيضا أهمية دور النقل البحري في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واعتُمد أيضا قرار وخطة عمل ديربان بشأن النقل البحري في العام نفسه[٤٥].

٨٤ - ووضعت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا خطة عمل[٤٦] في إطار مبادرتها البيئية بهدف التصدي للتحديات البيئية في المنطقة لكفالة التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر. ويشار إلى إدارة المناطق الساحلية باعتبارها أحد المواضيع الفرعية الثمانية لهذه المبادرة[٤٧]. ووضعت هذه الخطة بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية.

---

(٤٢) متاح على الموقع التالي: http://ec.europa.eu/environment/water/marine/index_en.htm.

(٤٣) متاح على الموقع التالي: http://ec.europa.eu/maritimeaffairs/pdf/com_2009_466_en.pdf.

(٤٤) متاح على الموقع التالي: http://africa-union.org/root/AU/Documents/Treaties/Text/AFRICAN_MARITIME_TRANSPORT.pdf.

(٤٥) متاح على الموقع التالي: http://au.int/en/treaties.

(٤٦) متاح على الموقع التالي: www.nepad.org/system/files/Environment%20Action%20Plan.pdf.

(٤٧) متاح على الموقع التالي: http://nepad.org/climatechangeandsustainabledevelopment/climatechange/about.

٨٥ - وتشمل خطة العمل مجموعات من الأنشطة البرنامجية والمشاريعية المتعلقة بما يلي: الموارد البحرية والساحلية؛ حفظ الموارد الطبيعية عبر الحدود؛ تغير المناخ؛ قضايا شاملة تستند إلى المشاكل المتصلة، في جملة أمور، بالتلوث وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

٨٦ - وتقر المبادرة المعنية بالبيئة بأن النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية تسهم إسهاما كبيرا في اقتصادات بلدان الشراكة الجديدة، استنادا إلى تقديرات تشير إلى أن أكثر من ٤٠ في المائة من سكان أفريقيا يكسبون قوتهم من النظم الإيكولوجية والموارد الساحلية والبحرية التي تعاني من ضغط متزايد جراء مجموعة كبيرة من الآثار البشرية المنشأ. والحالة أكثر تفاقما في بعض الدول الجزرية الصغيرة في أفريقيا.

السياسة الإقليمية لجزر المحيط الهادئ المتعلقة بالمحيطات

٨٧ - تكتسي المحيطات والموارد والبيئات الساحلية أهمية قصوى للبلدان والمجتمعات المحلية والأفراد في جزر المحيط الهادئ. ويدعم السياسة الإقليمية لجزر المحيط الهادئ المتعلقة بالمحيطات[٤٨] ٢٢ من البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ، وهي سياسة تؤكد الأهمية المستمرة لهذه الموارد والبيئات في عملية التنمية المستدامة.

٨٨ - وإطار العمل الاستراتيجي المتكامل لمنطقة جزر المحيط الهادئ المتعلق بالمحيطات هو بمثابة دليل للتنسيق والتكامل والتعاون الإقليمي بشأن قضايا المحيطات تمشيا مع هدف السياسة العامة المتمثل في تحسين إدارة المحيطات وكفالة استخدام المحيطات ومواردها بطريقة مستدامة.

٨٩ - وكُلّف الفريق العامل المعني بالقطاع البحري، التابع لمجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ بمهمة وضع سياسة إقليمية للمحيطات، وهي سياسة أقرها لاحقا في عام ٢٠٠٢ منتدى جزر المحيط الهادئ في دورته الثالثة والثلاثين. ودعا قادة المنتدى أيضا إلى وضع خطط عمل للمتابعة، سواء بالنسبة للمنطقة ككل أو لفرادى البلدان.

جيم - التنفيذ في المجالات المواضيعية

١ - حفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله بطريقة مستدامة

٩٠ - للموارد البيولوجية لكوكب الأرض دور حيوي في الحياة وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان. وكما أقرت ذلك الفقرة ١٥-٣ من جدول أعمال القرن ٢١، فإن الموارد البيولوجية تشكل أحد الأصول الرأسمالية التي تحمل إمكانيات هائلة قادرة على إدرار

(٤٨) متاح على الموقع التالي: http://forum.forumsec.org/resources/uploads/attachments/documents/PIROP.pdf.

فوائد مستدامة. ومن بين العديد من خدمات النظم الإيكولوجية، فهي تنتج ثلث الأكسجين الذي نتنفسه، وتوفر مصدرا قيما للبروتين، ولها دور في دورة المناخ العالمي. ورغم قيمة الخدمات المقدمة، يستمر التنوع البيولوجي في العالم، وبخاصة التنوع البيولوجي البحري، في التدهور بفعل أسباب أهمها تدمير الموائل، والإفراط في استغلال الموارد، والتلوث، وإقحام أنواع دخيلة.

٩١ - وحدد الفصل ١٥ من جدول أعمال القرن ٢١ عددا من الأنشطة المتصلة بالإدارة، والبيانات والمعلومات، والتعاون والتنسيق على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية.

٩٢ - والفصل ١٧ يتعلق تحديدا بالتنوع البيولوجي البحري وينبغي قراءته بالاقتران مع الفصل ١٥. ويقتضي هذا الفصل من الدول الساحلية أن تقوم، بدعم من المنظمات الدولية، باتخاذ تدابير للمحافظة على ما تتسم به الأنواع والموائل البحرية في المناطق الخاضعة لولايتها الوطنية من تنوع بيولوجي وإنتاجية. وينبغي للدول أن تحدد النظم الإيكولوجية البحرية التي تظهر بها مستويات عالية من التنوع البيولوجي والإنتاجية وغيرها من مناطق الموائل البالغة الأهمية وأن تضع القيود الضرورية على أوجه الاستخدام في هذه المناطق، عن طريق وسائل منها تعيين مناطق محمية. وينبغي إعطاء الأولوية إلى النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية؛ ومصاب الأنهار؛ والأراضي الرطبة في المناطق المعتدلة والاستوائية، بما فيها أشجار المنغروف؛ وأحواض الأعشاب البحرية؛ والمناطق الأخرى للسرء والتفريخ. وينبغي أيضا للدول الساحلية، فرادى أو عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، أن تقوم باستكمال أو تحديث البيانات التوصيفية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري والموارد البحرية الحية والموائل الحرجة في المناطق الاقتصادية الخالصة وغيرها من المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، مع مراعاة التغيرات البيئية التي تحدثها العوامل الطبيعية والأنشطة البشرية. ويشار أيضا إلى التنوع البيولوجي البحري في سياق الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٣ - وفي مؤتمر القمة العالمي، التزمت الدول، في جملة أمور، بالمحافظة على إنتاجية المناطق البحرية والساحلية الهامة المعرضة للخطر وعلى تنوعها البيولوجي، في المناطق الواقعة داخل حدود الولاية الوطنية وخارجها، وبتنفيذ برنامج العمل الناشئ عن التزام جاكرتا المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي[٤٩]. ودعت أيضا إلى وضع مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك نهج النظم الإيكولوجية، وإقامة مناطق بحرية محمية، على نحو يتسق مع القانون الدولي ويستند إلى المعلومات العلمية، بما في ذلك شبكات ممثلة لهذه المناطق، بحلول

(٤٩) متاح على الموقع التالي: http://www.cbd.int/doc/publications/jm-brochure-en.pdf.

عام ٢٠١٢. وحثت الدول على وضع برامج وطنية وإقليمية ودولية لوضع حد لفقدان التنوع البيولوجي البحري وتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية (اتفاقية رامسار)، بما في ذلك برنامج عملها المشترك مع اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج العمل الذي دعت إليه المبادرة الدولية للشُعب المرجانية لتعزيز الخطط الإدارية المشتركة والربط الشبكي الدولي للنظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة في المناطق الساحلية[٥٠].

٩٤ - والتزمت الدول أيضا، في مؤتمر القمة العالمي، بتحقيق خفض ملموس بحلول عام ٢٠١٠ في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، كمساهمة في تخفيف وطأة الفقر وبما يعود بالنفع على جميع مظاهر الحياة على وجه الأرض. ولتحقيق ذلك، أشارت الدول إلى ضرورة توفير موارد مالية وتقنية جديدة وإضافية للبلدان النامية. والتزمت كذلك باتخاذ عدد من الإجراءات على جميع المستويات من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستغلاله بطريقة مستدامة[٥١].

٩٥ - وفي حين لم يتحقق هدف عام ٢٠١٠[٥٢]، فقد اضطُلع بعدد من الأنشطة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي والجمعية العامة ومحافل أخرى من أجل حفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله بطريقة مستدامة.

التطورات في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي

٩٦ - من أجل التصدي لتدهور التنوع البيولوجي في العالم، وبعد أربع سنوات من المفاوضات، فُتح باب التوقيع على اتفاقية التنوع البيولوجي في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وثمة ١٩٣ طرفا في هذه الاتفاقية، التي تهدف إلى حفظ التنوع البيولوجي، واستخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية[٥٣]. وتنطبق هذه الاتفاقية في مناطق تقع داخل حدود الولاية القضائية في حالة وجود عناصر التنوع البيولوجي، وفي نطاق الولاية القضائية أو خارج حدودها في حالة العمليات والأنشطة المضطلع بها بموجب الولاية القضائية

(٥٠) الفقرة ٣٢ (الحاشية ٩ أعلاه)، خطة جوهانسبرغ التنفيذية.

(٥١) المرجع نفسه، الفقرة ٤٤.

(٥٢) www.cbd.int/doc/publications/gbo/gbo3-final-en.pdf.

(٥٣) متاح على الموقع التالي: www.cbd.int/convention/parties/list/.

لدولة ما أو تحت إشرافها، بعض النظر عن مكان وقوع آثار تلك العمليات والأنشطة (المادة ٤). وفيما يتعلق بالبيئة البحرية، ينبغي لأطراف الاتفاقية تنفيذها تمشيا وحقوق والتزامات الدول الواردة في قانون البحار (المادة ٢٢).

٩٧ - وسعت مقررات مؤتمر الأطراف، بناء على مشورة من هيئته الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، إلى تفعيل الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي (انظر الفقرة ٩٦). وشكّل التنوع البيولوجي البحري والساحلي إحدى أولى أولويات مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وبصفة خاصة، اتخذ مؤتمر الأطراف المقرر د-٤/٥[٥٤] بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستغلاله بطريقة مستدامة، الذي تضمن برنامج عمل ناشئ عن المقرر د-٢/١٠. وشمل البرنامج عناصر بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية؛ والموارد الحية البحرية والساحلية؛ والمناطق البحرية والساحلية المحمية؛ وتربية الأحياء المائية؛ والأنواع الدخيلة؛ والأنماط الجينية.

٩٨ - وما فتئ مؤتمر الأطراف يستعرض باستمرار تنفيذ برنامج العمل ويقدم توجيهات إلى الأطراف وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والهيئة الفرعية بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بكل عنصر من عناصر برنامج العمل[٥٥]. ووُسع نطاق برنامج العمل في الاجتماع الخامس لمؤتمر الأطراف، المعقود في نيروبي عام ٢٠٠٠، ليشمل عنصر عمل بشأن الشعاب المرجانية، مصحوبا بخطة عمل بشأن ابيضاض المرجان. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمد مؤتمر الأطراف برنامج عمل مفصل، شمل أنشطة تهدف إلى مساعدة الأطراف على تجاوز العقبات التي تعوق التنفيذ، وأنشطة ذات صلة بخطة جوهانسبرغ التنفيذية. وفي الاجتماع العاشر، المعقود في ناغويا، اليابان، عام ٢٠١٠، لاحظ مؤتمر الأطراف مع القلق أن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج لم يمكّن من منع التدهور الخطير في التنوع البيولوجي البحري والساحلي وخدمات النظم البيئية (المقرر د-١٠/٢٩).

٩٩ - وظلت الشعاب المرجانية، بما في ذلك ابيضاض المرجان، موضع اهتمام خاص للأطراف[٥٦]. وعلى مر السنين، نظر مؤتمر الأطراف أيضا في القضايا الجديدة والناشئة التي تؤثر على التنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. وفي عام ٢٠٠٦، ناقش مؤتمر الأطراف مسألة حفظ الموارد الجينية في قاع البحار العميقة خارج حدود الولاية الوطنية واستغلالها بطريقة مستدامة

(٥٤) متاح على الموقع التالي: www.cbd.int/decision/cop/?id=7128.

(٥٥) انظر https://www.cbd.int/marine/pow.shtml.

(٥٦) للاطلاع على ملخص للأنشطة المنفذة في هذا الشأن، انظر: http://cbd.int/marine/coral.shtml.

(المقرر د-٨/٢١). وفي نفس الاجتماع، أعرب مؤتمر الأطراف أيضا، في مقرره د-٨/٢٤، عن بالغ قلقه إزاء مجموعة الأخطار التي تهدد النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيئي خارج نطاق الولاية الوطنية، وأقر بأن المناطق البحرية المحمية أداة أساسية للمساعدة على حفظ التنوع البيولوجي واستغلاله بطريقة مستدامة في هذه المناطق. وأقر المؤتمر أيضا بأن اتفاقية التنوع البيولوجي تضطلع بدور أساسي في دعم أعمال الجمعية العامة فيما يتعلق بالمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (انظر الفقرات ٥٧-٥٩)، من خلال التركيز على توفير معلومات علمية، وعند الاقتضاء، معلومات ومشورة تقنية.

١٠٠ - وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد مؤتمر الأطراف، في المقرر د-٩/٢٠، معايير علمية لتحديد المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية التي تحتاج إلى حماية وتوجيهات علمية لاختيار المناطق التي تقام فيها شبكات ممثلة للمناطق البحرية المحمية، وأحاط علما بالخطوات التمهيدية الأربع التي سينظر فيها عند إقامة شبكات ممثلة للمناطق البحرية المحمية.

١٠١ - وفي نفس الاجتماع، طُلب إلى الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي تجميع وتوليف المعلومات العلمية المتاحة عن الآثار التي من المحتمل أن يخلّفها تخصيب المحيطات المباشر لاحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتحمض المحيطات بفعل الإنسان على التنوع البيولوجي البحري. وسلّم المؤتمر أيضا، في مقرره بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ (المقرر د-٩/١٦)، بعدم وجود بيانات موثوقة في الوقت الحالي تغطي جميع الجوانب ذات الصلة بتخصيب المحيطات، وطلب إلى الأطراف ضمان أن لا يضطلع بأنشطة تخصيب المحيطات حتى يكون هناك أساس علمي مناسب لتبرير هذه الأنشطة (انظر أيضا الفقرة ٢٠٢).

١٠٢ - وفي عام ٢٠١٠، جدد مؤتمر الأطراف، في مقرره د-١٠/٢٩، التأكيد على أن برنامج العمل لا يزال مستجيبا للأولويات العالمية، وأنه جرى تعزيزه أكثر، مع أنه لم ينفذ تنفيذا كاملا. ولذلك، قدّم توجيهات لتعزيز التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري. وقدم أيضا، على وجه التحديد، مزيدا من التوجيهات بشأن تحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية، والجوانب العلمية والتقنية ذات الصلة بتقييم الأثر البيئي في المناطق البحرية؛ وآثار الصيد غير المستدام، وتخصيب المحيطات، وتحمض المحيطات، والأنشطة البشرية الأخرى. وبموجب المقرر د-١٠/١٣، طلب مؤتمر الأطراف أيضا من الهيئة الفرعية أن تنظر في آثار تحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية، وأن تراعي، في تنفيذ برامج العمل المتصلة بالمناطق المحمية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي، تأثير الضجيج في المحيطات على المناطق البحرية المحمية (انظر أيضا الفرع الرابع جيم، ٦ أدناه).

١٠٣ - وتشمل الخطة الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر، والرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في إحداث خفض كبير في معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٢٠، عددا من الأهداف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي البحري. واتُّفق على وجه الخصوص، بموجب المقرر د-٢/١٠، على أن يجري بحلول عام ٢٠٢٠ حفظ ما لا يقل عن ١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية، ولا سيما المناطق التي لها أهمية خاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وذلك من خلال منظومات من المناطق المحمية المدارة بطريقة فعالة وعادلة، والمُمثِّلة للنظام الإيكولوجي، والمترابطة على نحو جيد، ومن خلال تدابير حفظ فعالة أخرى قائمة على أساس المناطق، مع دمجها في البيئات البحرية الأوسع نطاقا. وتهدف الخطة الاستراتيجية أيضا إلى التقليل إلى أقصى حد من الضغوط البشرية على الشعاب المرجانية وغيرها من النظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بتغير المناخ وتحمض المحيطات بحلول عام ٢٠١٥، وذلك للحفاظ على سلامتها وقدرتها على أداء وظائفها (انظر أيضا الفرع الرابع، جيم، ٢).

١٠٤ - وقدمت التقارير السنوية للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار تفاصيل أكثر عن التدابير والأنشطة المضطلع بها في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي فيما يتعلق بالمقررات المذكورة أعلاه(٥٧).

التطورات في إطار المحافل الأخرى

١٠٥ - يُتناول موضوع التنوع البيولوجي البحري في عدد من الاتفاقيات والمحافل الأخرى، حيث اتُّخذت في سياقها قرارات ونُفّذت أنشطة لحفظ الأنواع والموائل البحرية واستغلالها بطريقة مستدامة. وتقدم التقارير السنوية للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار معلومات عن الأنشطة المضطلع بها في سياق هذه الاتفاقيات والمنتديات. وترد أيضا معلومات إضافية عن ذلك في مختلف أجزاء هذا التقرير.

الاتفاقيات والمبادرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي

١٠٦ - اعتُمدت اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض عام ١٩٧٣. ودخلت حيز النفاذ في عام ١٩٧٥، وتضم ١٧٥ طرفا. وتهدف هذه الاتفاقية إلى ضمان عدم تهديد الاتجار الدولي بعينات الحيوانات والنباتات البرية لبقاء هذه الكائنات، من خلال حظر الاتجار دوليا بقائمة متفق عليها تشمل أنواعا مهددة بالانقراض، وتنظيم

(٥٧) انظر A/65/69، الفقرة ١٧٢؛ و A/65/69/Add.2، الفقرات ١٩٩-٢٠٢ و A/66/70، الفقرات ٦٨ و ٧٦ و ٩٩ و ١٠٤ و ١١٠ و ١٥٧ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٧٠ و ١٧١.

ورصد الاتجار بأنواع أخرى قد تصبح مهددة بالانقراض. ويجب أن يؤذن بجميع عمليات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير والجلب من البحر للأنواع المشمولة بتلك الاتفاقية من خلال نظام ترخيص. والأنواع البحرية مدرجة في إطار هذه الاتفاقية، بما في ذلك بعض أنواع السلاحف البحرية، والحيتان الكبيرة، وأسماك قرش الباسكي، والقرش الحوتي وجنس فرس البحر بكامله وجميع أنواع الدلافين.

١٠٧ - وأوضحت أمانة اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المعرضة للانقراض أنها بصدد إعداد مساهمتها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز حتى الآن، والثغرات المتبقية والتحديات الجديدة أو الناشئة، أكدت الأمانة أنه في سياق هدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠، رغم أن الهدف المتمثل في ضمان عدم تعرض أي نوع من أنواع النباتات والحيوانات البرية لخطر الانقراض بسبب التجارة الدولية لم يتحقق على الصعيد العالمي، فقد أُحرز بعض التقدم وتحققت نجاحات من خلال تنفيذ الاتفاقية. ووجهت الانتباه إلى عدد من أنشطتها الرامية إلى معالجة القضايا الناشئة وسد الثغرات ومواجهة التحديات، بما في ذلك (أ) المشاركة في عدد من المبادرات، مثل شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي، وتقرير الاقتصاد الأخضر[٥٨]، واقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي[٥٩]، والاجتماعات المتعلقة بالمنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (انظر الفقرة ٢٢٦)؛ (ب) وتعزيز التعاون مع الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقيات ريو، والاتفاقية الدولية لتنظيم صيد الحيتان، وقطاع الموارد الطبيعية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الدولية لحفظ أسماك التونة في المحيط الأطلسي، وقطاع التجارة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، والقطاع المالي، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي، وقطاع إنفاذ القانون، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية؛ (ج) وتعزيز التكامل بين الاتفاقية المذكورة والهيئات والاتفاقات الحكومية الدولية المعنية بالأنواع البحرية؛ (د) ومواصلة العمل للوصول إلى فهم مشترك وموحد لتنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بالجلب من البحر[٦٠].

(٥٨) متاح على الموقع التالي: http://unep.org/greeneconomy/GreenEconomyReport/tabid/1375/Default.aspx.

(٥٩) متاح على الموقع التالي: http://teebweb.org.

(٦٠) مساهمة أمانة اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المعرضة للانقراض.

١٠٨ - واستجابة للتوصية ٣٢ الواردة في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية لعام ١٩٧٢[٦١]، اعتُمدت اتفاقية أنواع الحيوانات البرية المهاجرة في عام ١٩٧٩ ودخلت حيز النفاذ في عام ١٩٨٣. واليوم، تضم الاتفاقية ١١٥ دولة طرفا. وتعترف الاتفاقية، في ديباجتها، بأن الحيوانات البرية تشكل جزءا لا بديل عنه من النظام الطبيعي للأرض يجب الحفاظ عليه لصالح البشرية ولقيمة الحيوانات البرية من النواحي البيئية والإيكولوجية والجينية والعلمية والجمالية والترفيهية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية. وتتضمن تلك الاتفاقية أحكاما لحماية الأنواع المهاجرة وموائلها. ويلزم إبرام اتفاقات ومذكرات تفاهم متعددة الأطراف لحفظ الأنواع المهاجرة وإدارتها. وتشمل العديد من الاتفاقات المبرمة حتى الآن الأنواع البحرية على وجه التحديد[٦٢]. وأنشئت نظم لإدارة المعلومات من أجل توفير معلومات عن هذه الأنواع ووضعت خرائط لنظم المعلومات الجغرافية وبيانات عن الحيوانات، من بين أمور أخرى[٦٣]. واضطُلع بعدد من الأنشطة الأخرى المتعلقة بحفظ الحيوانات ساهمت في تحقيق التنمية المستدامة وسعت إلى تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي[٦٤].

١٠٩ - وتعد الأراضي الرطبة من أكثر البيئات العالمية إنتاجا إذ توفر عدة خدمات تتعلق بالنظم الإيكولوجية مثل الإمداد بالمياه العذبة والأغذية ومواد البناء والتنوع البيولوجي والتحكم في الفيضانات وتغذية طبقات المياه الجوفية والتخفيف من أثر تغير المناخ[٦٥]. واعتمدت اتفاقية رامسار في عام ١٩٧١ وبدأ نفاذها في عام ١٩٧٥. وتضم ١٦٠ طرفا متعاقدا. وترمي الاتفاقية إلى حفظ جميع الأراضي الرطبة واستخدامها على نحو رشيد بواسطة إجراءات محلية ووطنية وإقليمية وعن طريق التعاون الدولي، كمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وبموجب هذه الاتفاقية، يجب على الأطراف أن تقوم بجملة أمور منها تعيين الأراضي الرطبة لإدراجها في قائمة رامسار وتعزيز حفظها وترشيد استخدام الأراضي الرطبة الواقعة في أقاليمها. ويشمل تعريف الأراضي الرطبة الوارد في اتفاقية رامسار معظم المناطق الساحلية في جميع أنحاء العالم. وحتى الآن، فإن عددا كبيرا من المواقع البالغ

---

(٦١) أوصت التوصية ٣٢ الحكومات بإيلاء الاهتمام لضرورة إبرام اتفاقيات ومعاهدات دولية لحماية الأنواع التي تعيش في المياه الدولية أو الأنواع التي تهاجر من بلد لآخر.

(٦٢) يمكن الاطلاع على نص الاتفاقات ومذكرات التفاهم على الموقع التالي: http://cms.int/species/indes/htm.

(٦٣) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع التالي: www.unep-wcmc-apps.org/isdb/Taxonomy/ والموقع http://groms.gbif.org.

(٦٤) انظر http://cms.int.

(٦٥) انظر Ramsar's liquid assets' commemorative book - 40 years of the Convention on Wetlands (2011).

عددها ١ ٩٢٩ موقعا والمدرجة في قائمة رامسار يتكون من المناطق والأراضي الرطبة الساحلية والبحرية[٦٦]. وساهم عدد من الأنشطة، من بينها برامج التوعية وتقديم المساعدة، في تنفيذ الاتفاقية وسعت إلى المساهمة في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١١٠ - قُدمت مقترحات لحفظ المواقع الطبيعية إلى جانب المواقع الثقافية إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعقود في ستوكهولم عام ١٩٧٢[٦٧]. واعتمد المؤتمر العام لليونسكو الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (اتفاقية التراث العالمي) في عام ١٩٧٢ وبدأ نفاذها في عام ١٩٧٥. وتضم الاتفاقية ١٨٧ دولة طرفا. ووضعت لجنة التراث العالمي، المنشأة عملا بالمادة ٨ من الاتفاقية، مبادئ توجيهية تشغيلية لتسجيل الممتلكات في قائمة التراث العالمي وفي قائمة التراث العالمي المعرض للخطر. وتتضمن القائمتان عددا من المناطق البحرية. وإضافة إلى ذلك، يهدف برنامج التراث العالمي البحري[٦٨] إلى صون التراث الثقافي والطبيعي البحري العالمي بمساعدة الدول الأطراف في ترشيح الممتلكات البحرية وفي إدارة تلك المواقع بفعالية. ويقدم البرنامج دعما تقنيا مستمرا يشمل حلقات عمل تدريبية وجمع التبرعات وصوغ وتنفيذ مشاريع تستهدف المواقع البحرية الموجودة والمحتملة.

١١١ - أما برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو، فهو مبادرة حكومية دولية أطلقت في أوائل السبعينات. ويستهدف أساسا الأبعاد الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لنقص التنوع البيولوجي. وتركّز عمل البرنامج، عبر السنوات، على تنمية الشبكة العالمية لمحميات المحيط الحيوي. ولمحميات المحيط الحيوي، وهي عبارة عن مناطق في نظم إيكولوجية برية ساحلية/بحرية أو مزيج من الاثنتين، وظائف مترابطة هي: حفظ المناظر الطبيعية والنظم الإيكولوجية والأنواع والتنوع الجيني؛ والتنمية؛ والدعم اللوجستي عن طريق البحث والرصد والتثقيف والتدريب في مجال البيئة. وهناك ٥٦٣ موقعا في العالم توجد في ١٠٩ بلدات، يشمل عدد منها مناطق ساحلية وبحرية. وتشكل المحميات الساحلية للمحيط الحيوي البحري مواقع مرجعية لرصد التنوع البيولوجي الساحلي والبحري ومراقبة وقياس الآثار التي يخلفها البشر على الموائل الساحلية/البحرية ووضع مبادئ توجيهية دقيقة ومبتكرة لحفظها وإدارتها المستدامة[٦٩].

---

(٦٦) انظر http://ramsar.org.

(٦٧) انظر http://whc.unesco.org/en/convention.

(٦٨) انظر http://whc.unesco.org/en/marine-programme/.

(٦٩) للاطلاع على قائمة بمحميات المحيط الحيوي انظر www.unesco.org/mab/wnbrs.shtml.

السلطة الدولية لقاع البحار

١١٢ - وفقا للمادة ١٤٥ من اتفاقية قانون البحار، تضطلع السلطة الدولية لقاع البحار (''السلطة'') بمسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة، فيما يتعلق بالأنشطة في ''المنطقة''، لكفالة حماية البيئة البحرية على نحو فعال مما قد ينجم عن هذه الأنشطة من آثار ضارة. وتنص الأنظمة المتعلقة بالتنقيب عن العقيدات متعددات الفلزات وعن الكبريتيدات متعددة الفلزات واستكشافها على قيام السلطة والدول المزكية باتباع نهج وقائي، كما ورد في المبدأ ١٥ من إعلان ريو. كما تخول اللجنة القانونية والتقنية التابعة للسلطة صلاحية تقديم توصيات إلى المجلس بشأن تنفيذ ذلك المبدأ. وتتضمن الأنظمة المتعلقة بالكبريتيدات، التي اعتمدت في أيار/مايو ٢٠١٠، عدة أحكام بشأن إدارة المخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، بما في ذلك السمات الخاصة مثل النظام الإيكولوجية البحرية الهشة[٧٠].

١١٣ - وأصبحت تقييمات الأثر البيئي إحدى أكثر الأدوات فعالية وعملية لدعم تنفيذ التنمية المستدامة واكتست أهمية خاصة في قواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها[٧١].

١١٤ - وعلاوة على ذلك، فإن أحد الأهداف التشغيلية من خطة الإدارة البيئية المقترحة في منطقة صدع كلاريون - كليبرتون برمتها، التي ستستعرضها اللجنة القانونية والتقنية أثناء الدورة السابعة عشرة للسلطة في عام ٢٠١١، يتمثل في إجراء تقييمات تراكمية للآثار البيئية، حسب الاقتضاء، بناء على المقترحات المتعلقة بالاستغلال المقبل. وفي المستقبل، يحتمل أن تتضمن الأنظمة المتعلقة باستغلال العقيدات متعددة الفلزات وغير ذلك من الموارد مثل الكبريتيدات متعددة الفلزات وقشور الكوبالت أحكاما بشأن الالتزام بإجراء تقييمات لأثر الأنشطة التي يقترحها المتعاقدون على البيئة[٧٢].

١١٥ - وفيما يتعلق بإنشاء مناطق بحرية محمية، فإن اللجنة القانونية والتقنية تنظر حاليا في اقتراح إنشاء شبكة تمثل المناطق ذات الأهمية البيئية في جميع أنحاء منطقة كلاريون - كليبرتون، يقدمها أعضاء السلطة. وتمثل هذه المبادرة التي لم يسبق لها مثيل منطقة كبيرة تغطي مساحة تبلغ نحو ٤,٥×١٠ ٦كم٢[٧٣].

---

(٧٠) مساهمة السلطة.

(٧١) المرجع نفسه. انظر أيضا A/66/70، الفقرات ١٣٤ و ١٥٣ و ١٥٤.

(٧٢) مساهمة السلطة.

(٧٣) مساهمة السلطة. انظر أيضا ISBA/14/LTC/2 و A/66/70، الفقرة ١٨١.

٢ - استدامة مصائد الأسماك

١١٦ - تسهم مصائد الأسماك إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي والرفاهية الثقافية والاجتماعية لكثير من البلدان. ففي عام ٢٠٠٨، بلغ الإنتاج من صيد الأسماك وتربية المائيات نحو ١٤٢ مليون طن، من بينها ٧٩,٥ مليون طن من إنتاج مصائد الأسماك البحرية(٧٤). وكانت نسبة ٨١ في المائة تقريبا من المنتجات السمكية العالمية مخصصة للاستهلاك البشري ووفرت لما يبلغ ٣ بليون شخص نسبة ١٥ في المائة على الأقل من احتياجاتهم من البروتينات الحيوانية. كما تزايدت حصة الإنتاج من مصائد الأسماك وتربية المائيات التي تدخل في التجارة الدولية من ٢٥ في المائة عام ١٩٧٦ إلى ٣٩ في المائة عام ٢٠٠٨، وسجلت قيمة الصادرات العالمية رقما قياسيا بلغ ١٠٢ بليون دولار.

١١٧ - وشهدت العمالة في قطاع مصائد الأسماك وتربية المائيات نموا كبيرا خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث يبلغ متوسط معدل الزيادة ٣,٦ في المائة سنويا منذ عام ١٩٨٠. وفي عام ٢٠٠٨، كان هناك ٤٤,٩ مليون شخص يعملون في مجال صيد الأسماك أو تربية المائيات، وكانت نسبة ١٢ في المائة على الأقل منهم من النساء. وتم إنشاء ثلاث وظائف تقريبا في الأنشطة الثانوية مقابل كل شخص يعمل في إنتاج صيد الأسماك وتربية المائيات، وبلغ مجموع هذه الوظائف ١٨٠ مليون وظيفة في صناعة صيد الأسماك برمتها. وكان نمو العمالة في قطاع مصائد الأسماك أسرع من نمو السكان في العالم ومن نمو العمالة في القطاع الزراعي التقليدي.

١١٨ - غير أن إسهام مصائد الأسماك في التنمية المستدامة ما زال يتوقف على استمرار صحة النظم الإيكولوجية المنتجة والعاملة. وللأسف، فإن نسبة الأرصدة السمكية البحرية التي يقدر أنها تستغل استغلالا غير كامل أو استغلالا معتدلا قد انخفضت من ٤٠ في المائة في منتصف السبعينات إلى ١٥ في المائة عام ٢٠٠٨، وإن نسبة الأرصدة المستغلة استغلالا مفرطا أو المستنفدَة أو المتعافية قد ارتفعت من ١٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٨. ويُسلم على نطاق واسع بضرورة إدخال تحسينات على إدارة المحيطات ومصائد الأسماك، وخصوصا اعتماد وتنفيذ نهج متكاملة قائمة على النظم الإيكولوجية تعتمد على أفضل المعارف العلمية المتاحة(٧٥).

---

(٧٤) الفاو، حالة مصائد الأسماك وتربية المائيات في العالم لعام ٢٠١٠ (روما، ٢٠١٠).

(٧٥) انظر A/60/99، الفقرتان ٤ و ٥ والبنك الدولي. The sunken billions: economic justification for fisheries reform.

١١٩ - وحدد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[٧٦] ومؤتمر القمة العالمي[٧٧] طائفة عريضة من التحديات وما يقابلها من إجراءات لاستخدام الموارد البحرية الحية وحفظها على نحو مستدام في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وفي أعالي البحار. وعلى الرغم مما اتخذت الدول والمنظمات المعنية من إجراءات، فإن الكثير من هذه المشاكل ما زالت قائمة اليوم، بما فيها الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه[٧٨] والصيد المفرط، والإفراط في معدات الصيد، وعدم كفاية المراقبة من جانب دول العلم، والإفراط في المصيد العرضي والمرتجع، والنقص في جمع البيانات والإبلاغ عنها، والافتقار إلى المعرفة العلمية، وعدم فعالية الرصد والمراقبة والإشراف، وتدهور النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، والحاجة إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

١٢٠ - ويلقي الفرع التالي الضوء على بعض من الإنجازات الهامة التي حققها المجتمع الدولي بتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة فيما يتعلق باستدامة مصائد الأسماك، بما في ذلك بعض التطورات الأخيرة.

١٢١ - واعتمدت الجمعية العامة طائفة عريضة من المقررات والتوصيات المتعلقة بالموارد البحرية الحية منذ عام ١٩٥٥. وكانت هذه المقررات والتوصيات تنطوي أيضا على تنفيذ الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ والفصل الرابع من خطة جوهانسبرغ التنفيذية بشأن استخدام الموارد البحرية وحفظها بشكل مستدام في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وفي أعالي البحار. ومنذ عام ٢٠٠٣ (القرار ١٤/٥٨)، ما فتئت الجمعية العامة توحِّد المسائل المتعلقة باستخدام الموارد البحرية الحية وحفظها على نحو مستدام وتنظر فيها في قراراتها السنوية بشأن استدامة مصائد الأسماك.

١٢٢ - وركزت الجهود التي بذلتها الجمعية العامة مؤخرا على التصدي لآثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة (انظر الفرع الرابع، باء، ٦)[٧٩]. وأجرت الجمعية العامة استعراضات في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ للإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك للتصدي لآثار الصيد في قاع

---

(٧٦) جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ١٧، الفقرات ١٧-٤٤ إلى ١٧-٩٦.

(٧٧) خطة جوهانسبرغ التنفيذية، (انظر الحاشية ٩ أعلاه)، الفصل الرابع، الفقرات ٣٠ إلى ٣٢.

(٧٨) قدرت دراسة أجريت مؤخرا تكلفة الصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه بما يتراوح بين ١٠ بلايين دولار و ٢٣,٥ بليون دولار سنويا (D.J. Agnew, et al., "Estimating the worldwide extent of illegal fishing" متاح على الموقع التالي: www.plosone.org).

(٧٩) القرارات ٢٥/٥٩ و ١٠٥/٦١ و ٧٢/٦٤.

البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. وسيجرى استعراض آخر في عام ٢٠١١ بغية كفالة تنفيذ فعال للتدابير وتقديم مزيد من التوصيات، عند الاقتضاء[٨٠].

١٢٣ - كما نظرت العملية التشاورية غير الرسمية[٨١] والفريق العامل[٨٢] في المسائل المتصلة باستدامة مصائد الأسماك. وبوجه خاص، اتفقت العملية التشاورية غير الرسمية، في اجتماعها السادس، على طائفة عريضة من العناصر ذات الصلة بمصائد الأسماك ومساهمتها في التنمية المستدامة، أدرج العديد منها في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار وباستدامة مصائد الأسماك[٨٣].

اتفاق الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥ بشأن الأرصدة السمكية

١٢٤ - تحدد المادتان ٦٣ (٢) و ٦٤ من الاتفاقية النظام القانوني الشامل لحفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها، بما فيها الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وفي ضوء المشاكل الجارية المتعلقة بحفظ هذه الأرصدة وإدارتها، دعا جدول أعمال القرن ٢١ (الفقرات ١٧-٤٩ (هـ) من الفصل ١٧) إلى عقد مؤتمر حكومي دولي برعاية الأمم المتحدة لتشجيع تنفيذ هذه الأحكام تنفيذا فعالا.

١٢٥ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٩٢/٤٧، عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في عام ١٩٩٣ واختتم أعماله في عام ١٩٩٥ باعتماد اتفاق تنفيذ الأحكام الواردة في اتفاقية قانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (الاتفاق). ودخل الاتفاق حيز النفاذ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ويضم حاليا ٧٨ دولة طرفا، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي[٨٤].

١٢٦ - ويحدد الاتفاق النظام القانوني لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال بغية ضمان حفظها على الأجل الطويل واستخدامها بشكل مستدام. ويجب أن يستند حفظ هذه الأرصدة وإدارتها إلى النهج الوقائي وأفضل الأدلة العلمية المتاحة. ويتناول الاتفاق أيضا المبدأ الأساسي الوارد في الاتفاقية الذي يقضي بأن تتعاون الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ

---

(٨٠) A/61/154 و A/64/305.

(٨١) A/57/80 و A/58/95 و A/59/122 و A/60/99 و A/60/63، الفقرات ١٦٨-٢٣١.

(٨٢) A/61/65 و A/63/79 و A/65/88.

(٨٣) A/60/99.

(٨٤) انظر http://un.org/Depts/los/convention_agreements/convention_overview_fish_stocks.htm.

تلك الموارد. ويلزم أن تكون التدابير المتخذة في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية والمحددة في أعالي البحار متوافقة وأن توفر آليات للامتثال للتدابير وإنفاذها في أعالي البحار. ويعترف الاتفاق أيضا بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، بما في ذلك في مجال تطوير مصائد الأسماك الخاصة بها ومشاركتها في مصائد أسماك أعالي البحار لهذه الأرصدة[٨٥].

١٢٧ - وفي عام ٢٠٠٦، وفقا للمادة ٣٦ من الاتفاق، عقد مؤتمر استعراضي لتقييم فعالية الاتفاق وأحكامه في كفالة حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، واقتراح وسائل، عند الاقتضاء، لتعزيز مضمون تلك الأحكام وأساليب تنفيذها بغية التصدي على نحو أفضل لأي مشاكل مستمرة في حفظ تلك الأرصدة وإدارتها.

١٢٨ - وتناول المؤتمر الاستعراضي سبل تفعيل الاتفاق بوجه كامل عن طريق إجراء استعراض وتقييم فنيين والاتفاق على توصيات لتعزيز تنفيذ الاتفاق. وتتصل تلك التوصيات بحفظ الأرصدة وإدارتها؛ وآليات التعاون الدولي ومع الدول غير الأعضاء؛ والرصد والمراقبة والإشراف والامتثال والإنفاذ؛ والبلدان النامية والجهات غير الأطراف[٨٦]. وفيما يتعلق بالجهات غير الأطراف، أوصى المؤتمر الدول بتبادل الآراء بشأن سبل تشجيع مواصلة التصديق على الاتفاق والانضمام إليه عن طريق مواصلة الحوار لمعالجة الشواغل التي أثارتها بعض الجهات غير الأطراف.

١٢٩ - وفي عام ٢٠١٠، أجرى المؤتمر الاستعراضي المستأنف استعراضا لتنفيذ التوصيات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٦ واعتمد توصيات إضافية[٨٧]. وأوصى المؤتمر كذلك بمواصلة المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق وإبقاء الاتفاق قيد الاستعراض من خلال دورة مستأنفة للمؤتمر الاستعراضي، على ألا تُعقد قبل عام ٢٠١٥[٨٨]. وشجعت الجمعية العامة في قرارها ٣٨/٦٥ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك على التعجيل بإحراز تقدم فيما يتعلق بالتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠.

---

(٨٥) انظر www.un.org/Depts/los/convention_agreements/reviewconf/FishStocks_EN_B.pdf.

(٨٦) A/CONF.210/2006/15، المرفق و A/61/63/Add.1، الفقرات ١٥١ إلى ١٦٠.

(٨٧) A/CONF.210/2010/7، المرفق.

(٨٨) A/65/69/Add.2، الفقرتان ١٠ و ١١.

١٣٠ - وعملا بطلبات الجمعية العامة، عقدت المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق سنويا في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٠. وأتاحت هذه الاجتماعات للدول منتدى لمناقشة المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقات واتخاذ خطوات تحضيرية للمؤتمر الاستعراضي والدورة المستأنفة للمؤتمر الاستعراضي.

١٣١ - وساهمت المشاورات غير الرسمية أيضا في نظر الجمعية العامة في البند المتعلق بالمحيطات وقانون البحار من جدول أعمالها. ومن النتائج المحددة التي تمخضت عنها اجتماعات المشاورات غير الرسمية ما يلي: توصيات بشأن إنشاء صندوق المساعدة بموجب الجزء السابع من الاتفاق؛ وضع اختصاصات صندوق المساعدة واعتمادها؛ النظر في الوثائق التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ والدورة المستأنفة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وإقرارها؛ مواصلة الحوار، خصوصا مع البلدان النامية، من أجل تشجيع مشاركة أوسع نطاقا في الاتفاق.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٣٢ - اعتمد اتفاق تعزيز امتثال سفن الصيد للتدابير الدولية لحفظ وإدارة البيئة في أعالي البحار (اتفاق الامتثال) في عام ١٩٩٣ وبدأ نفاذه في عام ٢٠٠٣. والهدف من اتفاق الامتثال هو تعزيز الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة في أعالي البحار بتحديد مسؤوليات دول العلم وتعزيز التعاون والشفافية على الصعيد الدولي في تبادل المعلومات. ويرمي اتفاق الامتثال، على وجه الخصوص، إلى تشجيع الدول على اتخاذ إجراءات فعالة ومتماشية مع القانون الدولي لردع رفع أعلام جديدة على السفن (انظر أيضا الفرع الرابع، باء، ٢)[٨٩].

١٣٣ - واعتمدت مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية وخطة العمل الدولية ذات الصلة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها صكا طوعيا عقب انعقاد المؤتمر الدولي المعني بصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية لعام ١٩٩٢ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتحدد المدونة مبادئ الصيد المتسم بالمسؤولية وأنشطة صيد الأسماك، مع مراعاة الجوانب البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتجارية ذات الصلة، وتعزز إسهام مصائد الأسماك في الأمن الغذائي ونوعية الغذاء. كما تسعى المدونة إلى تعزيز وتيسير التكيف الهيكلي لقطاع مصائد الأسماك لكفالة استخدام المصائد بشكل طويل الأجل ومستدام ومتسم بالمسؤولية لفائدة الأجيال الحالية والمقبلة[٩٠]. وتكتسي المدونة طابعا

(٨٩) اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، الدراسات والاستعراضات، العدد ٧٦ (٢٠٠٥) (روما، ٢٠٠٥)

(٩٠) انظر www.fao.org/fishery/en.

عالميا من حيث نطاقها وهي موجهة نحو عدد من الجهات ذات المصلحة، بما فيها المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك[٩١].

١٣٤ - وتكمِّل مدونة قواعد السلوك بأربع خطط عمل دولية هي: خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه؛ وخطة العمل الدولية للحد من الصيد العارض للطيور البحرية في مصائد الخيوط الطويلة؛ وخطة العمل الدولية لحفظ أسماك القرش وإدارتها؛ وخطة العمل الدولية المعنية بتنظيم قدرات الصيد. وخطط العمل الدولية صكوك غير ملزمة وضعت ضمن إطار مدونة السلوك وتنطبق على جميع الدول والكيانات وصيادي الأسماك.

١٣٥ - واعتمد المؤتمر الدولي المعني بالمساهمة المستدامة لمصائد الأسماك في الأمن الغذائي إعلان وخطة عمل كيوتو في عام ١٩٩٥. وقد أقر الإعلان بالدور الهام الذي تضطلع به مصائد الأسماك وتربية المائيات في تحقيق الأمن الغذائي، سواء من خلال توفير الإمدادات الغذائية أو عن طريق تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي[٩٢]. ودعا الإعلان إلى اتخاذ إجراءات في مجال حفظ الموارد السمكية ومصائد الأسماك وإدارتها، بما يشمل، ضمن جملة أمور، الإجراءات الرامية إلى التنفيذ الفعال لمدونة السلوك الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية، وتعزيز الأبحاث العلمية من أجل التنمية المستدامة لمصائد الأسماك وتربية المائيات، وتقييم إنتاجية الأرصدة السمكية وتكييف قدرات الصيد لتصل إلى مستوى يتوافق مع إنتاجية الأرصدة على الأجل الطويل، وزيادة ما هو متاح من إمدادات الأسماك والمنتجات السمكية من أجل الاستهلاك البشري[٩٣].

١٣٦ - واعتمدت استراتيجية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتحسين المعلومات بشأن حالة مصائد الأسماك والاتجاهات السائدة فيها في عام ٢٠٠٣ باعتبارها صكا غير ملزم[٩٤]. ويتمثل هدفها الأساسي في أن تقدم إطارا واستراتيجية وخطة عملية بهدف تحسين المعرفة بأوضاع واتجاهات مصائد الأسماك وفهمها، باعتبار ذلك أساسا لوضع السياسات المعنية بمصائد الأسماك وإدارتها من أجل حفظ موارد مصائد الأسماك والاستخدام

---

(٩١) مدونة قواعد السلوك لمنظمة الأغذية والزراعة، المادة ١-٢.

(٩٢) A/60/63، الفقرة ١٩١.

(٩٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المساهمة المستدامة لمصائد الأسماك في الأمن الغذائي، (بانكوك، ٢٠٠٠)، متاح على الموقع التالي: http://fao.org/docrep/003/x6956e/x6956e00.htm.

(٩٤) متاح على الموقع التالي: http://fao.org/docrep/006/Y4859T00.htm.

المستدام لها في إطار النظم الإيكولوجية. وتتيح الاستراتيجية مبادئ إرشادية لترتيبات التنفيذ وتطرح أهدافا وتشترط إجراءات تحدد أدوار مختلف أصحاب المصلحة، مع التركيز الرئيسي على الحاجة لبناء القدرات في البلدان النامية. وقد جرى صياغة مشروع ”مدونة صيد الأسماك – حالة مصائد الأسماك“ في إطار برنامج مدونة صيد الأسماك التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة من أجل دعم تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد العالمي[٩٥].

١٣٧ – وخلال عام ٢٠٠٩، أقرت لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دول الميناء من أجل منع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه[٩٦]. ويتمثل هدف هذا الاتفاق في منع ممارسات الصيد من هذا القبيل وردعها والقضاء عليها عن طريق تنفيذ تدابير فعالة من جانب دول الميناء من أجل كفالة حفظ الموارد البحرية والنظم الإيكولوجية البحرية والاستخدام المستدام لها على الأجل الطويل.

١٣٨ – ومن أجل منع دخول الأسماك التي جرى صيدها بطرق غير قانونية إلى السوق الدولية، ينص الاتفاق على تدابير تتخذها دولة الميناء فيما يتعلق بسفن الصيد الأجنبية. وفي دورتها الخامسة والستين، شجعت الجمعية العامة الدول على النظر في التصديق على الاتفاق المتعلق بالتدابير التي تتخذها دول الميناء أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه بغية دخوله حيز النفاذ عما قريب[٩٧].

١٣٩ – وتضع خطة العمل الحالية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الأساس الذي يقوم عليه نهج معزز قائم على النتائج إزاء تخطيط البرامج وتنفيذها والإبلاغ عنها في المنظمة. وتتضمن المبادئ والعناصر الرئيسية للنهج ما يلي: (أ) تقليل العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع؛ (ب) القضاء على الفقر ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع؛ (ج) الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية لما فيه صالح الأجيال الحالية والمقبلة[٩٨].

---

(٩٥) تتاح المزيد من المعلومات على الموقع التالي: www.fao.org/fishery/fishcode-stf/en.

(٩٦) متاح على الموقع التالي: www.fao.org/legal/treaties/037t-e.pdf.

(٩٧) القرار ٣٨/٦٥، الفقرة ٥٠.

(٩٨) مساهمة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ انظر أيضا وثيقة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة COFI/2011/9.

١٤٠ - وقد شملت التطورات الحاصلة مؤخرا في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بهدف إنجاز إطار معياري شامل لمصائد الأسماك المستدامة: اعتماد المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار في عام ٢٠٠٨، واعتماد المبادئ التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من المصيد المرتجع خلال عام ٢٠١١. وقد اعتمدت المبادئ التوجيهية الأولى من أجل مساعدة الدول والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك في مجال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك في أعماق أعالي البحار وإسداء المشورة بشأن البيانات والإبلاغ والإنفاذ والامتثال وتدابير الإدارة، والجوانب المتعلقة بالحفظ ومعايير تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وتقييمات الآثار[٩٩]. ويجري أيضا إعداد قاعدة بيانات عالمية تشمل معلومات تتعلق بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وستنشر أدلة يسهل استخدامها للتعرف على الأنواع من أجل المساعدة في تحسين المعلومات المتاحة بشأن أنواع أعماق البحار[١٠٠]. وستعقد مشاورات تقنية في أيار/مايو ٢٠١١ من أجل النظر في وضع صك جديد بشأن أداء دول العلم. وتمت الموافقة أيضا على وضع صك دولي جديد بشأن مصائد الأسماك الصغيرة النطاق يركز على احتياجات البلدان النامية. وتتواصل الجهود من أجل وضع وتنفيذ سجل عالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرد وسفن الإمداد.

أنشطة المنظمات الحكومية الدولية الأخرى على الصعيد الدولي

١٤١ - واشترك عدد من المنظمات والكيانات الحكومية الدولية الأخرى بشكل نشط في حفظ الموارد البحرية الحية والاستخدام المستدام لها، منذ بدء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو، ومنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، أقر جدول أعمال القرن ٢١ بأهمية التعاون والتنسيق على الصعيدين الدولي والإقليمي فيما يتعلق بحفظ الموارد البحرية الحية والاستخدام المستدام لها[١٠١]. وقد أقر أيضا بأهمية الإجراءات المتخذة لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين مختلف المؤسسات ذات الاختصاص في المسائل البحرية، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها[١٠٢].

---

(٩٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حالة مصائد الأسماك وتربية المائيات في العالم لعام ٢٠١٠، (روما، ٢٠١٠)، انظر أيضا A/65/69/Add.2 الفقرات ١٧٥-١٧٧.

(١٠٠) مساهمة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(١٠١) جدول أعمال القرن ٢١، الفقرات ١٧-٥٨ إلى ١٧-٦٣، والفقرات ١٧-٨٨ إلى ١٧-٩١.

(١٠٢) جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ١٧-واو.

١٤٢ - واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بقراره ٢/١٠ الصادر عن اجتماعه العاشر خطة استراتيجية بشأن التنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ تشمل هدفا لعام ٢٠٢٠ يتمثل في أن تتم إدارة كافة الأرصدة السمكية واللافقارية والنباتات المائية وجنيها بشكل مستدام وقانوني، وبتطبيق النهج القائمة على النظم الإيكولوجية. وتحقيقا لتلك الأغراض، بدأت اتفاقية التنوع البيولوجي في التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرهما من المنظمات والكيانات الحكومية الدولية وغير الحكومية في مجال تقييم الآثار التي تلحقها ممارسات الصيد المدمرة، والصيد غير المستدام، وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، على التنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية[١٠٣]. وقرر مؤتمر الأطراف أيضا، بموجب قراره ٢٩/١٠، مواصلة استعراض آثار الصيد غير المستدام من قبيل ممارسات الصيد المدمرة والإفراط في صيد الأسماك وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على التنوع البيولوجي والموائل البحرية والساحلية.

١٤٣ - واعتمد المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض بموجب قراره ١٤-٢ رؤية استراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ راعت الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل كفالة أن تدعم التطورات السياساتية للاتفاقية كل منها الآخر بالنسبة للأولويات البيئية الدولية. وواصلت أمانة الاتفاقية أيضا تقديم الدعم إلى الأبحاث وكذلك إلى تحليلات الوضع البيولوجي وتوزيع مجموعات من أنواع محددة يجري حاليا الاتجار بها أو ينظر في الاتجار بها، وتحديد أنواع قد تكون مؤهلة للإدراج في تذييلات الاتفاقية والاستفادة من ذلك (انظر أيضا الفقرة ١٠٦)[١٠٤].

١٤٤ - وفي عام ٢٠٠٩، ومع مراعاة التزام مؤتمر القمة العالمي بالحفاظ على الأرصدة السمكية واستعادة الأرصدة السمكية المستنفدة كي تصل لمستويات يمكنها تحقيق أقصى معدلات الإنتاج المستدام بحلول عام ٢٠١٥، قررت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنفيذ مشروع بشأن اقتصاديات إعادة إنشاء مصائد الأسماك يركز على الجوانب الاقتصادية والمؤسسية الرئيسية لعملية إعادة البناء. وسيكون الناتج الرئيسي للمشروع تقديم المشورة العملية والقائمة على الأدلة بشأن ما يحتاجه واضعو السياسات من أجل كفالة نجاح برامج إعادة بناء الأرصدة السمكية، وكي يكون لها إسهامات إيجابية من الناحية الاقتصادية على الأجل الأطول[١٠٥].

---

(١٠٣) UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/6.

(١٠٤) مساهمة أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.

(١٠٥) مساهمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. انظر أيضا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اقتصاديات إعادة بناء مصائد الأسماك: وقائع حلقة العمل (باريس، ٢٠١٠).

١٤٥ - وتعمل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية على تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين فيما بين المنظمات والبرامج الإقليمية وبرامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك وغيرها من المنظمات الإقليمية المعنية بالعلوم والصحة والتنمية. وقد بدأت اللجنة في مشروع بشأن الإدارة المستدامة للموارد البحرية المشتركة الموجودة في النظم الإيكولوجية البحرية الضخمة في منطقة الكاريبي[١٠٦].

التطورات على الصعيد الإقليمي

١٤٦ - أقر جدول أعمال القرن ٢١ بضرورة أن تكفل الدول التعاون والتنسيق فيما بين الهيئات الحكومية الدولية المعنية بمصائد الأسماك على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي وداخل هذه الهيئات. وشجع جدول الأعمال أيضا الدول كي تتعاون على إنشاء منظمات من هذا القبيل إن لم تكن موجودة[١٠٧].

١٤٧ - ومنذ بدء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية واعتماد الاتفاق، أولي قدر أكبر من الاهتمام لوضع إطار قانوني متماسك من أجل حفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها في أعالي البحار. وفي ذلك الصدد، حدد الاتفاق، بمادتيه ٨ و ١٠، المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك باعتبارها الآلية الرئيسية لاعتماد تدابير الحفظ والإدارة، وطرح قائمة موسعة بالمهام التي تقوم بها تلك المنظمات والترتيبات، بالتركيز على دورها الإداري.

١٤٨ - إلا أنه أقر أيضا بأن ثمة حاجة لتحسين أداء تلك المنظمات والترتيبات، ومن ثم تحسين إدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار. ولا تُكلف الكثير من المنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك بفرض واجبات ملزمة قانونا وإنما بالعمل بمثابة هيئات علمية استشارية[١٠٨]. ويقتصر اختصاص بعض المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بالرغم من إسناد ولاية إدارية إليها، على أنواع محددة أو ينصب تركيزها على مناطق جغرافية محددة.

---

(١٠٦) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(١٠٧) جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ١٧، الفقرات ١٧-٥٨ إلى ١٧-٦١.

(١٠٨) انظر A/60/99، الفقرة ٧ و A/CONF.210/2010/7، المرفق. انظر أيضا E.J. Molenaar, "New areas and gaps - How to address them" (2005), para 3.

١٤٩ - وقد جرى مؤخرا بذل جهود من أجل تحديث ولايات تلك المنظمات والترتيبات، والاضطلاع باستعراضات لأدائها، وإقامة منظمات وترتيبات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك وتعزيز التكامل والتنسيق والتعاون، بما في ذلك مع ترتيبات البحار الإقليمية، وغير ذلك من المنظمات ذات الصلة[١٠٩]. وقد اتخذت أيضا المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، ذات الاختصاص بتنظيم مصائد الأسماك في قاع البحار، إجراءات من أجل تفعيل قراري الجمعية العامة ٥٩/٢٥ و ٦١/١٠٥ بشأن معالجة آثار مصائد الأسماك من هذا القبيل على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة[١١٠].

١٥٠ - وفي تطورات جرت مؤخرا، أفاد المؤتمر الدولي لحماية اسماك التونة في المحيط الأطلسي بأن العديد من أرصدة التونة ذات الأهمية التجارية كانت مشمولة بخطط للاستعادة وإعادة البناء، وذلك بتخصيص إمكانيات للصيد تراعي المشورة العلمية وكذلك الحقوق المشروعة للدول النامية في تنمية مصائد الأسماك الخاصة بها في سياق الحفاظ على الأرصدة السمكية عند أقصى مستوى مستدام من الإنتاج. وفي المستقبل، ستنظر اللجنة الدولية في إمكانية إضفاء الصفة الرسمية على تنفيذ النهج التحوطي في عملية صنع القرار[١١١]. وقد وضعت لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا برنامجا مدته ثلاث سنوات من أجل دعم بناء القدرات ومعالجة المسائل المتعلقة بتقاسم الأعباء فيما يتعلق بالعمليات العلمية المضطلع بها في إطار اللجنة[١١٢]. وأنشأت لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية مناطق ومواسم مغلقة تسري على كافة سفن الصيد بشأن الصيد بشباك الصيد الجرافة المحوّطة وحظرت الشحن العابر في البحار لسفن الصيد بشباك الصيد الجرافة المحوّطة[١١٣].

---

(١٠٩) انظر A/66/99 و A/CONF.210/2010/1 و A/CONF.210/2010/7، المرفق وقرارات الجمعية العامة بشأن مصائد الأسماك المستدامة. وللاطلاع على استعراضات الأداء، انظر A/CONF.210/2010/1، الفقرات ٢٤٧-٢٩٩.

(١١٠) A/61/154 و A/64/305.

(١١١) مساهمة المؤتمر الدولي لحماية أسماك التونة في المحيط الأطلسي.

(١١٢) مساهمة هيئة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا.

(١١٣) مساهمة لجنة البلدان الأمريكية لسمك التونة المداري.

٣ - مكافحة التلوث البحري

١٥١ - أقر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بأن تدهور البيئة البحرية يمكن أن يكون ناجما عن طائفة واسعة من المصادر البرية فضلا عن الأنشطة البحرية، من قبيل النقل البحري وإلقاء النفايات في البحر واستكشاف وإنتاج النفط والغاز. ومن ثم حدد جدول أعمال القرن ٢١[١١٤] وخطة جوهانسبرغ التنفيذية[١١٥] عددا من التحديات وطرحتا أهدافا وأنشطة وسبلا للتنفيذ من أجل حماية البيئة البحرية من هذا التلوث.

١٥٢ - وبشكل خاص، أوصى جدول أعمال القرن ٢١ بأن تطبق الدول نهجا وقائية وتحوطية وترقيبية، وأن تكفل التقييم المسبق للأنشطة، وأن تدمج حماية البيئة البحرية في سياساتها ذات الصلة، وأن تضع حوافز اقتصادية وسبلا أخرى تتماشى مع استيعاب التكاليف البيئية وتحسين مستويات المعيشة لسكان المناطق الساحلية[١١٦]. وقد اتفق أيضا على أن إتاحة المزيد من الموارد المالية وفرص الحصول على تكنولوجيات أنظف وأبحاث ذات صلة من شأنه أن يكون ضروريا من أجل دعم الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية.

التلوث الناجم عن المصادر البرية

١٥٣ - منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١، وضع المجتمع الدولي صكوكا قانونية وسياساتية واضطلع بالعديد من الأنشطة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني من أجل تناول التلوث البحري الناجم عن المصادر البرية. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال التلوث الناجم عن عدد آخذ في التزايد من الأنشطة البرية يؤثر سلبا على البيئة البحرية. وتشمل الفئات الرئيسية للملوثات الناجمة عن المصادر البرية المجاري والملوثات العضوية الثابتة، والمواد المشعة، والمعادن الثقيلة، والزيوت، والمغذيات، وتحريك الرواسب، والقمامة البحرية[١١٧].

١٥٤ - وتشير التقديرات إلى إن ما يبلغ ٨٠ في المائة من التلوث البحري يأتي من مصادر برية، من قبيل الصناعة والزراعة والتنمية الحضرية والتعدين والأنشطة العسكرية والسياحة وأعمال التشييد. وبالرغم من أن تلك الأنشطة تسهم بشكل هام في التنمية الاقتصادية الوطنية، فإنها إن لم تخطط وتدار بشكل ملائم فبإمكانها أن تلحق آثارا سلبية عميقة على البيئة البحرية، ومن ثم على التنمية المستدامة.

---

(١١٤) جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ١٧، الفقرات ١٧-١٨ إلى ١٧-٤٣.

(١١٥) خطة جوهانسبرغ التنفيذية (انظر الحاشية ٩ أعلاه)، الفصل الرابع، الفقرات ٣٣-٣٥.

(١١٦) جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ١٧، الفقرة ١٧-٢٢.

(١١٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حماية البيئات الساحلية والبحرية من الأنشطة البرية: دليل للإجراءات الوطنية، (٢٠٠٦)، الصفحتان ٢ و ٣.

١٥٥ - ويؤثر التلوث الناجم عن المصادر البرية في المقام الأول على المناطق الساحلية، التي تعتبر ضمن أكثر المناطق البحرية إنتاجية. وعلى وجه الخصوص، يؤثر التلوث الناجم عن هذه المصادر على الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر والصحة العامة والنظم الإيكولوجية وصحتها، وفوائدها واستخداماتها الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ما تحمله من قيم ثقافية[١١٨].

١٥٦ - وعلى الصعيد العالمي، فإن النظام القانوني، الذي يسبق بكثير جدول أعمال القرن ٢١، يتضمن أحكاما عامة تهدف لحماية البيئة البحرية من مصادر التلوث البري، المنصوص عليها في الجزء الثاني عشر من الاتفاقية، وعدد من الصكوك الدولية التي أبرمت من أجل تنظيم أنواع أو مصادر محددة للتلوث، بما في ذلك اتفاقية رامسار لعام ١٩٧١ واتفاقية ستكهولم لعام ٢٠٠١ بشأن الملوثات العضوية الثابتة[١١٩]. وتتفاوض البلدان حاليا على إبرام صك عالمي ملزم قانونيا بشأن الزئبق، عملا بقرار اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٩ (انظر أيضا الفقرة ٢٢٤ أدناه)[١٢٠].

١٥٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمدت عدد من الصكوك التي تتناول التلوث الناجم عن المصادر البرية منذ عام ١٩٩٢، لا سيما في سياق اتفاقيات البحار الإقليمية. وتشمل الأمثلة على ذلك بروتوكول عام ١٩٩٥ لحماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية وبروتوكول عام ٢٠١٠ لحماية البيئة البحرية والساحلية لغرب المحيط الهندي من المصادر والأنشطة البرية. ودخل حيز النفاذ بروتوكول عام ١٩٩٩ بشأن التلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية لاتفاقية عام ١٩٩٣ بشأن حماية البيئة البحرية وتنميتها في منطقة البحر الكاريبي الكبرى في تموز/يوليه ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، تتناول عدة صكوك إقليمية أخرى مصادر التلوث البرية على نحو أكثر عموما.

١٥٨ - ويكمل الإطار القانوني الدولي إطار سياساتي قوي يستند إلى صكوك عالمية غير ملزمة تدعو إلى تنفيذ إجراءات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

١٥٩ - وتقدم مبادئ مونتريال التوجيهية لعام ١٩٩٥ بشأن حماية البيئة البحرية من المصادر البرية توجيهات بشأن إبرام اتفاقات ملائمة ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف ووضع

---

(١١٨) فريق الخبراء المشترك المعني بالنواحي العلمية للتلوث البحري، حماية المحيطات من الأنشطة البرية (٢٠٠١)، الصفحات ٩-١٦.

(١١٩) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حماية البيئات الساحلية والبحرية من الأنشطة البرية: دليل للإجراءات الوطنية، (٢٠٠٦)، الصفحات ٨ و ٩ و ١٤.

(١٢٠) انظر www.unep.org/hazardoussubstances/Mercury/Negotiations/tabid/3320/default.aspx.

تشريعات وطنية تهدف لحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن الأنشطة البرية. وفي الفقرة ١٧-٢٦ من جدول أعمال القرن ٢١، دعي مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كي يعقد، في أسرع وقت ممكن عمليا، اجتماعا حكوميا دوليا بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، انطلاقا من هذه المبادئ التوجيهية.

١٦٠ - وفي وقت لاحق، اعتمد برنامج العمل العالمي، وهذا البرنامج هو مصدر توجيهات مفاهيمية وعملية تستفيد منها السلطات الوطنية و/أو الإقليمية في وضع وتنفيذ إجراءات قابلة للاستمرار من أجل منع التدهور البحري الناجم عن الأنشطة البرية وتقليله وضبطه و/أو القضاء عليه. وهو يطرح إجراءات تتخذ على كافة الصعد من أجل معالجة مصادر التلوث البري. ويشير برنامج العمل أيضا إلى نهج محبذة للتعامل مع تسعة أنواع محددة من التلوث: المجاري والملوثات العضوية الثابتة والمواد المشعة والمعادن الثقيلة والزيوت والمغذيات وتحركات الرواسب والقمامة والتغييرات المادية في الموائل وتدميرها[١٢١].

١٦١ - وباعتبار الفرع المعني بالنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو أمانة برنامج العمل العالمي، فهو يساعد الدول والمنظمات الحكومية الدولية في تنفيذ برنامج العمل، بسبل من بينها إعداد المواد التوجيهية والتقييمات والأدلة وكذلك تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. وهو يعمل على نحو وثيق مع مكتب تنسيق شؤون البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك مع برامج البحار الإقليمية التي تتولى القيادة في جهود التنفيذ على الصعيد الإقليمي.

١٦٢ - ويدعم الفرع أيضا البلدان كي تضع وتنفذ برامج عمل على الصعيد الوطني، وذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية. وينبغي أن تكون برامج العمل تلك شاملة ومستمرة وقابلة للتكيف، وأن تتناول قضايا تمس كافة القطاعات من قبيل التشريعات والسياسات والتمويل وأن تنفذ في الوقت نفسه أنشطة محددة من أجل حماية البيئة البحرية[١٢٢]. وقد وضع نحو ٧٠ بلدا خططا وطنية لتنفيذ برنامج العمل العالمي أو هي في سبيلها إلى ذلك[١٢٣].

١٦٣ - وقد استُعرض تنفيذ برنامج العمل العالمي في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، وسيستعرض مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١[١٢٤]. واعتمد الاستعراض الحكومي الدولي الثاني لبرنامج العمل العالمي إعلان بيجين، الذي ينص، ضمن جملة أمور، على اتجاه استراتيجي

---

(١٢١) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، انظر أيضا UNEP(OCA)/LBA/IG2/7.

(١٢٢) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١٢٣) A/62/66/Add.1، الفقرة ١٧٣.

(١٢٤) انظر www.gpa.unep.org/index.php?option=com_content&view=article&id=8&Itemid=53.

جديد للبرنامج، حيث يولي تركيزا أكبر للإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والمحلي، بتأييد من الدعوات التي تنادي بإيجاد آليات مالية مستدامة وتقييم اقتصادي للبضائع والخدمات، ومشاركة الجهات المعنية المحلية، واتباع نهج متكاملة في الإدارة، وعلى وجه الخصوص، ربط إدارة المياه العذبة وإدارة المناطق الساحلية[١٢٥]. واستجابة للفقرة ٣٣ من الإعلان السياسي لمؤتمر القمة العالمي، ضيق برنامج العمل من تركيزه كي يؤكد بشكل أكبر على مسائل المياه المستعملة في المدن، والتغيير المادي في الموائل وتدميرها، والمغذيات والقمامة البحرية[١٢٦].

١٦٤ - ومنذ عام ٢٠٠٦، ركز الفرع وشركاؤه، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية وبرامج البحار الإقليمية جهودها على تناول المجالات ذات الأولوية التي حددت خلال الاستعراض الحكومي الدولي الثاني، وكذلك الجهود المتواصلة لتعزيز تعميم برنامج العمل في الخطط الإنمائية الوطنية وتعزيز الإدارة المتكاملة للسواحل وأحواض الأنهار. ويهدف الفرع أيضا إلى كفالة أن تكون الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية لمعالجة الأنشطة البرية مدمجة بشكل جيد في العمليات الإنمائية الوطنية، بما فيها تلك التي تدعمها أوساط المانحين الدولية، وأطر المساعدة الإنمائية لدى الأمم المتحدة واستراتيجيات الحد من الفقر.

١٦٥ - وأُبرزت بعض المبادرات الأخيرة في تقارير الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك برامج تقييم ومعالجة القمامة البحرية وإنشاء شراكة عالمية بشأن إدارة المغذيات وبرامج تهدف إلى تعزيز إدارة المياه المستعملة[١٢٧].

التلوث الناجم عن السفن

١٦٦ - إن النقل البحري الدولي بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة ويشكل دعامة للنمو الاقتصادي والاجتماعي في العديد من البلدان. ويتم نقل أكثر من ٨٠ في المائة من التجارة الدولية في البضائع عن طريق البحر ويتم نقل حتى نسبة أعلى من تجارة البلدان النامية باستخدام السفن. بيد أنه حسب التقارير الأخيرة، يظل عدد كبير من أقل البلدان نموا معزولا عن طرق الملاحة الدولية الرئيسية أو المعتادة[١٢٨].

---

(١٢٥) انظر A/62/66، الفقرات ٢٦٨-٢٧٢.

(١٢٦) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حالة البيئة البحرية: الاتجاهات والعمليات (٢٠٠٦).

(١٢٧) A/63/63/Add.1، الفقرات ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٧-١٦٩؛ و A/64/66/Add.1، الفقرات ٢٢٦-٢٣١ و ٣٨٧.

(١٢٨) انظر استعراض النقل البحري لعام ٢٠١٠ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المتاح على الموقع التالي: www.unctad.org.

١٦٧ - وتستمر آثار أنشطة النقل البحري على البيئة البحرية، لا سيما من خلال التلوث النفطي وتلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتلوث الكيميائي والأنواع الدخيلة المتغلغلة.

١٦٨ - وتم استحداث صكوك قانونية وصكوك سياسات دولية عديدة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من أجل منع تلوث البيئة البحرية الناجم عن السفن والحد منه ومكافحته[١٢٩]. وكما جاء في المادة ١٩٤ من الاتفاقية، تتعلق تلك التدابير بتصميم السفن وبنائها وتجهيزها وتشغيلها وتوظيف أشخاص للعمل فيها، مما يضمن سلامة العمليات في البحر، ويمنع عمليات التفريغ الإرادي أو غير الإرادي، وكذلك الحوادث ويسمح بالتعامل مع الحالات الطارئة[١٣٠].

١٦٩ - واستحدثت معظم هذه الصكوك المنظمةُ البحرية الدولية من خلال لجنة السلامة البحرية ولجنة حماية البيئة البحرية، لكن استحدثت كذلك منظمة العمل الدولية والمنظمة الهيدروغرافية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية صكوكا ذات صلة. ولا يزال عدد من تلك الصكوك لم يدخل حيز التنفيذ بعد. واستُحدث العديد من الصكوك المتعلقة بالسياسات، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والمعايير والمدونات بمشاركة هامة من الرابطات في مجالي الصناعة والتأمين.

١٧٠ - واعتمدت المنظمة البحرية الدولية منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عددا من الصكوك الهامة في ما يتعلق بسلامة الملاحة ومنع التلوث البحري[١٣١]، وكذلك

---

(١٢٩) مثلا، منذ اعتماد الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها في عام ٢٠٠٤، وضعت لجنة حماية البيئة البحرية أربع عشرة مجموعة من المبادئ التوجيهية من أجل المساعدة في تنفيذ هذه الاتفاقية واعتمدتها. كما اعتمدت أيضا مجموعة من المبادئ التوجيهية لتبادل مياه الصابورة في المنطقة المشمولة بمعاهدة أنتاركتيكا.

(١٣٠) انظر A/63/63 الفقرات من ١٦٤ إلى ١٧٠ و A/57/57 الفقرات من ٢٧٧ إلى ٣٤٦ ومن ٣٧٣ إلى ٤٠١.

(١٣١) تضم صكوك المنظمة البحرية الدولية الهامة ما يلي: (أ) اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى، ١٩٧٢ (بروتوكول لندن)؛ (ب) بروتوكول عام ١٩٩٧ (المرفق السادس - المواد المتعلقة بمنع تلوث الهواء الناجم عن السفن) المتعلق بالاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، ١٩٧٣، بصيغتها المعدلة ببرتوكول عام ١٩٧٨ ذي الصلة؛ (ج) بروتوكول بشأن الاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان أحداث التلوث بمواد خطرة وضارة، ٢٠٠٠؛ (د) الاتفاقية الدولية لمراقبة النظم الضارة المضادة للحشف على السفن، ٢٠٠١؛ (هـ) الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه صابورة السفن ورواسبها، ٢٠٠٤ (لم تدخل بعد حيز التنفيذ)؛ (و) اتفاقية نيروبي الدولية المتعلقة بإزالة الحطام لعام ٢٠٠٧ (لم تدخل بعد حيز التنفيذ)؛ (ز) اتفاقية هونغ كونغ لإعادة تدوير السفن بصورة آمنة وسليمة بيئيا، ٢٠٠٩ (لم تدخل بعد حيز التنفيذ). وتم أيضا تعديل الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والترخيص والمراقبة المتعلقة بالبحارة في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠١٠.

في ما يخص المسؤولية والتعويض عن التلوث الذي يصيب البيئة البحرية[١٣٢]. واعتمدت المنظمة البحرية الدولية أيضا صكوكا دولية متعلقة بسلامة سفن الصيد، لكن هذه الصكوك لم تدخل بعد حيز التنفيذ[١٣٣].

١٧١ - وفي ما يتعلق بنقل المواد الخطرة، تشمل الصكوك الدولية ذات الصلة المدونةَ البحرية الدولية للبضائع الخطرة والمدونة الدولية بشأن النقل المأمون لطرود الوقود النووي المشعع والبلوتونيوم والنفايات القوية الإشعاع على متن السفن، اللتين تعدان الآن إلزاميتين بموجب الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر، وكذلك أنظمة النقل المأمون للمواد المشعة التي استحدثتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٧٢ - وتشمل الاتفاقات العالمية التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية من أجل تنظيم معايير العمل والتشغيل الآمن للسفن اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦ والاتفاقية المتعلقة بالعمل في صيد الأسماك لعام ٢٠٠٧ (رقم ١٨٨). وتم أيضا اعتماد صكوك قانونية على الصعيد الإقليمي من أجل منع تلوث البيئة البحرية الناجم عن النقل البحري، لا سيما في سياق برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر الفقرة ٧٣).

١٧٣ - ومن أجل تنظيم التلوث الناجم عن السفن، تم إنشاء المناطق البحرية الشديدة الحساسية والمناطق الخاصة ومناطق مراقبة الانبعاثات. ويجب أن تكون للمناطق البحرية الشديدة الحساسية بعض الخصائص الإيكولوجية أو الاجتماعية - الاقتصادية أو العلمية المهمة وينبغي أن تكون قابلة للتضرر من أنشطة النقل البحري الدولي[١٣٤]. ويجب أيضا أن يكون هناك على الأقل إجراء حماية واحد ذي صلة له قاعدة قانونية محددة يمكن أن تعتمدها المنظمة البحرية العالمية من أجل تفادي المخاطر الناجمة عن هذه الأنشطة أو الحد منها أو إزالتها[١٣٥].

---

(١٣٢) تشمل هذه الصكوك: (أ) بروتوكول عام ١٩٩٢ من أجل تعديل الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الضرر الناجم عن التلويث النفطي، ١٩٦٩؛ (ب) الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث بزيت وقود السفن، ٢٠٠١؛ (ج) بروتوكول عام ١٩٩٢ من أجل تعديل الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلويث النفطي لعام ١٩٧١؛ (د) بروتوكول عام ٢٠٠٣ الملحق بالاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الأضرار الناجمة عن التلويث النفطي لعام ١٩٩٢؛ (هـ) الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل المواد الخطرة والضارة عن طريق البحر لعام ١٩٩٦ وبروتوكولها لعام ٢٠١٠ (لم تدخل بعد حيز التنفيذ).

(١٣٣) مثلا بروتوكول توريمولينوس لعام ١٩٩٣ المتعلق باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد لعام ١٩٧٧ والاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والترخيص والمراقبة المتعلقة بأفراد طواقم سفن الصيد لعام ١٩٩٥.

(١٣٤) المبادئ التوجيهية المنقحة من أجل تحديد وتعيين المناطق البحرية الشديدة الحساسية (قرار المنظمة البحرية الدولية، A.982(24)).

(١٣٥) مساهمة المنظمة البحرية الدولية.

١٧٤ - وبموجب الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن لعام ١٩٧٣، كما جرى تعديلها ببروتوكول عام ١٩٧٨ ذي الصلة (الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن ٧٨/٧٣)، يجب على المناطق الشديدة الحساسية أن تستجيب أيضا لمعايير محددة متعلقة بالظروف الأوقيانوغرافية والإيكولوجية وبحركة الملاحة البحرية. وعندما تحظى المناطق الخاصة بموافقة المنظمة البحرية الدولية، يوفر لها من خلال أنظمة ملزمة، مستوى حماية من عمليات التصريف الناجم عن التشغيل أعلى من ذلك الذي تتمتع به المناطق البحرية الأخرى.

١٧٥ - وفي عام ١٩٩٧، أُضيف المرفق السادس إلى الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن ٧٨/٧٣ المتعلق بالأنظمة الخاصة بمنع التلوث الجوي الناجم عن السفن، والذي سعى إلى الخفض إلى أدنى حد ممكن من الانبعاثات المنقولة جوا من السفن، بما في ذلك أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين ومساهمتها في التلوث. وعقب دخول هذا المرفق حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥، اعتُمدت صيغة منقحة منه في ٢٠٠٨ بهدف تعزيز حدود الانبعاثات المعمول بها تعزيزا كبيرا. وحوى المرفق المنقح خفضا تدريجيا للانبعاثات من السفن ونص على تحديد مناطق مكافحة الانبعاثات. ودخل المرفق السادس المنقح والمدونة التقنية لأكاسيد النيتروجين لعام ٢٠٠٨ المرتبطة به حيز التنفيذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠[(١٣٦)].

١٧٦ - وتنسق المنظمة البحرية الدولية البرامج البيئية وتديرها وتنجز الأنشطة الوطنية والإقليمية المرتبطة بحماية البيئة البحرية من خلال برنامجها المتكامل للتعاون التقني[(١٣٧)]. ووُضع البرنامج من أجل مساعدة البلدان على تنمية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية من لأجل الامتثال الموحد والفعال للإطار التنظيمي للمنظمة البحرية الدولية، وهو يساعد البلدان على ضمان تقديم خدمات شحن مأمونة وموثوقة وفعالة وحماية مياهها ومحيطاتها من التدهور البيئي الناجم عن السفن والأنشطة الأخرى المتصلة بالمجال البحري.

١٧٧ - وفي عام ٢٠٠٧، اتخذت جمعية المنظمة البحرية الدولية القرار A.1006(25) بشأن الصلة بين البرنامج المتكامل للتعاون التقني والأهداف الإنمائية للألفية الذي تتضمن من بين جملة أمور دعوة للدول الأعضاء والمنظمات المانحة من أجل الاعتراف بأهمية بناء القدرة البحرية في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وضمان مراعاة إدماج القطاع البحري في برامج المساعدة الإنمائية الرسمية. كما طالب أيضا المنظمة البحرية الدولية بإعطاء أولوية كبيرة لتلك الأنشطة التي لا تشجع التصديق المبكر على الصكوك العالمية للمنظمة البحرية الدولية

(١٣٦) A/65/69/Add.2، الفقرات من ٢٤٨ إلى ٢٥٠.

(١٣٧) مساهمة المنظمة البحرية الدولية.

وتنفيذها الفعال فحسب، بل تساهم كذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع مراعاة الحاجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا وكذلك حاجات النقل البحري الخاصة بأفريقيا[١٣٨].

مصادر التلوث الأخرى

١٧٨ - بالإضافة إلى النقل البحري، يمكن أن يحدث تدهور البيئة البحرية من جراء أنشطة أخرى تجري في البحر كإلقاء النفايات واستكشاف النفط والغاز واستغلالهما، والتعدين في قاع البحار العميقة. وفي ما يتعلق بإلقاء النفايات، أوصى برنامج العمل ٢١، في فقرته ١٧-٣٠-باء، بأن تدعم الدول التصديق على الاتفاقيات ذات الصلة حول إلقاء النفايات في البحر وتنفيذها والمشاركة فيها على نطاق واسع، وشجَّع الأطراف في اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى لعام ١٩٧٢ (اتفاقية لندن) على اتخاذ خطوات مناسبة من أجل وقف إلقاء النفايات في المحيط وحرق المواد الخطرة. وتطرق جدول الأعمال ٢١ أيضا، في فقرته ١٧-٣٠- جيم، لمنصات النفط والغاز البحرية وأوصى الدول بتقييم التدابير التنظيمية الموجودة من أجل التصدي لمسائل التفريغ والانبعاثات والسلامة وبغية تقييم الحاجة لتدابير إضافية.

١٧٩ - واعتُمد بروتوكول لندن في عام ١٩٩٦ من أجل تحديث اتفاقية لندن والحلول محلها في آخر المطاف. ودخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٦ ومثل تغييرا كبيرا في النهج المتبع إزاء تنظيم البحر كمستودع للفضلات من خلال التأكيد على النهج الوقائي.

١٨٠ - وبموجب هذا البروتوكول، يكون كل إلقاء للنفايات ممنوعا، باستثناء نفايات مقبولة مدرجة في ما يسمى بـ ''القائمة العكسية''. وينبغي اتخاذ تدابير وقائية مناسبة عندما يحتمل أن يتسبب إدخال النفايات أو مواد أخرى في البيئة البحرية في ضرر حتى في الوقت الذي لا تكون فيه أدلة قاطعة على وجود علاقة بين المدخلات وآثارها. وصدق على البروتوكول حتى الآن ٣٩ طرفا[١٣٩].

١٨١ - واعتمد مجلسا إدارة اتفاقية لندن وبروتوكول لندن عددا من المبادئ التوجيهية لتقييم أثر الأنشطة البشرية على البيئة البحرية والتعامل مع جميع مجاري النفايات التي قد يتم التفكير فيها من أجل إلقاء النفايات في البحر. وتركز الانتباه مؤخرا على أثر التخصيب بواسطة الحديد على البيئة البحرية (انظر الفقرة ٢٠٢ أدناه)[١٤٠].

---

(١٣٨) مساهمة المنظمة البحرية الدولية.

(١٣٩) انظر www.imo.org/About/Conventions/StatusOfConventions/Documents/Status%20-%202011.pdf.

(١٤٠) مساهمة المنظمة البحرية الدولية.

١٨٢ - وفي أعقاب حادثي ديبواتر هورايزن ومونتارا، تركز الاهتمام الدولي على الحاجة لمنع تلوث البيئة البحرية الناجم عن استكشاف النفط والغاز في البحر واستغلالهما. وسبق أن استحدثت المنظمة البحرية الدولية نظاما شاملا يغطي منع التلوث النفطي الناجم عن السفن، بما في ذلك ما يتعلق بالمسؤولية والتعويض (انظر الفقرات من ١٦٦ إلى ١٧٧ أدناه)، إلا أن الصكوك ذات الصلة لا تغطي حاليا ضرر التلوث الذي تسببه أنشطة الاستكشاف والاستغلال في البحر.

١٨٣ - وفي اجتماع اللجنة القانونية للمنظمة البحرية الدولية في عام ٢٠١٠، تمت صياغة مقترح من أجل إضافة بند برنامج عمل جديد من أجل التصدي لقضايا المسؤولية والتعويض المرتبطة بضرر التلوث النفطي العابر للحدود الناتج عن استكشاف النفط واستغلاله في البحر[١٤١]. إذ لم تغط الخطة الاستراتيجية للمنظمة البحرية الدولية التلوث الناجم عن أنشطة استكشاف واستغلال النفط في البحر[١٤٢]. وعليه، صدقت اللجنة القانونية على مقترح يوصي بأن ينقح المجلس، ومن خلاله الجمعية، الخطة الاستراتيجية.

١٨٤ - وقامت السلطة الدولية لقاع البحار باستحداث قواعد وأنظمة وإجراءات متعلقة بالتنقيب عن المعادن البحرية في المنطقة واستكشافها واستغلالها تهدف، من بين جملة ما تتناوله، إلى ضمان تنمية مستدامة بيئيا للموارد المعدنية في قاع البحار هناك[١٤٣]. وحتى الآن، شملت هذه الصكوك نظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة الذي اعتمدته السلطة يوم ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ونظام التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها الذي اعتمدته جمعية السلطة يوم ٧ أيار/مايو ٢٠١٠. وستناقش السلطة في دورتها السابعة عشرة في عام ٢٠١١ مشروع نظام التنقيب عن القشور الغنية بالكوبالت واستكشافها. ونظمت السلطة كذلك حلقات عمل علمية وتقنية حول موارد قاع البحار العميقة والبيئة البحرية من أجل جمع المعارف العلمية الضرورية بغية إدارة موارد المنطقة على نحو مستدام.

---

(١٤١) تقرير اللجنة القانونية في دورتها السابعة والتسعين، وثيقة المنظمة البحرية الدولية LEG97/15، من ١٤-٥ إلى ١٤-١٣.

(١٤٢) القرار A.1012(26).

(١٤٣) انظر http://isa.org.jm/en/documents/mcode.

التطورات الأخيرة

١٨٥ - وفي اجتماعه العاشر المعقود في عام ٢٠١٠، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي خطة استراتيجية جديدة للتنوع البيولوجي فيها عدد من الأهداف ذات الصلة بالوقاية من تلوث البيئة البحرية. وكان هدف الخطة هو خفض التلوث، بما في ذلك الجزء الناجم عن المغذيات الفائضة، إلى مستويات لا تمس بوظيفة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، يفترض أن يتم تحديد الأنواع الدخيلة المتغلغلة والمسارات ومنحها الأولوية، وأن تتخذ تدابير من أجل إدارة المسارات بغية منع دخولها واستقرارها (المقرر ١٠/٢، المرفق).

١٨٦ - وفيما يتعلق بالأنواع الدخيلة المتغلغلة، ذكرت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية أنها بصدد العمل مع المجلس الدولي لاستكشاف البحار والمنظمة البحرية الدولية من أجل استحداث مبادئ توجيهية لأخذ عينات من مياه الصابورة ومدونة لأفضل الممارسات من أجل المواد العالقة بهياكل السفن ومدونة لأفضل الممارسات من أجل أخذ العينات في الميناء[١٤٤].

١٨٧ - وسلطت المنظمة الهيدروغرافية الدولية الضوء على أهمية البيانات والمعلومات والمنتجات الهيدروغرافية، كالخرائط الملاحية بالنسبة للتجارة البحرية والتنمية المستدامة، بما في ذلك في بناء وصيانة الموانئ والمرافئ والمرافق البحرية الأخرى، والسياحة البحرية ومصائد الأسماك والصناعات المتعلقة بتربية المائيات وإدارة المناطق الساحلية. ودعمت وساهمت في إنشاء المكاتب الهيدروغرافية، لا سيما من أجل البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك في توفير التكنولوجيا والمنتجات الضرورية[١٤٥].

٤ - تغير المناخ

١٨٨ - منذ اعتماد النتائج التي توصلت إليها لجنة التنمية الاقتصادية ومؤتمر القمة العالمي، واصل المجتمع الدولي مناقشة آثار تغير المناخ على التنمية المستدامة. وجرى العديد من تلك المناقشات في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الاتفاقية الإطارية)[١٤٦]. وفي اجتماعه المعقود في كانكون في ٢٠١٠، أكد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية على التحدي الذي تواجهه بصفة خاصة البلدان النامية في تعاملها مع تغير المناخ في الوقت الذي

---

(١٤٤) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(١٤٥) مساهمة المنظمة الهيدروغرافية الدولية.

(١٤٦) ترد معلومات إضافية على الموقع التالي: http://unfccc.int/essential_background/convention/items/2627.php.

تسعى فيه جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة. ودعت خطة جوهانسبرغ التنفيذية، في الفقرة ٣٨ من فصلها الرابع، بالتحديد لاتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل القيام، من بين جملة أمور، بالوفاء بالالتزامات والتعهدات بموجب الاتفاقية الإطارية والعمل في روح من التعاون من أجل تحقيق أهدافها(١٤٧).

١٨٩ - وأصبح المجتمع الدولي يعترف بدور المحيطات المهم في نظام المناخ والأثر الذي يمكن أن تحدثه التغيرات المناخية والجوية في التنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية، وبالتالي في التنمية المستدامة. فتم مثلا تقدير أن ٥٥ في المائة من الكربون الجوي الذي تلتقطه الكائنات العضوية الحية تلتقطه الكائنات العضوية الحية البحرية، ما بين ٥٠ و ٧١ في المائة منه تأخذه الموائل النباتية البحرية بما في ذلك أشجار المنغروف والمستنقعات المالحة والأعشاب البحرية، والطحالب البحرية(١٤٨). وبإمكان بعض الممارسات المتعلقة بالموارد البرية والبحرية واستعمال الأراضي أن تخفض بالوعات غازات الاحتباس الحراري وأن ترفع من الانبعاثات الجوية وقد يؤدي فقدان التنوع البيولوجي إلى انخفاض قدرة النظم الإيكولوجية على مقاومة التغيرات المناخية(١٤٩).

١٩٠ - ويسلط الجزء التالي الضوء على الإجراءات الرئيسية التي اتخذت من أجل زيادة فهم آثار تغير المناخ على المحيطات. ويقدم أيضا استعراضا عاما للإجراءات المتخذة من أجل التخفيف من حدة هذه الآثار والتكيف مع الآثار المرتقبة لتغير المناخ على المحيطات.

فهم آثار تغير المناخ على المحيطات

١٩١ - بُذلت جهود كبيرة منذ اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ من أجل تحسين فهم العمليات التي تؤثر في الغلاف الجوي للأرض أو تتأثر به، بما في ذلك العمليات الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرة وتعزيز التعاون الدولي وتحسين فهم العواقب الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات الجوية وتدابير التخفيف والاستجابة المتعلقة بمثل هذه التغيرات(١٥٠). وكان مهما في ذلك الصدد تطوير البحث من أجل فهم أفضل لآثار تغير المناخ على

(١٤٧) انظر أيضا جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٩، الفقرة ٩-٢.

(١٤٨) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. انظر أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2009) *Blue Carbon: A Rapid Response Assessment*، المتاح على الموقع التالي: www.grida.no/files/publications/blue-carbon.

(١٤٩) جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٩، الفقرة ٩-١٩. وانظر كذلك خطة جوهانسبرغ التنفيذية (انظر الحاشية ٩ أعلاه) الفصل الرابع، الفقرة ٣٨.

(١٥٠) المرجع نفسه، الفقرتان ٩-٦ و ٩-٧.

المحيطات، بما في ذلك ارتفاع مستويات البحار، وذوبان جليد البحر في المنطقة القطبية الشمالية، وتحمض المحيطات، وفقدان التنوع البيوليوجي البحري، وحوادث الجو الشديدة والتحولات في توزيع الأنواع البحرية[١٥١].

١٩٢ - وكان عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مهما على نحو خاص في إعداد تقييمات شاملة للمعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة بفهم تغير المناخ وآثاره المحتملة، وكذلك الخيارات من أجل التخفيف والتكيف[١٥٢]. وأن تقرير التقييم الخامس للهيئة، الذي من المتوقع أن ينجز في عام ٢٠١٤، سيركز بدرجة أكبر على تقييم الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لتغير المناخ وآثارها على التنمية المستدامة وإدارة المخاطر وصياغة رد من خلال التكيف والتخفيف[١٥٣].

١٩٣ - وفي ما يتعلق بمصائد الأسماك، أشار المجلس الدولي لاستكشاف البحار إلى أن ارتفاعا في درجة حرارة البحر على المديين المتوسط والبعيد قد يؤدي إلى تغيرات في هجرات الأرصدة السمكية الهامة في منطقة اتفاقية لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي. وقد تؤثر التغيرات في الهجرة أو سلوك التبييض على معدلات الصيد أو تتسبب في انتقال الأسماك من المناطق التي تفرض فيها قيود مكانية أو عبر الحدود البحرية بحصص مختلفة[١٥٤].

١٩٤ - وتمت إثارة شواغل محددة بشأن أثر تحمض المحيطات على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي البحري[١٥٥]، بما في ذلك تغيير تركيبة الأنواع، وخلق اختلال في الشبكات الغذائية البحرية والنظم الإيكولوجية البحرية واحتمالا إلحاق الضرر بالصيد والسياحة وأنشطة بشرية أخرى مرتبطة بالبحار[١٥٦]. وثمة حاجة للبحث الإضافي من أجل وضع

---

(١٥١) انظر A/65/69/Add.2، الفقرات من ٣٧٤ إلى ٣٧٧، و A/65/69، الفقرات من ٢٠٩ إلى ٢١٨، و A/64/66/Add.1، الفقرات من ٣٤٢ إلى ٣٤٨، و A/63/63، الفقرتان ٣٥٨ و ٣٥٩، و A/62/66/Add.1، الفقرات من ٢٢٨ إلى ٢٣٥، و A/62/66 الفقرات من ٣٢٧ إلى ٣٣٠.

(١٥٢) انظر http://ipcc.ch/index.htm.

(١٥٣) انظر http://ipcc.ch/activities/activities.shtml.

(١٥٤) مساهمة لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي. انظر كذلك *ICES Cooperative Research Report* No. 301 (May 2010). وهو متاح على الموقع التالي: http://ices.dk/pubs/crr301/CRR%20301-Web-100531.pdf.

(١٥٥) A/65/69/Add.2، الفقرات من ٣٧٤ إلى ٣٧٧.

(١٥٦) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Emerging Issues: Environmental Consequences of Ocean Acidification: A Threat to Food Security*, (2010)، متاح على الموقع التالي: www.unep.org/dewa/pdf/Environmental_Consequences_of_Ocean_Acidification.pdf.

توقعات ذات معنى لآثار تحمض المحيطات على النظم البحرية ومصائد الأسماك ورسم الحدود التي قد لا يمكن للنظم الإيكولوجية البحرية أن تنتعش في حالة تجاوزها. وفي ذلك الصدد، أوصى إعلان موناكو لعام ٢٠٠٨ بتشجيع البحث من أجل فهم أفضل لآثار تحمض المحيطات على النظم الإيكولوجية البحرية، وإقامة صلات بين خبراء الاقتصاد والعلماء لتقييم الآثار الاجتماعية – الاقتصادية، وتحسين التواصل بين صانعي السياسات والباحثين والنظر في أثر ارتفاع مستويات ثاني أكسيد الكربون في الجو على توازن إشعاع الأرض والأثر السلبي على كيمياء المحيطات والنظم الإيكولوجية في المفاوضات بشأن تغير المناخ(١٥٧).

١٩٥ – وفي عام ٢٠١٠، اعترف مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في مقرره ١٣/١٠ بأن تحمض المحيطات استوفى الشروط اللازمة من أجل التعامل معه كقضية جديدة وناشئة وطلب إلى الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تعتبر آثار تحمض المحيطات على التنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية كجزء من برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي.

١٩٦ – وقد اعترف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالحاجة لجمع منهجي للبيانات حول البيئة البحرية من أجل تطبيق نُهج إدارة متكاملة وتوقع آثار تغير المناخ العالمي على الموارد البحرية الحية والبيئة البحرية. وسلط الضوء بصفة خاصة على الحاجة للالتزام بالبحث التعاوني الطويل الأجل من أجل توفير البيانات المطلوبة لنماذج تغير المناخ على الصعيد العالمي وللحد من حالات عدم اليقين (انظر الفقرات من ٢١٣ إلى ٢١٦)(١٥٨).

١٩٧ – وتواصل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية قيادة تنسيق النظام العالمي لرصد المحيطات، بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للاتحادات العلمية (انظر الفقرات من ٢١٣ إلى ٢١٦)(١٥٩). وستشمل خطة العمل المستقبلية للنظام المتغيرات المناخية الأساسية الناشئة فيما يتعلق بكيمياء المحيطات ونظمها الإيكولوجية، وهو ما سيكون مفيدا في تعقب آثار تغير المناخ والتحمض على النظم الإيكولوجية للمحيطات(١٦٠).

---

(١٥٧) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. انظر كذلك إعلان موناكو المتاح على الموقع التالي: www.ocean-acidification.net/Symposium2008/MonacoDeclaration.pdf؛ A/64/66/Add.1، الفقرة ٣٤٥.

(١٥٨) جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ١٧، الفقرتان ١٧-٩٧ و ١٧-٩٨. انظر أيضا خطة جوهانسبرغ التنفيذية (انظر الحاشية ٩ أعلاه)، الفصل الرابع الفقرة ٣٨.

(١٥٩) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(١٦٠) مساهمة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

التخفيف من أثر تغير المناخ الناجم عن الأنشطة المتعلقة بالمحيطات

١٩٨ - يسلط الفرع التالي الضوء على الإجراءات المهمة التي اتخذت للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري من السفن وتنظيم عملية تخصيب المحيطات وعزل الكربون[١٦١].

١٩٩ - وبالإضافة إلى إعداد دراسات شاملة[١٦٢]، تشتمل الإجراءات التي اتخذتها المنظمة البحرية الدولية للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري من السفن على وضع تدابير تقنية وتشغيلية للنقل البحري الدولي[١٦٣].

٢٠٠ - وناقشت لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية في اجتماعها الأخير في عام ٢٠١٠[١٦٤] إمكانية تعديل المرفق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن بغرض إلزام السفن الجديدة بما اعتمدته المنظمة من مؤشر كفاءة الطاقة في تصميم السفن[١٦٥] وخطة إدارة كفاءة الطاقة في السفن[١٦٦]. وعُممت في وقت لاحق التعديلات المقترحة، وستنظر في اعتمادها لجنة الحماية في تموز/يوليه ٢٠١١[١٦٧]. وقد واصلت اللجنة أيضا مناقشة وضع تدابير مستندة إلى آليات السوق، باعتبارها آلية محتملة للحد من انبعاثات الاحتباس الحراري من وسائل النقل البحري الدولي، بما في ذلك اقتراح فرض ضريبة على جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من وسائل النقل البحري الدولي، أو من السفن التي لا تستوفي شروط الكفاءة في استخدام الطاقة.

---

(١٦١) جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ١٧، الفقرتان ١٧-٣٠ و ١٧-٤٣. خطة جوهانسبرغ التنفيذية (انظر الحاشية ٩ أعلاه)، الفصل الرابع، الفقرتان ٣٤ و ٣٥.

(١٦٢) A/64/66/Add.2، الفقرة ٧١. انظر أيضا المنظمة البحرية الدولية: ''دراسة المنظمة البحرية الدولية الثانية للاحتباس الحراري، عام ٢٠٠٩''، (لندن، ٢٠٠٩).

(١٦٣) للاطلاع على آخر التطورات، انظر A/65/69/Add.2، الفقرات ٣٧٩ إلى ٣٨١، و A/64/66/Add.2، الفقرتان ٧١ و ٧٢، و A/64/66/Add.1، الفقرات ٣٤٩ إلى ٣٥٣.

(١٦٤) انظر تقرير لجنة حماية البيئة البحرية عن دورتها الحادية والستين، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC 61/24.

(١٦٥) انظر المبادئ التوجيهية المؤقتة بشأن طريقة حساب مؤشر كفاءة الطاقة لتصميم السفن الجديدة، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC.1/Circ.681.

(١٦٦) انظر التوجيه المتعلق بوضع خطة لإدارة كفاءة السفن من حيث استهلاك الطاقة، وثيقة المنظمة البحرية الدولية MEPC.1/Circ.683.

(١٦٧) انظر www.imo.org/MediaCentre/PressBriefings/Pages/GHG-amendments-criculated.aspx.

٢٠١ - وفي سياق الاتفاقية الإطارية، تتلقى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية معلومات مستكملة بصفة دورية من المنظمة البحرية الدولية عن التطورات في مجال الحد من انبعاثات الاحتباس الحراري من السفن. وتناقَش هذه المسألة أيضا في إطار الفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل، وذلك في سياق النُهج القطاعية التعاونية والإجراءات الخاصة بقطاعات محددة بغرض تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية. وتركز هذه المناقشات الجارية على كيفية تحديد الأدوار التي تضطلع بها العمليات في إطار الاتفاقية الإطارية والمنظمة البحرية الدولية، والصلات التي تربط بين تلك العمليات[١٦٨].

٢٠٢ - وعلى الرغم من أن تخصيب المحيطات يمكنه أن يؤدي إلى تعزيز نمو العوالق، ومن ثم إلى زيادة امتصاص ثاني أكسيد الكربون في المحيطات، أُعربَ عن عدة شواغل إزاء الآثار المحتملة لتخصيب المحيطات على البيئة البحرية[١٦٩]. واتخذ عدد من الهيئات الحكومية الدولية، بما فيها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية لندن والأطراف المتعاقدة في بروتوكول لندن، مقررات لمنع أنشطة تخصيب المحيطات ما عدا الأبحاث العلمية المشروعة (انظر الفقرة ١٠١ أعلاه)[١٧٠]. ويجري بذل جهود إضافية في سياق اتفاقية لندن وبروتوكول لندن لوضع آلية تنظيمية عالمية لأنشطة تخصيب المحيطات[١٧١].

٢٠٣ - وقد دخلت التعديلات على بروتوكول لندن حيز النفاذ في عام ٢٠٠٧ للسماح باحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في التكوينات الجيولوجية تحت قاع البحار لعزله عن الجو لآجال طويلة[١٧٢]. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدت الأطراف المتعاقدة في بروتوكول لندن تعديلا على المادة ٦ من بروتوكول لندن للسماح بتصدير تدفقات ثاني أكسيد الكربون لغرض تخزينه في التكوينات الجيولوجية العابرة للحدود تحت قاع البحار، وهو التعديل الذي

---

(١٦٨) مساهمة أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

(١٦٩) انظر تقرير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية " A Scientific Summary for Policymakers on Ocean Fertilization "، وهو متاح في الموقع التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001906/190674e.pdf؛ وانظر أيضا وثيقة اتفاقية التنوع البيولوجي UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/7 ووثيقة المنظمة الدولية البحرية LC 30/INF.4 و Add.1..

(١٧٠) انظر قرار المنظمة البحرية الدولية LC-LP.1(2008) والمقرر ١٦/٩ جيم الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وانظر أيضا A/65/69/Add.2، الفقرتان ٣٨٢ و ٣٨٣، و A/64/66/Add.2، الفقرتان ٨٧ و ٨٨.

(١٧١) مساهمة المنظمة البحرية الدولية، وثيقة المنظمة البحرية الدولية LC 32/15 والقرار LC-LP.2 (2010).

(١٧٢) قرار المنظمة البحرية الدولية LP.1(1).

لم يدخل حيز التنفيذ بعد[١٧٣]. ويجري حاليا استعراض للمبادئ التوجيهية المحددة لعام ٢٠٠٧ لتقييم تدفقات ثاني أكسيد الكربون بغرض التخلص منها في التكوينات الجيولوجية تحت قاع البحار، في ضوء التعديلات على المادة ٦، وذلك بغية استكمالها في عام ٢٠١٢[١٧٤].

التكيف مع تغير المناخ

٢٠٤ - لقد بذل المجتمع الدولي، ولا سيما المجتمعات المحلية الساحلية، جهودا ملموسة بغرض التكيف مع الآثار الحالية والمتوقعة لتغير المناخ على المحيطات[١٧٥]. وفي ضوء جدول أعمال القرن ٢١[١٧٦]، تركز العديد من تلك الأنشطة أيضا على أهمية التنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية وعلى الحاجة إلى استراتيجيات للتكيف تقوم على مراعاة النظم الإيكولوجية.

٢٠٥ - ووافق مؤتمر عام ٢٠١٠ للأطراف في الاتفاقية الإطارية في كانكون على أن ثمة حاجة على وجه السرعة إلى تحسين التعاون الدولي والإجراءات المتعلقة بالتكيف من أجل دعم وإتاحة تنفيذ عملية التكيف بغرض الحد من سرعة التأثر وبناء القدرة على التكيف في البلدان النامية، مع مراعاة جملة أمور منها النظم الإيكولوجية السريعة التأثر. وإضافة إلى ذلك، وفي اختتام أعمال الفريق العامل المخصص للعمل التعاوني الطويل الأجل، دعيت جميع الأطراف إلى تحسين الإجراءات المتعلقة بالتكيف ضمن إطار عمل كانكون للتكيف. كما جرى الإقرار بالحاجة إلى تعزيز التعاون والخبرات على الصعيد الدولي[١٧٧].

٢٠٦ - وأقرت الخطة الاستراتيجية الجديدة للتنوع البيولوجي التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠١٠ بأن حماية التنوع البيولوجي من شأنها أن تساعد على إبطاء تغير المناخ بتمكين النظم الإيكولوجية من تخزين مزيد من الكربون وامتصاصه، وأن تساعد الناس على التكيف مع تغير المناخ بإضفاء القدرة على التكيف على النظم الإيكولوجية وجعلها أكثر مناعة. وفيما يتعلق باتخاذ إجراءات محددة، تقرر تعزيز قدرة النظم

---

(١٧٣) قرار المنظمة البحرية الدولية LP.3(4) و A/65/69/Add.2، الفقرتان ٣٨٤ و ٣٨٥.

(١٧٤) وثيقتا المنظمة البحرية الدولية LC 29/17، المرفق ٤، و LC 32/15.

(١٧٥) A/65/69/Add.2، الفقرات ٣٨٦ إلى ٣٩٢ والوثيقة A/64/66/Add.1، الفقرات ٣٥٨ إلى ٣٦١.

(١٧٦) جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ٩، الفقرات ٩-١٩ إلى ١٩-٢٠. وانظر أيضا خطة جوهانسبرغ التنفيذية (انظر الحاشية ٩ أعلاه)، الفصل الرابع، الفقرة ٣٨.

(١٧٧) مساهمة أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

الإيكولوجية على التكيف وإسهام التنوع البيولوجي في مخزونات الكربون بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال إجراءات الحفظ والإصلاح، بما يشمل إصلاح ما لا يقل عن نسبة ١٥ في المائة من النظم الإيكولوجية المتدهورة، وبالتالي الإسهام في تخفيف وطأة تغير المناخ والتكيف معه[١٧٨].

٢٠٧ - وقد بادرت منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً إلى إقامة شراكة عالمية بشأن المناخ ومصائد الأسماك وتربية المائيات، وهي شراكة طوعية تضم ٢٠ منظمة دولية وهيئة قطاعية تركز على تفاعلات تغير المناخ مع المياه العالمية والموارد الحية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية[١٧٩]. ونظرت أيضا الدورة التاسعة والعشرون للجنة مصائد الأسماك التابعة للفاو في عام ٢٠١١ في المسائل المتصلة بآثار تغير المناخ والتكيف معه وتخفيف وطأته في سياق مصائد الأسماك وتربية المائيات.

٥ - العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا البحرية

٢٠٨ - يمكن للعلوم البحرية، وتكنولوجياتها الداعمة أن تقدم، من خلال تحسين المعارف وتطبيقها في مجال الإدارة وصنع القرار، مساهمة كبيرة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وكفالة الأمن الغذائي، ودعم النشاط الاقتصادي البشري، وصون البيئة البحرية العالمية، والمساعدة على التنبؤ بالأحداث الطبيعية والكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها والتصدي لها. ويمكن للعلوم البحرية أيضا أن تساعد على القيام بوجه عام بتشجيع استخدام المحيطات ومواردها لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٠٩ - وأوصى جدول أعمال القرن ٢١ الدول بالنظر في دعم الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية في جمع البيانات والمعلومات من المحيطات وكل البحار وتحليلها وتوزيعها. وأكدت خطة جوهانسبرغ التنفيذية على أهمية بناء القدرات في مجال العلوم البحرية. وشددت أيضا على الحاجة إلى زيادة التعاون العلمي والتقني، بما في ذلك نقل العلوم والتكنولوجيات والتقنيات البحرية على نحو ملائم من أجل حفظ الموارد البحرية الحية وغير الحية وإدارتها. وأهابت استراتيجية موريشيوس للتنفيذ (انظر الفرع الثالث - دال أدناه) بالمجتمع الدولي أن يوفر الدعم التقني والمالي لبرامج العلوم البحرية في اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

---

(١٧٨) مقررا اتفاقية التنوع البيولوجي ٢/١٠، المرفق، و ٣٣/١٠.

(١٧٩) وثيقة الفاو COFI/2011/6.

٢١٠ - ويعد علم وتكنولوجيا البحار مسألة شاملة ما فتئت تدرج في جدول أعمال اجتماعات العملية التشاورية غير الرسمية والجمعية العامة، التي لا تزال تؤكد على أهمية زيادة الفهم العلمي للبيئة البحرية، وبخاصة في أعماق البحار، ونظمها الإيكولوجية البحرية السريعة التأثر. وينبغي للدعم الدولي أن يعمل على تنسيق الأبحاث على نحو أفضل وتشجيع التعاون والحوار وإقامة شراكات وتحسين الحوكمة الدولية، بما في ذلك إصلاح مؤسسات بريتون وودز[١٨٠]. وتقوم المنظمات العلمية العالمية، بالتعاون مع الحكومات والكيانات ذات الصلة داخل منظمة الأمم المتحدة، باتخاذ خطوات من أجل تشجيع تقديم البيانات والمعلومات بشأن تحديات التنمية المستدامة وحلولها وتيسير فهم هذه التحديات، لكن تلك الجهود تحتاج إلى موارد إضافية. وأكدت لجنة التنمية المستدامة في مقررها ١/٧ (انظر الفقرة ٤٨ أدناه) على أن الفهم العلمي للبيئة البحرية، بما في ذلك الموارد الحية البحرية وآثار التلوث، أمر أساسي لاتخاذ قرارات سليمة، بما في ذلك إزاء التفاعل بين نظامي الغلاف الجوي والمحيطات.

آليات التعاون والتنسيق في العلوم البحرية

اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٢١١ - في الوقت الذي يشارك فيه عدد من المنظمات في إجراء أبحاث علمية بحرية وما يتصل بها من أنشطة في إطار ولايات كل منها، يُعترف باللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية باعتبارها المنظمة الدولية المختصة فيما يتعلق بالبحث العلمي البحري في الاتفاقية. وهي تضطلع بدور هام في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، حيث إن العديد من أحكام الخطة تتناول اللجنة المذكورة بشكل مباشر. وقد برزت اللجنة باعتبارها المنظمة الدولية التي تنسق الأنشطة العلمية البحرية وخدمات المحيطات وما يتصل بها من بناء القدرات (انظر الفقرات ٢١٢ إلى ٢٢١ أدناه). وتسهم اللجنة في تنفيذ الاتفاقية ولديها برامج في علوم وتكنولوجيا المحيطات.

هيئة الخبراء الاستشارية لقانون البحار

٢١٢ - استجابة للاحتياجات الناشئة عن الاتفاقية ذات الصلة بالبحث ونقل التكنولوجيا البحرية وبناء القدرات، أنشأت جمعية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية هيئة الخبراء الاستشارية لقانون البحار في عام ١٩٩٩ بغرض تقديم المشورة، بناء على الطلب، لمجالس إدارة اللجنة وللأمين التنفيذي بشأن الاضطلاع بمسؤوليات اللجنة بموجب الاتفاقية. وعقدت هيئة الخبراء الاستشارية، التي تتعاون على نحو وثيق مع شعبة شؤون المحيطات

(١٨٠) البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وقانون البحار، ١٠ اجتماعات واختتمت أعمالها بشأن ثلاث وثائق: معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا البحرية؛ وإجراءات تطبيق المادة ٢٤٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من قبل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية؛ والمبادئ التوجيهية لتنفيذ قرار جمعية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ٦/٢٠ بشأن نشر طافيات لدراسة سطح أعالي البحار في إطار برنامج أرغو. وفي الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية المنعقد في عام ٢٠١٠، طُلب إلى هيئة الخبراء الاستشارية مواصلة العمل بشأن الاستبيان رقم ٣ عن ''ممارسات الدول الأعضاء في مجال البحث العلمي البحري ونقل التكنولوجيا البحرية'' في إطار الاتفاقية.

النظم العالمية لرصد المحيطات

٢١٣ - دعا جدول أعمال القرن ٢١ إلى إنشاء نظام عالمي لرصد المحيطات يتيح الإدارة الفعالة للبيئة البحرية واستخدام مواردها الطبيعية على نحو مستدام. وتقود اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية شراكة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للعلوم بغرض تنسيق عملية تنفيذ النظام العالمي لرصد المحيطات، وهو عبارة عن نظام دائم لرصد المحيطات يجري بناؤه وتعهده وتحديثه بفضل مساهمات الدول الأعضاء. ويتكون النظام من (أ) نموذج لعرض المحيطات مع التركيز على الملاحظات الخاصة بالخدمات والعلوم المتصلة بالمناخ؛ و (ب) نموذج ساحلي يركز على مجموعة أوسع من الملاحظات، بما فيها البيانات الاجتماعية والاقتصادية. ويشمل النظام الاستشعار من بعد انطلاقا من السواتل؛ وأدوات ساحلية بما فيها أجهزة قياس المد؛ والعوامات والأجهزة العائمة لفحص التيارات في المحيطات والمنصات الأخرى؛ والسفن التجارية المتعاونة حسب الظروف (بما فيها العبارات التجارية)؛ وسجلات التغيّر التسلسلية الطويلة المدة. ويقدم النظام بيانات ومعلومات للمستخدمين. ويعتمد تنفيذه إلى حد كبير على التوجيه التقني الذي تقدمه اللجنة التقنية المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية المعنية بعلم المحيطات وعلم الأرصاد الجوية البحرية. وقد أقيمت نسبة ٦٢ في المائة من شبكة الرصد المتوقع من أجل نموذج عرض المحيطات التابع للنظام العالمي لرصد المحيطات (وهو ما يشكل زيادة عن نسبة ٣٠ في المائة المسجلة في اجتماع مؤتمر القمة المعني بالأرض). وقد حققت عناصر العوامات المنجرفة والطافيات المنجرفة مع التيار لجمع البيانات الأهداف الأولية التي صممت من أجلها، غير أن الإبقاء على تلك النظم يظل يشكل تحديا. وقد أحرز أيضا تقدم كبير فيما يخص المصفوفة العالمية لأجهزة قياس المد، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى زيادة التركيز على رصد أمواج تسونامي وغيرها من الأخطار الكامنة على مستوى سطح البحر.

٢١٤ - وأقرت جمعية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في قرارها ٢٣-١ بأن تنفيذ النظام تنفيذا كاملا يتطلب استمرار عمل نظم للرصد في الموقع ومن الفضاء يجري حاليا بحثها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض. ويواجه النظام التحدي المتثمل في توسيع نطاق شبكة الرصد من مجموعة محدودة من أوجه الرصد المادي إلى مجموعة تشتمل على المتغيرات البيولوجية والكيميائية ليرتكز عليها تقييم حالة المحيطات خارج نطاق المناخ، بما في ذلك مثلا امتصاص الكربون والتحميض وتغير النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

٢١٥ - وأفادت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بأن الاستثمارات في النظام شهدت ركودا على مدى العقد الماضي. وستضطلع تنمية القدرات بدور حاسم، وثمة حاجة إلى قيام الجهات المانحة الدولية، بما فيها مرفق البيئة العالمية، بتخصيص التمويل للأنشطة المستدامة في مجال رصد المياه الساحلية وعلومها[١٨١].

٢١٦ - وقد يؤدي وضع اتفاقية رسمية لجمع الملاحظات الأساسية المتعلقة بالمحيطات وتبادلها إلى مواصلة تطوير النظام[١٨٢].

تكاثر الطحالب الضارة

٢١٧ - على إثر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، قامت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بتشكيل الفريق الحكومي الدولي المعني بتكاثر الطحالب الضارة في آذار/مارس ١٩٩١ لتلبية الاحتياجات العلمية والإدارية والمتصلة بالموارد إلى تنفيذ برنامج عالمي لمكافحة تكاثر الطحالب الضارة. وقد اجتمع الفريق أكثر من عشر مرات، وهو يواصل العمل على وضع وتنفيذ برنامج لمكافحة تكاثر الطحالب الضارة لتعزيز الإدارة الفعالة لتكاثر الطحالب الضارة وإجراء أبحاث علمية بشأنها، وذلك بغرض فهم أسبابه وتوقع حالات حدوثه والتخفيف من آثاره. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، ركز اجتماع الفريق على تنمية القدرات؛ وآثار الطحالب الضارة على صحة الإنسان، بما في ذلك الآثار الطويلة الأجل للتعرض لمستويات منخفضة من تلك الطحالب، وهي الآثار التي يساء فهمها؛ والأحداث المتعلقة بالطحالب الضارة، وإدارة المناطق الساحلية والروابط التي تصلها بإغناء السواحل بالمغذيات؛ وتأثيرات تغير المناخ والتغير العالمي على حدوث حالات التكاثر والأثر المترتب عليها.

---

(١٨١) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(١٨٢) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

٢١٨ - ولدى الفريق الحكومي الدولي المعني بتكاثر الطحالب الضارة فريق يعمل بوصفه جهة للتنسيق فيما يتعلق بالتعامل مع النظام العالمي لرصد المحيطات، واللجنة التقنية المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية المعنية بعلم المحيطات وعلم الأرصاد الجوية البحرية، ونظام الإنذار المبكر بالأخطار المتصلة بالمحيطات التابع للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية فيما يتعلق بنظم رصد تكاثر الطحالب الضارة وتوقعه والإنذار بحدوثه. وفيما يتعلق بجمع البيانات وتبادلها، يتعاون الفريق أيضا مع برنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية بشأن وضع نظام للمعلومات المتصلة بالطحالب الضارة صمم لتجميع البيانات عن الأحداث الضارة، والجغرافيا الأحيائية للأنواع الضارة، والنظم الحالية للرصد والإدارة على الصعيد العالمي، وليكون نقطة مرجعية لاستخدام أسماء الأنواع المسببة للضرر.

نظم الإنذار المبكر

٢١٩ - لقد أضحى الحد من احتمال التعرض للأخطار الساحلية العديدة، بما فيها أمواج تسونامي وهبوب العواصف وحالات تفشي تكاثر الطحالب الضارة، ممكنا بفضل إقامة واستخدام نظم الإنذار المبكر لتنبيه السكان المحليين إلى الأحداث الوشيكة. وتبرز كارثة تسونامي التي وقعت في المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤ والزلزال الذي ضرب مؤخرا في اليابان، للمجتمع الدولي بشكل خاص، الآثار المدمرة لأمواج تسونامي والحاجة إلى نظم الإنذار المبكر للحيلولة دون تحول أحداث طبيعية خطيرة إلى كوارث إنسانية. غير أن تمويل نظم الإنذار المبكر بأمواج تسونامي قد تقلص، وإن كانت أمواج تسونامي تعالَج بشكل متزايد باعتبارها جزءا من نهج شامل لعدة أخطار.

٢٢٠ - وتحت القيادة الرئيسية للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، جرى وضع إطار لنظام عالمي شامل ولنظم للإنذار بأمواج تسونامي وغيرها من الأخطار الساحلية من أجل المحيط الهندي ومنطقة البحر الكاريبي والبحار المجاورة وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والبحار المتصلة بهما. وقد تم تحديث المصفوفة العالمية للعوامات المنجرفة وطافيات أرغو لجمع البيانات وعدد كبير من محطات قياس مستوى سطح البحر لكي تقدم البيانات بصورة آنية، وذلك بغرض دعم نظم الإنذار بأمواج تسونامي. غير أنه لوحظ أن ثمة حاجة إلى تعزيز عملية أخذ العينات لتحسين نظم الإنذار المبكر. وتقوم اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بتحسين أنشطة رسم الخرائط الساحلية داخل الدول من خلال أنشطة بناء القدرات ومن خلال مساعدة الوكالات الوطنية للتصدي للكوارث على وضع خرائط وخدمات محددة الهدف، بما في ذلك خرائط الفيضانات ورسم خرائط النظم الإيكولوجية الساحلية.

التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية

٢٢١ - التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية عبارة عن برنامج من برامج اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. وتتمثل أهدافه في (أ) تيسير وتشجيع تبادل جميع البيانات والمعلومات البحرية، بما في ذلك البيانات الوصفية والمنتجات والمعلومات بصورة آنية أو شبه آنية أو بصورة مؤجلة؛ و (ب) كفالة حفظ جميع البيانات والمعلومات البحرية وإدارتها وخدماتها في الأجل الطويل؛ و (ج) تعزيز استخدام المعايير الدولية، ووضع معايير وأساليب تبادل البيانات والمعلومات البحرية على الصعيد العالمي أو المساعدة على وضع تلك المعايير والأساليب، وذلك باستخدام إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات الأكثر ملاءمة؛ و (د) مساعدة الدول الأعضاء على اكتساب القدرة اللازمة لإدارة البيانات والمعلومات البحرية وعلى أن تصبح شريكة في الشبكة؛ و (هـ) دعم البرامج البحرية العلمية والتنفيذية الدولية للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمنظمات الراعية لها عن طريق إسداء المشورة وتقديم خدمات تتعلق بإدارة البيانات. وقد تم توسيع نطاق البيانات المشمولة بالتبادل الدولي المذكور إلى حد كبير بفضل إدماج نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية بشأن المحيطات، وهو عبارة عن عملية مستمرة، حيث يبلغ حجم البيانات ٣٠ مليون سجل، بما يشمل ٨٩٨ من فرادى مجموعات البيانات، وهو الحجم الذي لا يزال آخذ في التزايد.

فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية

٢٢٢ - تلبيةً للحاجة إلى نهج علمي شامل لعدة قطاعات ومشترك بين التخصصات إزاء شؤون البيئة البحرية، والحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة التي تتولى المسؤوليات ذات الصلة بالموضوع، أنشئ فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية في عام ١٩٦٧ بوصفه آلية استشارية مشتركة[١٨٣]. وهو يسدي المشورة لوكالاته الراعية بشأن المسائل التي تهمها بناء على طلبها[١٨٤]. وفي السنوات الأخيرة، عقب استعراض داخلي معمق أجري في عام ٢٠٠١، خضع الفريق لعملية تحديث وتنشيط أفضت إلى تعزيز شبكاته بزيادة عدد خبراء البلدان النامية المشاركين في أنشطته،

(١٨٣) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع التالي: http://gesamp.org.

(١٨٤) المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ودعمت مشاركة الفريق في العملية المنتظمة[١٨٥]. كما جرى إدماج عنصر بناء القدرات في أنشطته الرئيسية[١٨٦]. وشارك الفريق في ''تقييم التقييمات''، بإجراء استعراض للتقييمات البحرية العالمية والإقليمية القائمة والمتعلقة بالتلوث البحري، بما في ذلك التلوث الناجم عن السفن ومدخلات الغلاف الجوي في المحيطات[١٨٧].

٢٢٣ - ويعد الفريق بصفة دورية تقريرا عالميا عن المسائل المتعلقة بتدهور البيئة البحرية ويقدم المشورة استجابة للأحداث الهامة التي تنطوي على أخطار بالنسبة لصحة الإنسان والنظم الإيكولوجية البحرية[١٨٨]. ويتعلق برنامجه الحالي بمسائل من قبيل مدخلات النفط في البحر انطلاقا من الأنشطة البحرية، وتقييم المخاطر البيئية في مجال تربية المائيات في المناطق الساحلية والإبلاغ عنها، والأخطار الناجمة عن المواد الكيميائية التي تحملها السفن، ونماذج التعرض البيئي بغرض تطبيقه في مجال تحليل خطر المأكولات البحرية، واستخدام العلوم في عمليات صنع القرارات المتصلة بالبيئة البحرية.

٢٢٤ - وتشمل أيضا المهام الرئيسية للفريق تحديد القضايا الجديدة والناشئة التي تهدد البيئة البحرية. فعلى سبيل المثال، أصدر الفريق في عام ٢٠٠٨ بيانا مشتركا مع اللجنة العلمية لبحوث المحيطات بشأن تخصيب المحيطات أو عمليات إضافة المغذيات عن قصد إلى المحيطات[١٨٩]. وأبرز الفريق أيضا في منشوره الأخير الحاجة إلى التركيز من جديد على الزئبق في أنواع السمك التي يجري استغلالها، وذلك بتحديد الزئبق بوصفه مسألة شاملة في برنامج تقييم المياه العابرة للحدود[١٩٠].

---

(١٨٥) القرار ١٤١/٥٧، الفقرة ٤٥ وإحالته إلى الفريق.

(١٨٦) A/65/69، الفقرة ٢٧٨.

(١٨٧) A/63/63، الفقرة ٣٧٩

(١٨٨) يمكن الاطلاع على قائمة التقارير الصادرة عن الفريق في الموقع التالي: www.gesamp.org/publications.

(١٨٩) متاح في الموقع التالي: www.ocean-acidification.net/OAdocs/SCOR-GESAMP%20Press%20Release%204%20March%202008.pdf.

(١٩٠) فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العملية لحماية البيئة البحرية وآخرون، وقائع حلقة العمل الدولية للفريق بشأن الجسيمات البلاستيكية باعتبارها وسيلة لنقل المواد الثابتة المتراكمة أحيائيا والسمية في المحيطات (باريس، عام ٢٠١٠).

العلم والتقييمات واتخاذ القرارات

٢٢٥ - على الرغم من الكثير من مبادرات البحوث الناجحة والرائدة، فلا تزال هناك فجوات هامة في فهمنا لطريقة عمل النُظُم الإيكولوجية البحرية وحالة المحيطات في العالم. وتكتسي التقييمات أهمية من أجل الفهم الأفضل لحالة واتجاهات النُظُم الإيكولوجية. وبصفة خاصة، تساعد التقييمات على قياس أوجه الضعف، والمرونة والقدرة على التكيف لمختلف النُظُم الإيكولوجية، فضلا عن البضائع والخدمات التي توفرها لرفاه البشر وسبل كسب عيشهم. وتسهم التقييمات أيضا في التوصل إلى فهم أفضل لطريقة وسياق تأثير الأنشطة البشرية على النُظُم الإيكولوجية ومن ثم، المساعدة على تحديد الاستجابات الإدارية المناسبة.

المنهاج الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النُظُم الإيكولوجية

٢٢٦ - أكدت خطة جوهانسبرغ التنفيذية في فقرتها ٣٦ على الحاجة إلى تحسين الفهم والتقييم العلميين للنُظُم الإيكولوجية البحرية والساحلية كأساس هام لاتخاذ قرارات سليمة. وقد شددت المشاورات التي جرت في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بشأن استحداث آلية دولية للخبرات العلمية في مجال التنوع البيولوجي والاستراتيجية العالمية لمتابعة تقييم النُظُم الإيكولوجية في الألفية (انظر الفقرة ٢٣٢ أدناه) على الحاجة إلى منهاج حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النُظُم الإيكولوجية[١٩١]. وللتنوع البيولوجي البحري والساحلي وخدمات النُظُم الإيكولوجية أهمية في التنمية المستدامة ورفاه البشر في الحاضر والمستقبل، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر. وفي عام ٢٠١٠[١٩٢]، جرى الاتفاق في اجتماع حكومي دولي مخصص مع أصحاب المصلحة المتعددين على إنشاء ذلك المنهاج[١٩٣] الذي يهدف إلى تعزيز واجهة الترابط بين العلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النُظُم الإيكولوجية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، ورفاه البشر في الأجل الطويل والتنمية المستدامة. كما سيحدد المعلومات العلمية الأساسية اللازمة لواضعي السياسات؛ ويُجري تقييمات منتظمة وفي الوقت المناسب للمعارف؛ ويدعم وضع السياسات وتنفيذها؛ ويُرتِّب أولويات الاحتياجات الأساسية في مجال بناء القدرات ويُحفِّز تمويل أنشطة بناء القدرات.

---

(١٩١) انظر http://ipbes.net/.

(١٩٢) مقرر مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي SS.XI/4 المتخذ في دورته الاستثنائية الحادية عشرة.

(١٩٣) UNEP/GC.26/6، المرفق.

٢٢٧ - وأُحيلت نتائج الاجتماع إلى الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، بما فيها الجزء الرفيع المستوى من تلك الدورة المتعلق بالتنوع البيولوجي، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (A/65/388). ولاحظ الجزء الرفيع المستوى من الدورة أهمية الصلة بين المعارف العلمية ووضع السياسات على نحو يتسم بالفعالية وشدد على أهمية إنشاء المنهاج[١٩٤]. ووفقا لذلك، طلبت الجمعية العامة بقرارها ١٦٢/٦٥ إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعقد اجتماعا عاما لتحديد النماذج والترتيبات المؤسسية للمنهاج في أسرع فرصة ممكنة. وفي ذلك الصدد، طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته السادسة والعشرين، بموجب مقرره ٤/٢٦، عقد هذا الاجتماع في وقت لاحق في عام ٢٠١١. وطلب أيضا إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعمل في تعاون وثيق مع كل من اليونسكو، والفاو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكفالة التنفيذ السليم للمنهاج إلى حين إنشاء أمانة للمنهاج. وفي ذلك الصدد، طُلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم عرضا برغبته في استضافة أمانة المنهاج وتزويدها بأشكال أخرى من الدعم في الأجل الطويل.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتقييم البيئة البحرية

٢٢٨ - يقدم المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة منذ عام ٢٠٠٠ معلومات عن التنوع البيولوجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دعما لعمليات اتخاذ القرار. كلف مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب مقرره GC/22/1/111 المركز بتقديم مجموعة من الخدمات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإلى الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي وللأطراف فيها والهيئات الأخرى التابعة للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ومن أهم برامج المركز ذلك المتعلق بتقييم البيئة البحرية ودعم عملية اتخاذ القرارات، والذي يسعى إلى تقديم المعلومات العلمية الاستراتيجية لتوجيه القرارات التي تؤثر على البيئة البحرية والساحلية. ومن بين أنشطة المركز، قيامه بإنشاء وتحسين مجموعات بيانات بحرية وساحلية أساسية تتيح قاعدة للمعارف من أجل اتخاذ القرارات. وتشمل مجموعات البيانات تلك قاعدة بيانات تقييم البيئة البحرية على الصعيدين العالمي والإقليمي[١٩٥]، وقاعدة بيانات

---

(١٩٤) انظر النشرة الصحفية للجمعية العامة GA/10992 #-# ENV/DEV/115، المتاحة على الموقع التالي: un.org/News/Press/docs/2010/ga10992.doc.htm.

(١٩٥) أُنشئت بالتعاون بين كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية لدعم فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠/٦٠ لإجراء "تقييم التقييمات" من أجل إنشاء عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

المناطق البحرية المحمية في العالم، وقاعدة بيانات الأمراض التي تصيب المرجان في العالم[١٩٦]. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز أيضا على إتاحة إمكانية تكامل مجموعات البيانات تلك واستخدامها في التقييمات البيئية والاجتماعية – الاقتصادية ذات الصلة وفي أدوات دعم عمليات اتخاذ القرار وذلك من أجل الإدارة الأفضل للبيئات البحرية والساحلية.

٢٢٩ – واضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بشراكة مع اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، بإعداد سلسلة الدراسات التقييمية والاستشرافية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري التي صدرت في المؤتمر العاشر للدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. وتتيح تلك التقييمات (١٩ تقريرا إقليميا) لمحة عامة عن الحالة الراهنة للتنوع البيولوجي البحري. وتشير النتائج إلى أن التنوع البيولوجي البحري يتعرض حاليا إلى تهديد من مختلف عوامل التغيير، مثل التلوث البري المنشأ، والاستغلال المفرط لمصائد الأسماك، وإقحام أنواع بحرية دخيلة والتأثير المتزايد لتغير المناخ، بما في ذلك تحمض المحيطات[١٩٧].

التقييم الدولي للمياه في العالم

٢٣٠ – في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٦،جرى تكليف عملية التقييم الدولي للمياه في العالم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإجراء تقييمات استراتيجية شاملة للمسطحات المائية الدولية في العالم من أجل تحديد الأسباب الجذرية للتدهور البيئي. وستقدم عملية التقييم الدولي للمياه في العالم أيضا مقترحات محددة لاستخدامها بشكل مستدام وتطويرها[١٩٨].

٢٣١ – وأعدت عملية تقييم المياه في العالم خلال الأعوام السبعة من وجودها، تقييمات متكاملة بشأن جميع ما استهدفته من المسطحات المائية البحرية العابرة للحدود والبالغ عددها ٦٦ مسطحا مائيا. وقدمت عملية تقييم المياه أيضا بيانات وتحليلات علمية يمكن أن تستفيد منها هيئات وأنشطة دولية وإقليمية وعالمية أخرى في مجال المياه الدولية دعما لتحليلاتها أو أنشطتها في مجال التنمية المستدامة.

---

(١٩٦) مشروع تعاوني مشترك بين كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية.

(١٩٧) مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(١٩٨) انظر: hqweb.unep.org/dewa/giwa/.

تقييم النُظُم الإيكولوجية في الألفية

٢٣٢ - تمثل الهدف من عملية تقييم النُظُم الإيكولوجية في الألفية، التي بدأت في عام ٢٠٠١ وأُنجزت في عام ٢٠٠٥، في تقييم عواقب تغير النُظُم الإيكولوجية على رفاه البشر والأساس العلمي للإجراءات التي يلزم اتخاذها لتعزيز حفظ تلك النُظُم الإيكولوجية واستخدامها بشكل مستدام وإسهامها في رفاه البشر[١٩٩]. وأتاحت نتائج التقييم في الألفية تقييما علميا لحالة واتجاهات النُظُم الإيكولوجية في العالم، بما فيها النُظُم الإيكولوجية البحرية، والخدمات التي توفرها وخيارات استعادة استخدامها على نحو مستدام أو المحافظة على ذلك الاستخدام أو تعزيزه[٢٠٠].

دال - الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٣٣ - ينص جدول أعمال القرن ٢١، في الفقرة ١٧-١٢٤ منه، على أن " الدول الجزرية الصغيرة النامية والجزر التي تدعم المجتمعات المحلية الصغيرة تشكل حالة خاصة من حيث البيئة والتنمية على حد سواء. فهي تتسم بالهشاشة والضعف من الناحية الإيكولوجية. وحجمها الصغير، ومواردها المحدودة، وتشتتها الجغرافي وعزلتها عن الأسواق تجعلها في موقف غير موات اقتصاديا وتحول دون تحقيقها وفورات الحجم". وهي، بطبيعتها، شديدة الاعتماد على المحيطات والبحار في سبل كسب العيش لسكانها، وتظل في الوقت نفسه عرضة لخطر أشد يتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر والآثار الضارة لتغير المناخ، والتلوث وغير ذلك من الضغوط المفروضة على موارد المحيطات والبحار.

٢٣٤ - وعلى الرغم من أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتسم بالعديد من خصائص البلدان النامية الأخرى، فإنها تواجه تحديات فريدة من نوعها جرى الاعتراف بها على نطاق واسع. واعترف المجتمع الدولي بشكل رسمي لأول مرة بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق التنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ (انظر الفقرات ١٨ و٣١٠-٣١٤).

٢٣٥ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أُنشئ، على النحو المبين أدناه، عدد من الأطُر الدولية والتي تسعى إلى معالجة أوجه القصور التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تحقيق التنمية المستدامة

---

(١٩٩) انظر www.maweb.org/en/About.aspx#1 و www.maweb.org/en/Partners.aspx.

(٢٠٠) يمكن الاطلاع على نتائج التقييم في الألفية على الموقع التالي: www.maweb.org/en/Reports.aspx.

١- الإطار السياسي

برنامج عمل بربادوس

٢٣٦ - أعاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في بربادوس في عام ١٩٩٤، التأكيد على مبادئ والتزامات التنمية المستدامة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وترجمتها إلى سياسات وإجراءات وتدابير محددة يتم اتخاذها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة. واعتمد المؤتمر برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)، ويشتمل البرنامج على ١٤ نقطة ويحدد المجالات ذات الأولوية والإجراءات اللازمة للتصدي للتحديات الخاصة التي تواجه تلك الدول. ويحدد برنامج عمل بربادوس أيضا المجالات الشاملة لعدة قطاعات التي بحاجة إلى الاهتمام: بناء القدرات؛ والتنمية المؤسسية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛ والتعاون في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا؛ والتجارة والتنويع الاقتصادي؛ والمالية.

٢٣٧ - وسلط برنامج عمل بربادوس الضوء على التحديات والعقبات الخاصة التي تسبب حالات التراجع الكبرى في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية والتي جرت معالجة بعضها بالفعل في جدول أعمال القرن ٢١، بما فيها صغر الحجم والعزلة الجغرافية اللذان يحولان دون تحقيق وفورات الحجم. وبالإضافة إلى ذلك، أكد برنامج عمل بربادوس فرط اعتماد الدول الجزرية الصغيرة النامية على التجارة الدولية؛ والكثافة السكانية العالية التي تزيد من الضغط على الموارد المحدودة أصلا؛ وفرط استخدام الموارد واستنفادها قبل الأوان؛ والحجم الصغير نسبيا لمستجمعات المياه وإمدادات المياه العذبة المهددة؛ والإدارة العامة والهياكل الأساسية المكلِّفة؛ والقدرات المؤسسية والأسواق المحلية المحدودة.

٢٣٨ - وضع الهيكل الشامل لبرنامج عمل بربادوس مبادئ وحدد استراتيجيات معينة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في الآجال القصير والمتوسط والطويل دعما للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وشدد برنامج عمل بربادوس على الأهمية الحاسمة للمحيطات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق العديد من مجالاتها المواضيعية، بما فيها تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، وإدارة النفايات، والموارد البحرية والساحلية، وموارد السياحة، وموارد التنوع البيولوجي، والنقل والاتصال، والعلم والتكنولوجيا.

توافق آراء مونتيري

٢٣٩ - وضع توافق آراء مونتيري، الذي أُعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢، إطار عمل من أجل إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية بحيث تتولى البلدان النامية مسؤولياتها فيما يتعلق بالحد من الفقر وتدعم البلدان المانحة ذلك العمل عن طريق زيادة المعونة المالية وزيادة انفتاح التجارة. ويمثل توافق الآراء التزاما بجدول أعمال إنمائي ذي قاعدة عريضة يراعي الحد من الفقر والاستدامة البيئية فضلا عن النمو الاقتصادي. وسلط توافق الآراء الضوء على مجموعات معينة من البلدان التي تسترعي اهتماما خاصا، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأكد مجددا التزام المجتمع الدولي ببرنامج عمل بربادوس.

٢٤٠ - ودعا توافق الآراء إلى تعزيز الجهود المبذولة على الصعيد الوطني في مجال بناء القدرات في مجالات مثل الهياكل الأساسية المؤسسية، وتنمية الموارد البشرية والمالية العامة، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من المجموعات الضعيفة. وأكد توافق الآراء أيضا على أهمية تعزيز إمكانية وصول صادرات البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى جميع الأسواق على نحو يمكن التنبؤ به، وعلى الحاجة إلى تعزيز دعم التدريب المتصل بالتجارة، وبناء القدرات والمؤسسات وخدمات دعم التجارة، مع إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من المجموعات الضعيفة. وأخيرا، أقر توافق الآراء بواقعة أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن لتلك المساعدة أهمية حاسمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

استراتيجية موريشيوس

٢٤١ - في عام ٢٠٠٥، وفي اجتماع استعراضي عقد في بورت لويس، موريشيوس، جرى اعتماد استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك بهدف معالجة الفجوة في التنفيذ التي لا تزال تواجهها تلك الدول. وأقر المشاركون في الاجتماع أنه لا تزال هناك قيود فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة برنامج عمل بربادوس. وقد سعت الدول الجزرية الصغيرة النامية، بصفة خاصة، إلى تنفيذ الخطة في إطار القيود الناجمة عن الموارد المالية المحدودة، بما في ذلك الانخفاض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٤٢ - لقد حددت استراتيجية موريشيوس الإجراءات والاستراتيجيات في ١٩ مجالا من المجالات ذات الأولوية التي تستند إلى المجالات المواضيعية الأصلية الـ ١٤ لبرنامج عمل بربادوس. وشملت المجالات المواضيعية الإضافية الجديدة لاستراتيجية موريشيوس الرفع من قائمة أقل البلدان نموا، والتجارة، والإنتاج والاستهلاك المستدامين (على النحو الذي دعت إليه خطة جوهانسبرغ التنفيذية)، والصحة، وإدارة المعارف، والثقافة - ويتمثل الغرض من كل ذلك في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا، مثل الأهداف الإنمائية للألفية. واتساقا مع تلك الأهداف، وضع إطار الاستراتيجية لبناء القدرة على التكيُّف في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤٣ - وأجرت الدول الأعضاء أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المعقودة في عام ٢٠١٠ الاستعراض الخمسي الرفيع المستوى لاستراتيجية موريشيوس (A/65/115) لتقييم التقدم المحرز، والدروس المستفادة والعقبات التي صودفت عند معالجة أوجه الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي سياق ذلك الاستعراض، جرى تسليط الضوء على القضايا المستمرة والناشئة في الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بالمحيطات والبحار، إلى جانب التقدم المحرز وفجوات التنفيذ المتبقية.

٢٤٤ - وكان آخر قرار اتخذته الجمعية العامة بشأن متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس (١٥٦/٦٥) قد اعترف على وجه التحديد ''بالعلاقة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمحيطات وبضرورة التنمية والإدارة المستدامتين لمواردها من المحيطات والبحار''.

٢٤٥ - ويعترف قرار الجمعية العامة٢/٦٥ بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ''أبدت التزامها بالعمل على تشجيع التنمية المستدامة''، بما في ذلك إنشاء محميات ساحلية وبحرية، ولكن ''تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر لا يزالان يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة ويمثلان لبعض تلك الدول اشد الأخطار التي تهدد بقاءها وقدرتها على الصمود''. وسلَّم القرار أيضا بأن ''الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تعتمد بشكل كبير على مواردها الساحلية والبحرية'' وتواجه تحديات في مجال التنمية بما في ذلك ''الإفراط في صيد الأسماك على الصعيد العالمي وممارسات الصيد بالغة الضرر والحواجز التي تحول دون زيادة المشاركة في مصائد الأسماك والأنشطة المضطلع بها في هذا المجال''. وكرر التأكيد على الحاجة المستمرة إلى ''الحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على نحو أفضل'' وحث المجتمع الدولي على مواصلة وتعزيز دعمه للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل ''تعزيز سبل تنفيذ استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتعزيز قدراتها في مجال البحث العلمي''. وتحقيقا لتلك الغاية فمن الضروري للدول الجزرية الصغيرة النامية و ''الشركاء في التنمية المعنيين على الصعيدين الإقليمي والدولي العمل معا لوضع وتنفيذ مبادرات إقليمية''.

٢٤٦ - وكرر القرار٢/٦٥، في الفقرة ١٨ منه، التأكيد على ''ضرورة اتخاذ تدابير فعالة وتنفيذها على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني بحيث تكفل الاستفادة بشكل مستدام وعلى المدى الطويل من موارد مصائد الأسماك نظرا لأهميتها البالغة في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية''. وفي ذلك الصدد أعاد المجتمع الدولي تأكيد الالتزام بالإسراع بتخفيض قدرات أساطيل الصيد في العالم إلى مستويات تتناسب مع استدامة الأرصدة السمكية؛ وتعزيز مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو كامل في المُنظُمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك؛ ومساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تطوير قطاع مصائد الأسماك فيها، بطرق منها بناء قدرات تلك الدول بما ييسر مشاركتها بشكل أكبر في مصائد أسماك أعالي البحار؛ ومواصلة تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية على رصد وتنفيذ تدابير الإنفاذ الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المُنظُم والإفراط في صيد الأسماك؛ والحث على توحيد الجهود الرامية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال استراتيجيات إنمائية دولية أخرى بغية تعزيز التنسيق الدولي.

٢٤٧ - وسلطت الفقرة ٢١ من القرار ٢/٦٥ الضوء على حماية المحيطات من النفايات وأهابت بالمجتمع الدولي ''مواصلة مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع نُظُم مناسبة لإعادة التدوير وتقليل النفايات ومعالجتها وإعادة استخدامها وإدارتها وآليات لحماية المحيطات والمناطق الساحلية من النفايات والمواد السامة، بطرق منها إنشاء وتعزيز نُظُم وشبكات لنشر معلومات عن التكنولوجيات الملائمة السليمة بيئيا وتكنولوجيات إعادة التدوير والتخلص من النفايات''.

٢ - الأنشطة

الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك

٢٤٨ - تعتمد سُبُل كسب العيش، والأمن الغذائي والثقافة والترفيه والإيرادات الحكومية والعمالة في الدول الجزرية الصغيرة النامية على الأرصدة السمكية بدرجات متفاوتة. فعلى سبيل المثال، تشكل مصائد أسماك التونة إلى حد بعيد الأنشطة الأكثر قيمة في منطقة المحيط الهادئ، وتسهم بنسبة تزيد عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وبأكثر مما نسبته ٥٠ في المائة من صادرات بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ (A/65/115).

٢٤٩ - لقد أصبحت قضايا إدارة مصائد الأسماك تثير كثيرا من التحديات أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية وهي تناضل للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية المتعلقة بمصائد الأسماك وبرامج العمل الدولية. وللعوائق المتعلقة بالقدرات، بما في ذلك عدم كفاية القدرات وعدم ملاءمتها على حد سواء، تأثير سلبي كبير على استدامة مصائد الأسماك.

٢٥٠ - وانتهى الاستعراض الخمسي لاستراتيجية موريشيوس إلى أن بعض التقدم قد أُحرز في مجال إدارة مصائد الأسماك المستدامة. لقد أنشأت الدول الجزرية الصغيرة النامية نُظُما لرصد السفن، ووضعت خططا وسياسات وطنية وتقوم بتطوير تربية المائيات من أجل تعزيز الأمن الغذائي. وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمد اجتماع لجنة مصائد الأسماك لغرب ووسط المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٨ تدابير تشمل تخفيضا بنسبة ١٠ في المائة في الصيد بالخيوط الطويلة في عام ٢٠٠٩؛ وفترات تقفل خلالها أعالي البحار والمناطق الاقتصادية الخالصة أمام الصيد الذي تُستخدم فيه أجهزة تجميع الأسماك؛ وتغطية السفن التي تصطاد بالشباك الجرافة المحوطة تغطية كاملة بمراقبين.

٢٥١ - وتشمل التحديات المستمرة في إدارة مصائد الأسماك تطوير مصائد أسماك ساحلية مستدامة تقوم على النُظُم الإيكولوجية، وتعزيز الصناعات الوطنية المتعلقة بالتونة (المحيطات الهادئ والأطلسي والهندي، والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي)، وتحسين مراقبة المياه الإقليمية، واستحداث نُظُم تقوم على الحقوق لإدارة مصائد الأسماك (المحيط الأطلسي) وتحسين الامتثال لتدابير الصحة العامة عند التعامل مع الأسماك (المحيط الهادئ). ويُشكِّل استمرار انتشار صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنُظَّم في جميع أنحاء المحيط الهادئ مدعاة قلق وسيتطلب اتخاذ تدابير أقوى للحفظ والإدارة من أجل الحماية السليمة لأرصدة التونة الحالية من فرط الاستغلال.

تغير المناخ

٢٥٢ - تتعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص لتغير المناخ لصغر حجمها، وضيق قاعدة مواردها، وقابليتها الشديدة للتعرض للأخطار الطبيعية، وتدني مرونتها الاقتصادية، ومحدودية القدرات البشرية والتكنولوجية اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها (انظر أيضا الفقرتين ٣١١ و ٣١٢). وتواجه بعض الجزر الصغيرة الواطئة التهديد المتزايد بفقدان أراضيها الوطنية برمتها. وتعاني أخرى أيضا من آثار تزايد تواتر الأعاصير، والعواصف والزوابع المرتبطة بتغير المناخ، مما يسفر عن حالات من تراجع تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية . ويشمل التراجع الاقتصادي فقدان الأراضي الزراعية والهياكل الأساسية، والتأثيرات السلبية على مصائد الأسماك والسياحة. وتشمل الآثار البيئية فقدان

التنوع البيولوجي، والغمر بالمياه المالحة وتدهور الموائل البرية وموائل الأراضي الرطبة. وتشمل الآثار الاجتماعية تدمير المستوطنات البشرية، وفقدان مصادر الرزق والآثار السلبية على الصحة وعلى إمكانية الحصول على المياه العذبة. ويشكل ارتفاع مستوى البحر الناجم عن تغير المناخ خطرا يتهدد الوجود نفسه لمجموعة الجزر المرجانية الواطئة، مثل كيريباتي، وملديف، وجزر مارشال، وتوفالو.

٢٥٣ - وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل غيرها من البلدان، مشكلات جدية فيما يتعلق بالحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، وتحظى هذه المسألة بالأولوية على جدول الأعمال السياسي. وفي عام ٢٠٠٦، تراوحت حصة الفرد من الانبعاثات ما بين حدها الأدنى وقدره ٠,١٦ طن متري في تيمور - ليشتي والأعلى وقدره ٢٥ طنا متريا في ترينيداد وتوباغو. وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥، زادت كثافة ثاني أكسيد الكربون في ١٥ من ٢٩ دولة جزرية صغيرة نامية، أتيحت بشأنها بيانات[٢٠١].

٢٥٤ - وعلى الرغم مما بذلته الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهود لتنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ، فإن التقدم المحرز حتى الآن كان في الغالب الأعم مركزا على توعية الجمهور، والبحث ووضع السياسات وليس على التنفيذ. وفي إطار صندوق أقل البلدان نمواً التابع لمرفق البيئة العالمية، وُضعت برامج عمل وطنية للتكيف من أجل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا، ومنها كيريباس وساموا وسان تومي وبرينسيبي وتوفالو وفانواتو. كما أُجريت دراسات تكيف متعددة القطاعات في موريشيوس وسانت لوسيا؛ وأظهرت مشاريع في فيجي وكيريباس وتونغا وفانواتو تدابير تكيُّف فعَّالة من حيث التكاليف، ودعمها برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ والوكالة الألمانية للتعاون التقني. وقدمت المبادرة الدولية للتكيف مع تغير المناخ ومركز تغير المناخ التابع للجماعة الكاريبية مساعدات في مجال بناء القدرات. وظل الدعم المقدم من المجتمع الدولي للمساعدة على تنفيذ تدابير التكيف المقترحة في برامج العمل الوطنية للتكيف محدوداً، ووجدت الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الدخل الأعلى صعوبة شديدة في التوصل إلى تمويل دولي للإسهام في تمويل تدابير التكيف.

٢٥٥ - وتمثل الطائفة الواسعة من الآثار المرتبطة بتغير المناخ تحدياً من حيث السياسات العامة والتخطيط. فقد أُدخلت تعديلات تشريعية في كيريباس، لكن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية لم تسنّ قوانين خاصة بمسألة تغير المناخ. وأدمجت توفالو المسائل المتعلقة بتغير المناخ

(٢٠١) انظر: www.un.org/esa/dsd/resources/res_pdfs/publications/trends/trends_sids/Trends_in_Sustainable_Development_SIDS.pdf.

وغيرها من المسائل المتصلة بمستوى سطح البحر في صلب استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة فيما أدرجت البحرين تلك المسائل في سياستها العامة. أما موريشيوس، فتشجع إجراء البحوث التي تدعم صنع السياسات واتخاذ القرارات. ولا يزال نقص البيانات المتعلقة بمسائل تغير المناخ ونقص فهمها يمثلان عائقين يحولان دون إحراز تقدم، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير التكيف على الصعيد المحلي في الجزر الريفية والجزر الخارجية.

٢٥٦ - ويتضح أنه سيتعين أن تعتمد الدول الجزرية الصغيرة النامية سياسات عامة بشأن تغير المناخ تشمل جميع القطاعات الاقتصادية وتوجه جهود التصدي للكوارث والقضايا المتعلقة بالإنصاف وتتناول خيارات أكثر تشددا، من قبيل إمكانية نقل السكان من الجزر. ويتعين توخي الفعالية في تعميم الممارسات الجيدة في مجال التكيف، بينما يتبين وجود عجز مالي كبير في مشاريع التكيف في الدول النامية الجزرية الصغيرة. وسيلزم الدعم المالي من الشركاء الإنمائيين على نطاق أكبر كثيراً مما يحدث الآن (A/65/15).

إدارة النفايات

٢٥٧ - إن الدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة للتأثر بالتحديات التي تمثلها إدارة النفايات من حيث مصادر التلوث البري والبحري على حد سواء، ولا سيما في ظل تدني قدرات تحمّلها البيئية والاجتماعية - الاقتصادية. ولا تزال الممارسات الراهنة في مجال إدارة النفايات تؤدي إلى تدهور الشعاب المرجانية ومواطن الأعشاب البحرية وأشجار المنغروف والمناطق الساحلية، وإلى إصدار تحذيرات صحية بخطر الإصابة بالأمراض وتلوث مصادر الإمدادات الغذائية. وتشكل التطورات من هذا القبيل تهديدا للسياحة ومصائد الأسماك بل للأمن الغذائي أيضاً.

٢٥٨ - وباتت نظم إدارة النفايات في البلدان الجزرية الصغيرة النامية عرضة لضغط يُعزى لتزايد عدد السكان ومعدل التحضر وتغير أنماط الاستهلاك والتجارة والسياحة الموسمية. فقد تزايدت كميات المياه المستعملة المترلية والفضلات الصلبة زيادة كبيرة، بنفس مقدار زيادة حصة المواد غير القابلة للتحلل والمواد السّمية. وتفيد التقديرات بأن كميات الفضلات الصلبة للمرافق البلدية قد تضاعفت في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في السنوات الأخيرة. وبخلاف ما حدث في البلدان المتقدمة النمو، فإن أكثر من نصف نفايات الدول الجزرية الصغيرة النامية هي نفايات عضوية، مما يبرز أهمية استخدام مخلّفات المواد العضوية في صنع الأسمدة، بدلاً من الإحراق وغيره من البدائل.

٢٥٩ - ومن الممكن الإفادة بإحراز تقدم كبير في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث تحسن إدارة النفايات. فعلى سبيل المثال، تراوحت نسبة سكان المدن الرئيسية في منطقة البحر الكاريبي الذين تشملهم عمليات جمع النفايات بين ٦٠ و ٩٠ في المائة، باستثناء هايتي، التي تقل النسبة فيها عن ذلك كثيراً. وأُحرز بعض التقدم فيما يتعلق بمطامر القمامة الصحية. وبالفعل، حقق العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الغاية الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في حصول الجميع على خدمات الصرف الصحية المحسنة. ووفقا للبنك الدولي، فقد تسنى للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي كافة الحصول على خدمات الصرف الصحي بنسبة لا تقل عن ٨٠ في المائة، حيث يحصل معظمها على أكثر من ٩٠ في المائة من تلك الخدمات. إلا أن التقارير تفيد أيضاً بارتفاع حالات الإغناء بالمغذيات بفعل صب مياه الصرف الصحي في الأنهار والمياه الساحلية. ولئن كان ارتفاع تكاليف محطات معالجة مياه المجارير الحديثة يشكّل معوقا ماثلا، فثمة أساليب أرخص من ذلك للمعالجة البيولوجية تناسب على وجد التحديد المناطق ذات المناخ الاستوائي. وقد أعدت جامايكا، وملديف، وموريشيوس، وسانت لوسيا، وسيشيل، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، سياسات أو قوانين أو برامج وطنية لإدارة النفايات الصلبة. وأحرزت سيشيل تقدماً في العمل بصورة منهجية على صنع السماد من النفايات العضوية وإعادة تدوير النفايات. وتُجرى أيضاً إعادة تدوير للنفايات على نطاق تجاري في موريشيوس، حيث يعاد تدوير البلاستيك بأنواعه ويُستخدم تفل قصب السكر مصدرا للطاقة[٢٠٢].

٢٦٠ - وتفرض الخصائص التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية قيوداً على إمكانية نقل الممارسات الجيدة من بلدان نامية أخرى. ويعرقل حجم النفايات الصغير نسبياً وارتفاع تكاليف الطاقة والنقل الجدوى الاقتصادية لجهود إعادة التدوير. وحيثما ندرت الأراضي، يختار الناس في كثير من الأحيان استخدام الإحراق، الذي تبيَّن أنه خيار غير مستدام من حيث التلوث وارتفاع التكاليف الناجمة عنه.

٢٦١ - ويزداد تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية لمخاطر الحركة عبر الحدودية للنفايات الخطرة والمواد الكيميائية الناشئة عن مصادر برية ومصادر على متن السفن. وبوجه خاص، تثير الكميات الكبيرة من أنواع البلاستيك في المحيطات ونفايات السفن القلق وهي لا تزال تخلّف آثاراً مدمرة على النظم الإيكولوجية البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولعل اتفاقية بازل تتوخى التصدي للتهديدات التي يمثلها تحرك النفايات الخطرة عبر الحدود، بما في ذلك تصريفها في تلك الدول.

(٢٠٢) جمهورية موريشيوس، ”تقرير التقييم الوطني لعام ٢٠١٠ عن استراتيجية موريشيوس للتنفيذ“.

خدمات المياه والصرف الصحي

٢٦٢ - تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظراً لصِغَر حجمها ولأحوالها الجيولوجية والطبوغرافية والمناخية، معوقات كبيرة من حيث كمية موارد المياه العذبة وجودتها. ويسري هذا بوجه خاص على الجزر المرجانية المنخفضة حيث إمدادات المياه الجوفية محدودة ولا تحميها إلا طبقة تربة رقيقة مُسرِّبة. وحتى في المناطق التي تشهد هطول أمطار غزيرة، يقيّد نقص منشآت التخزين الكافية ونظم الإيصال الفعالة إمكانية الحصول على المياه النقية. ومن الأخطار التي تهدد نوعية المياه على الأمد الطويل، تسارع وتيرة النمو السكاني في المناطق الحضرية، وتلوث مصادر المياه العذبة بالفضلات البشرية وفضلات المواشي، والتلوث الناجم عن الصناعات، وفي بعض الحالات، التلوث بمبيدات الآفات وغيرها من المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة.

٢٦٣ - وفي منطقة المحيط الهادئ، اتُّخذ في الفترة بين عامَي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩، عدد من المبادرات الهامة في قطاع المياه والنظافة الصحية في المنطقة، اهتدت إلى حد كبير بخطة منطقة المحيط الهادئ، التي أُدمجت فيها التحديات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في عام ٢٠٠٦. وأنشئ في عام ٢٠٠٧ نظام لرصد الدورة الهيدرولوجية للمحيط الهادئ يرمي إلى مساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ على معالجة نقص قدراتها وهياكلها الأساسية ذات الصلة بجمع البيانات الجوية الهيدرولوجية وتخزينها[٢٠٣].

٢٦٤ - وأحرزت جزر المحيط الهادئ التي تعتمد أساساً على المياه السطحية (جزر كوك، وفيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وفانواتو) تقدماً صوب استحداث مقاييس لمياه الأمطار وإجراء تقييمات لمواردها المائية تشمل الأنهار الرئيسية. أما الدعم المقدم إلى الجزر التي تعتمد على المياه الجوفية (كيريباس، وجزر مارشال، وناورو، ونيوي، وتونغا، وتوفالو)، فقد ركز على تعزيز إجراءات الرصد ووضع مجموعات بيانات متسقة وذات موثوقية. وفي الدول التي تعتمد أساساً على تجميع مياه الأمطار (توفالو، وناورو) فقد جرى تطوير قواعد بيانات نظام المعلومات الجغرافية لتعظيم قدراتها على تجميع مياه الأمطار وتخزينها.

٢٦٥ - وفي منطقة البحر الكاريبي، بلغت معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية مستويات مرتفعة نسبياً من إمكانية الحصول على مياه الشرب والنظافة الصحية. فقد شهدت الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ ازدياد الوعي بأحوال الجفاف الناجمة عن تغير المناخ التي قد تسود

(٢٠٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ: التقدم والتحديات، (٢٠١٠).

جنوب منطقة البحر الكاريبي وبالحاجة إلى حفظ المياه. وحظيت مشاريع تقييم الاحتياجات المتصلة بإدارة مياه الصرف الصحي ومياه المجارير بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومشروع الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والمناطق الساحلية والبرنامج البيئي لمنطقة البحر الكاريبي[٢٠٤].

السياحة المستدامة

٢٦٦ - يعتمد الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية على قطاع السياحة كعامل رئيسي لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي. بيد أن تنمية قطاع السياحة يطرح أيضا تحديات بيئية وثقافية.

٢٦٧ - وقد اشتملت خطط العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على تشجيع السياحة البيئية وتنظيم الرحلات السياحية البحرية والغوص، ولكن تنمية تلك المجالات على نحو ملموس لا تزال محدودة عموما. ولذا قامت الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في عام ٢٠٠٨ بصياغة استراتيجية إقليمية للرحلات البحرية السياحية، فيما تستكشف الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي خيارات مماثلة. ويجري تشجيع السياحة البيئية بأشكال شتى في كل من كوبا، وفيجي، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، وتوفالو، وبلدان أخرى.

٢٦٨ - وفي السنوات الخمس الماضية، سُجّلت حالات تقدم هامة عديدة من حيث المؤسسات الإقليمية، لا سيما في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. فعلى سبيل المثال، أسهمت خطة المحيط الهادئ التي اعتمدها منتدى جزر المحيط الهادئ في ترجمة استراتيجية موريشيوس إلى إطار عمل إقليمي يوجه على نحو فعال السياسات العامة الوطنية والإقليمية وأساليب التطوير المؤسسي. وترتبط المنطقة أيضا ارتباطا وثيقا بشبكات الدعم الدولي من خلال لجان الأمم المتحدة الإقليمية ووكالاتها وصناديقها.

٢٦٩ - وفي منطقة البحر الكاريبي، تتيح آلية التنسيق الإقليمي للبلدان إضفاء الفعالية على تنسيق مختلف مبادرات التنمية المستدامة، وتوفر في آن واحد المساعدة والدعم على الصعيد الوطني. وقد اضطُلع بتفعيل تلك الآلية باعتبارها الأداة الرئيسية لتنفيذ استراتيجية موريشيوس في إطار شراكة وثيقة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمانة العامة للجماعة الكاريبية ورابطة الدول الكاريبية وأمانة منظمة دول شرق البحر الكاريبي.

(٢٠٤) الوثيقة C/CAR/L.258 الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٧٠ - وتمثل إتاحة البيانات الجيدة وإمكانية الوصول إليها لغرض اتخاذ القرارات مسألة هامة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أن نظم البيانات العالمية (انظر الفقرة ٢٢١ أعلاه) متاحة لتلقي البيانات المكانية والآنية، بما في ذلك الصور الملتقطة بالسواتل والصور الجوية وبيانات الاستشعار من بُعد المستخدمة في أدوات الإنذار المبكر بتغير المناخ والمخاطر الطبيعية. وتشمل نماذج هذه المبادرات الشبكة الأرضية للجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الأرضية التطبيقية، وشبكة إدارة المحميات البحرية في منطقة البحر الكاريبي، ونظام المعلومات الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ.

رابعا - الثغرات والتحديات والمسائل الناشئة

ألف - الثغرات

٢٧١ - يتعذر تحقيق استدامة استغلال المحيطات والبحار ما لم يتم التصدي لطائفة كبيرة من العوامل، بما فيها المسائل المستجدة والناشئة. فعلى سبيل التحديد، يؤيد استمرار تدهور البيئة البحرية إلى اشتداد صعوبة تحقيق الأهداف التي تضعها مؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة، من قبيل الأخذ بنهج النظم الإيكولوجية في إدارة الموارد الطبيعية والإدارة المتكاملة للسواحل والمحيطات. ولعل الطابع الملح لتيسير فرص الوصول إلى الموارد التي تزخر بها المحيطات واستغلالها استغلالا مستداما، قد حمل المجتمع الدولي على إعادة إخضاع مسائل إدارة المحيطات للدراسة[٢٠٥]، بما في ذلك من منظور التعاون والتنسيق[٢٠٦]. وحددت الدول أيضا الصعوبات المتصلة لتنفيذ الاتفاقية والصكوك الدولية القائمة الملزم منها وغير الملزم ورصدها والامتثال لها وإنفاذها. وقد وجهت الجمعية العامة باستمرار انتباه أصحاب المصلحة إلى ضرورة تحسين التعاون والتنسيق على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، وفقا للاتفاقية، لدعم الجهود التي تبذلها الدول لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار وتنميتها المستدامة (القرار ٦٥/٣٧).

١ - الثغرات في تنفيذ الإطار القانوني والمؤسسي للتنمية المستدامة للمحيطات والبحار

٢٧٢ - استُكملت الاتفاقية الآن، التي تتسم بأهمية استراتيجية كأساس للعمل والتعاون على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي في القطاع البحري، باتفاقين تنفيذيين. وبالإضافة إلى ذلك،

---

(٢٠٥) A/65/68، الفقرات ٤٦ إلى ٤٨.

(٢٠٦) انظر المناقشات التي جرت خلال المؤتمر الاستعراضي لعامَي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ بشأن اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥ (A/CONF..210/2006/15 و A/CONF.210/2010/7)، واجتماعات الفريق العامل المعني بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (A/61/65 و A/63/79 و A/65/68).

يوجد عدد من الصكوك المتخصصة، يرد وصف لبعضها في هذا التقرير، التي توفر الإطار القانوني والمؤسسي للمحيطات والبحار. وهي صكوك تتصل، من جملة أمور، بالتنوع البيولوجي (انظر الفرع ثالثا، جيم، ١) والموارد البحرية الحية (انظر الفرع الثالث، جيم، ٢) والنقل البحري (انظر الفقرات ١٦٨ إلى ١٧٢)، والبحث العلمي البحري (انظر الفرع الثالث، جيم، ٥). وحماية البيئة البحرية وحفظها وحماية مناطق وأنواع محددة (انظر الفرع الثالث، جيم، ٣).

٢٧٣ - إلا أن من الجدير بالإشارة أنه بالرغم من تأكيد الدول تحديدا على أهمية زيادة التعاون والتنسيق، بما في ذلك في المجالات الشاملة لعدة قطاعات وبناء القدرات[٢٠٧]، فإن إدراك ذلك الإطار إدراكا تاما على الصعيد الوطني لا يزال بعيد المنال. فمحدودية القدرة التثقيفية والتدريبية والتقنية والموارد المالية تمثل تحديات متكررة تعترض وضع الصكوك الدولية (A/CONF.216/PC/8)، بما في ذلك الاتفاقية، موضع التنفيذ الفعال.

٢٧٤ - وقد تم رصد عدد من المسائل المحددة التي ستتطلب عناية متزايدة من أجل تعزيز التنمية المستدامة للمحيطات والبحار. وهي مسائل تشمل التنفيذ من قبل دول العلم والإنفاذ من قبل دول الميناء[٢٠٨]، وحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام[٢٠٩]، بما في ذلك الموارد الجينية البحرية[٢١٠] وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (انظر أيضا الفرع الرابع).

٢ - الثغرات المعرفية أو العلمية

٢٧٥ - تؤدي المعارف العلمية دورا جوهريا كأساس لاتخاذ قرارات سليمة وفي ذلك الصدد تم التأكيد على ضرورة سد الفجوة القائمة بين متطلبات السياسة العامة والبحث العلمي[٢١١]. ويعد أيضا تحديد الثغرات في المعارف أمرا هاما لوضع أولويات البحث. ولكي تُفهم الاحتياجات المتعلقة بالمحيطات، يتعين الأخذ بنهج متكامل متعدد التخصصات ومشترك

---

(٢٠٧) تمثل هاتان المسألتان محور المناقشات التي جرت في إطار العملية التشاورية غير الرسمية، ومناقشات الفريق العامل المخصص المعني بالتنوع البيولوجي، والاجتماعات المتعلقة بمصائد الأسماك والعملية المنتظمة (انظر تقارير الاجتماعات ذات الصلة).

(٢٠٨) انظر القرارين ٢٤٠/٥٨ و ٣٧/٦٥؛ و A/65/68، الفقرات ٤٢ إلى ٤٥.

(٢٠٩) A/65/68، الفقرتان ٤٤ و ٤٥.

(٢١٠) A/61/65 و A/63/79 و A/65/68.

(٢١١) A/63/79، الفقرة ٥.

بين القطاعات[٢١٢]. ويمكن أن يكون اتباع نُهج تعاونية بين المنظمات الدولية المهتمة بالقضايا البحرية مفيدا في ذلك الصدد[٢١٣].

٢٧٦ - وفي سياق المناقشات التي دارت في إطار الفريق العامل التابع للجمعية العامة (انظر الفقرات ٥٧ إلى ٥٩)، حددت الوفود عددا من المجالات التي تحتاج إلى إجراء المزيد من الدراسات بشأنها[٢١٤]. فعلى سبيل المثال، أُشير إلى أن المعلومات الواردة عن الموائل والنظم الإيكولوجية الهشة لم تكن كافية في كثير من الأحيان وإلى وجود ثغرات واسعة في فهم عمليات المحيطات. واستدعى ذلك القيام برصد منتظم للنظم الطبيعية للمحيطات لإرساء أساس يُستند إليه لإجراء مقارنة بين التغيرات والاتجاهات، وتقديم معلومات قائمة على البراهين العلمية، إلى صانعي القرارات. وفي ذلك الصدد، قد يسهم وضع النماذج ذات الطابع التنبؤي في التغلب على بعض الثغرات القائمة في المعارف[٢١٥]. وقد تم التأكيد (A/65/69/Add.2) على ضرورة تعزيز عمليات المراقبة والرصد لحالة البيئة البحرية على الأمد الطويل مع إنشاء العملية المنتظمة (انظر الفقرات ٦٠ إلى ٦٥ أعلاه). وأُعرب أيضا عن ضرورة الارتقاء بالمعارف الرامية إلى معالجة مسائل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بوسائل منها تحديد الثغرات الراهنة في العلوم والسياسة العامة من أجل تعزيز الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي البحري والساحلي وحفظه وتعزيز فوائد العزل الطبيعي للكربون التي تعود عليه. وعلاوة على ذلك، وسعيا إلى تحسين الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية وزيادة مناعة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، سيتعين معالجة مسألة تحديد العوامل الأساسية المحركة لفقدان وتدمير النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.

٢٧٧ - وأكدت الدول النامية بما فيها أقل الدول نموا، والدول الأفريقية الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا على ضرورة أن تؤدي العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا إلى سد الثغرات المعرفية[٢١٦].

---

(٢١٢) A/56/121، الفقرتان ٣١ و ٣٢.

(٢١٣) A/65/68، الفقرة ٣٤.

(٢١٤) المرجع نفسه، الفقرة ٨٠ و A/61/65، المرفق الثاني.

(٢١٥) A/65/68، الفقرة ٣٢.

(٢١٦) سادت هذه المسألة المناقشات التي دارت بشأن جميع موضوعات العملية التشاورية غير الرسمية؛ انظر A/64/66، الفقرة ٤٨.

باء – التحديات

١ – تعيين الحدود البحرية

٢٧٨ – تحدّد الحدود البحرية الواضحة الترسيم المناطق التي تعود على الدول الساحلية، بحكم سيادتها أو حقوقها وولايتها السيادية، بالمنافع عن طريق استغلال مواردها البحرية الحية منها وغير الحية. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الحدود البحرية مسألة محورية لحماية البيئة البحرية واستغلال الموارد البحرية على نحو مستدام، لأنها تتيح إمكانية تحديد الدول الساحلية التي تتحمل المسؤوليات في ذلك الصدد. ولذلك تعد الحدود البحرية أحد العوامل الرئيسية الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة.

٢٧٩ – ويحدّد تعيين الحدود البحرية مدى المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، والتي تعد بدورها مهمة لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٨٠ – ولعل من شأن تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري الواقعة على بعد مسافة تتجاوز ٢٠٠ ميل بحري من خطوط الأساس، أن يضفي طابع التأكد على ممارسة الحقوق والولاية في المناطق الوطنية والدولية. لذا يعد عمل لجنة حدود الجرف القاري في ذلك السياق عملا مهما.

٢٨١ – ويشكّل الطابع التقني المعقد لعملية تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري تحديا ماثلا أمام العديد من الدول النامية التي لا تمتلك الموارد المالية أو الخبرة اللازمة للقيام بعمليات المسح المطلوبة وغيرها من الأعمال العلمية. وقد قدمت عدة دول، منها عدد من الدول النامية، طلبا إلى اللجنة وقدمت دول أخرى عديدة معلومات أولية تبيّن المواعيد التي تعتزم تلك الدول القيام فيها بتقديم طلباتها.

٢٨٢ – وحيثما تأخر تعيين الحدود البحرية، بموجب اتفاق، نتيجة لعوامل تاريخية أو صعوبات قانونية وسياسية، تنص المادتان ٧٤ و ٨٣ من الاتفاقية على أنه ”إذا تعذر التوصل إلى اتفاق في غضون فترة معقولة من الزمن، لجأت الدول المعنية إلى الإجراءات المنصوص عليها في الجزء الخامس عشر (من الاتفاقية). وفي انتظار التوصل إلى اتفاق [...]، تبذل الدول المعنية، بروح من التفاهم والتعاون، قصارى جهودها للدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طابع عملي، وتعمل خلال هذه الفترة الانتقالية، على عدم تعريض التوصل إلى الاتفاق النهائي للخطر أو إعاقته“.

٢٨٣ - ويتبين أن ضرورة الحصول على المعارف العلمية والتقنية المعقدة اللازمة لترسيم الحدود الخارجية للمناطق البحرية، وبخاصة الجرف القاري الموسّع، والتعقيدات السياسية والتاريخية المتعلقة بتعيين الحدود البحرية، تطرح في كثير من الأحيان تحديات جمة، ولا سيما أمام البلدان النامية. وسعيا إلى التصدي لهذه التحديات، ينبغي تشجيع بناء القدرات ووضع الآليات اللازمة، على الصعيدين الثنائي والإقليمي كليهما، بما يسهّل إجراء المفاوضات المتعلقة بالحدود.

٢ - التنفيذ والإنفاذ

٢٨٤ - لا تزال تلبية الحاجة إلى تعزيز تنفيذ الصكوك والسياسات القانونية والسياساتية الدولية المتعلقة بالمحيطات والبحار، وإنفاذها بفعالية تمثل تحديا أمام المجتمع الدولي. فبالرغم من أن نقص القدرات والمعارف التقنية يسهم في طرح هذه المسألة، فإن انعدام إرادة سياسية كافية ونقص التخطيط المتكامل الطويل الأجل عاملان يسهمان أيضا في ذلك.

٢٨٥ - وقد أثيرت تلك القضايا في عدة منتديات، منها المجالات البرنامجية في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية[٢١٧]. ومع أن دول العلم تتحمل المسؤولية الأولية عن كفالة تنفيذ هذه الصكوك وإنفاذها على نحو فعال، فقد أدت الدول الساحلية ودول الميناء دورا متزايدَ الأهمية بسبب عدم ممارسة بعض دول العلم رقابة فعالة على السفن التي تحمل علمها[٢١٨]. وفي ذلك الصدد، يمكن أن يشكّل عدم قيام دول العلم بفرض رقابة فعالة، تهديدا لسلامة الملاحة والبيئة البحرية ويمكن أن يؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد البحرية الحية.

٢٨٦ - وما فتئت المسائل المتعلقة بالتنفيذ والإنفاذ تحظى بنظر الجمعية العامة بشكل رئيسي في سياق قراراتها السنوية بشأن المحيطات وقانون البحار واستدامة مصائد الأسماك. وفي ذلك الصدد، أكدت الجمعية العامة، بموجب قراريها ٣٧/٦٥ و ٣٨/٦٥، على أهمية مشاركة الدول في الصكوك الحالية وتكثيف الجهود المبذولة في التنفيذ الفعال لهذه الصكوك عبر سبل منها ضمان فعالية الرقابة التي تمارسها دول العلم ودول الميناء واتخاذ تدابير ذات صلة بالأسواق والرصد والمراقبة والتتبع، بالإضافة إلى اتباع نهج حديثة مثل النهج التحوطي ونهج

---

(٢١٧) انظر، على سبيل المثال، جدول أعمال القرن ٢١، الفصل ١٧، الفقرات ١٧-٣٠ و ١٧-٤٥ و ١٧-٤٦ و ١٧-٥٠ و ١٧-٥٥ و ١٧-٧٩ و ١٧-٨٠ و ١٧-٨٣؛ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية (انظر الحاشية ٩ أعلاه)، الفصل الرابع، الفقرات ٣٠ إلى ٣٤ و ٤٤.

(٢١٨) انظر A/58/65، الفقرات ٨٥ إلى ٩٣ و A/59/62، الفقرات ١٥٠ إلى ١٥٥ و A/63/63، الفقرات ٢١٢ إلى ٢١٦.

النظم الإيكولوجية. وكررت أيضا تأكيد الضرورة الملحة للتعاون، بطرق من بينها بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية بما يكفل لجميع الدول، القدرة على تنفيذ الاتفاقية والاستفادة من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار والمشاركة الكاملة في المنتديات والعمليات العالمية والإقليمية التي تعالج المسائل المتصلة بالمحيطات وقانون البحار.

٢٨٧ - وتناول هذه المسائل أيضا كل من العملية التشاورية غير الرسمية[٢١٩] والفريق العامل[٢٢٠]. وقدم الأمين العام أيضاً إلى الجمعية العامة تقارير منتظمة بشأن المسائل المتعلقة بالتنفيذ والتطبيق[٢٢١]. ولدى معالجة تلك المسائل، تم إيلاء اهتمام خاص لضرورة دراسة دور ''الصلة الحقيقية'' في ما يتعلق بواجب دول العلم وتوضيحه لممارسة رقابة فعالة على السفن التي ترفع علمها[٢٢٢]. وفي عام ٢٠٠٣، بادر الأمين العام إلى تشكيل فرقة عمل مشتركة بين الوكالات استجابة للدعوات إلى إجراء تحقيق في أسباب عدم تقيد بعض السفن بالمقتضيات الدولية المتعلقة بسلامة السفن، وظروف العمل، وحفظ مصائد الأسماك وحماية البيئة البحرية[٢٢٣]. وعقدت المنظمة البحرية الدولية أيضاً اجتماعاً تشاورياً مخصصاً لكبار ممثلي المنظمات الدولية في عام ٢٠٠٥ بشأن موضوع ''الصلة الحقيقية'' (A/61/160).

٢٨٨ - ولتحسين عملية التنفيذ والتطبيق من جانب دول العلم، وافقت المنظمة البحرية الدولية، بموجب قراريها A.946 (23) و A.973 (24)، على خطة المراجعة الطوعية للدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية من أجل إجراء تقييم شامل وموضوعي لمدى فعالية الإجراءات التي تتبعها دول العلم لإدارة وتنفيذ الصكوك الإلزامية الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية والتي تغطيها خطة المراجعة. وفي عام ٢٠٠٩، أيدت جمعية المنظمة البحرية الدولية أيضاً مقرر مجلس المنظمة ووافقت على جعل خطة المراجعة خطة إلزامية ذات طابع مؤسسي ستطبق على نحو تدريجي من خلال البدء في عام ٢٠١٣ بإدخال تعديلات على صكوك المنظمة البحرية الدولية تدخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥[٢٢٤]. ووضعت صناعة النقل البحري أيضاً مبادئ توجيهية بشأن أداء دول العلم لتشجيع مشغلي

---

(٢١٩) انظر تقارير هذه الاجتماعات في الموقع التالي: www.un.org/Depts/los/consultative_process/consultative_process.htm.

(٢٢٠) انظر، على سبيل المثال، القرار ٦٨/٦٥، الفقرتان ١١ و ١٢ والفقرات ٤٢-٤٥؛ و A/64/66/Add.2، الفقرات ٢١٢-٢١٧.

(٢٢١) انظر، على سبيل المثال، A/58/65، الفقرات ٨٥-٩٣، و A/59/62، الفقرات ١٥٠-١٥٥.

(٢٢٢) انظر القرار ٢٤٠/٥٨، الفقرة ٢٨، والقرار ١٤/٥٨، الفقرة ٢٢، والقرار ٢٤/٥٩، الفقرة ٤١، والقرار ٢٥/٥٩، الفقرة ٣٠. انظر أيضاً A/59/122، الفقرة ١٠.

(٢٢٣) انظر A/59/63 و A/59/63/Corr.1 و A/AC.259/11.

(٢٢٤) انظر A/65/69/Add.2، الفقرتان ٧٣ و ٧٤.

السفن على النظر في أداء دولة علم ما والضغط على الدول لتنفيذ التحسينات التي قد تكون ضرورية، ولا سيما في ما يتعلق بسلامة الحياة في البحر، وحماية البيئة البحرية، وتوفير ظروف عمل وعيش مقبولة للبحارة[٢٢٥].

٢٨٩ - وفي ما يتعلق بتدابير دول الميناء، لا يزال عدد من الدول يواصل تنسيق أنشطته لكفالة سلامة الملاحة الدولية وأمنها في سياق المنظمات الإقليمية المعنية بالمراقبة من جانب دول الميناء، ويشمل ذلك تنظيم حملات تفتيش مركزة مشتركة لضمان الامتثال لمعايير السلامة والمعايير الأمنية والبيئية الدولية، بما في ذلك توفير ظروف العيش والعمل الملائمة[٢٢٦]. إلا أنه ثمة حاجة عموماً لمواءمة الإجراءات، وتبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف النظم، مع مراعاة الاختلافات الإقليمية، والسعي في الوقت نفسه للتوصل إلى إجراء موحد[٢٢٧].

٢٩٠ - وفي سياق مصائد الأسماك، واصلت الجمعية العامة الحث على تعزيز الإجراءات الرامية إلى القضاء على صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم من جانب السفن التي ترفع ''أعلام الملاءمة''، واشتراط إثبات وجود ''صلة حقيقية'' بين الدول وسفن الصيد التي ترفع علمها، وإيضاح دور ''الصلة الحقيقية'' في ما يتعلق بواجب الدول ممارسة رقابة فعالة على هذه السفن[٢٢٨]. وحثت الجمعية العامة أيضا مؤخراً الدول التي تتبع نظام السجلات المفتوحة على ممارسة رقابة فعالة على جميع سفن الصيد التي ترفع علمها، على نحو ما يقتضيه القانون الدولي، أو وقف العمل بنظام السجلات المفتوحة لسفن الصيد[٢٢٩].

٢٩١ - وفي ذلك الصدد، تعمل منظمة الأغذية والزراعة على إعداد سجل عالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين، يتوخى منه أن يكون مستودعاً عالمياً معداً لتوفير تحديد موثوق فيه للسفن المأذون لها بالانخراط في نشاط الصيد أو أي نشاط يتصل به[٢٣٠].

---

(٢٢٥) انظر A/59/62، الفقرات ١٥٠-١٥٥. ويمكن الاطلاع على هذه المبادئ التوجيهية على الموقع التالي: www.marisec.org/flag-performance.pdf.

(٢٢٦) يوجد حالياً تسعة اتفاقات إقليمية قائمة بشأن المراقبة من جانب دول الميناء (لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الشبكي للمنظمة البحرية الدولية: www.imo.org/home.asp).

(٢٢٧) انظر A/63/63، الفقرتان ١٩٦ و ١٩٧.

(٢٢٨) انظر، على سبيل المثال، القرار ٧٢/٦٤، الفقرة ٥٣.

(٢٢٩) القرار ٣٨/٦٥، الفقرة ٤٨.

(٢٣٠) منظمة الأغذية والزراعة، حالة مصائد الأسماك وتربية المائيات في العالم لعام ٢٠١٠، (روما، ٢٠١٠). انظر أيضا تقرير منظمة الأغذية والزراعة FIRO/R956.

وستجري منظمة الأغذية والزراعة أيضاً مشاورة تقنية في أيار/مايو ٢٠١١ لوضع مبادئ توجيهية بشأن أداء دول العلم[٢٣١].

٢٩٢ - وستساعد هذه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي على معالجة الثغرات التي تشوب الإطار القانوني والمتعلق بالسياسات القائم وتحسين إدارة المحيطات عموماً. إلا أن ثمة حاجة لتعزيز التعاون والتنسيق في ما يتعلق بالتنفيذ والتطبيق بطرق منها المشاركة النشطة في الهيئات الإقليمية، وتبادل المعلومات، والبرامج المشتركة، وتحسين بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا.

٣ - بناء القدرات

٢٩٣ - لمجال بناء القدرات طابع شامل لعدة قطاعات وأهمية بالنسبة للمسائل المتعلقة بالمحيطات وبقانون البحار معترف بها على نطاق واسع[٢٣٢]، لا سيما وأن العديد من احتياجات الدول ذات صلة بأكثر من مجال أو قطاع من مجالات وقطاعات المحيطات وقانون البحار[٢٣٣]. وشددت الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٦٥ على ضرورة كفالة قدرة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وكذلك الدول الأفريقية الساحلية، عن طريق بناء القدرات، على تنفيذ الاتفاقية والاستفادة من التنمية المستدامة للمحيطات والبحار. وفي الاجتماع الحادي عشر للعملية التشاورية غير الرسمية، أكدت عدة وفود أن أنشطة بناء القدرات ينبغي أن تهدف إلى تطوير القدرات من أجل المشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما في مصائد الأسماك المستدامة، وينبغي ألا تقتصر على تنفيذ الالتزامات الدولية[٢٣٤].

٢٩٤ - وكان واضعو الاتفاقية يدركون تماماً الحاجة إلى بناء القدرات، لا سيما في غياب أي صندوق أو برنامج للمساعدة كجزء من الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، تشترط الاتفاقية، في جزئها الرابع عشر المتعلق بتطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها، أن تنهض الدول بتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية البحرية للدول النامية في ما يتعلق باستكشاف الموارد البحرية واستغلالها وحفظها وإدارتها، وحماية البيئة البحرية والأبحاث العلمية البحرية وغيرها من الأنشطة في مجال البيئة البحرية، بما يتفق مع الاتفاقية، من أجل الإسراع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية.

---

(٢٣١) انظر ftp://ftp.fao.org/FI/DOCUMENT?tc-fsp/2011/default.htm.

(٢٣٢) A/64/66، الفقرة ١٥٥.

(٢٣٣) A/65/69، الفقرات ٣٣-٩٤.

(٢٣٤) A/65/164، الفقرة ١٢.

٢٩٥ - ويحدد الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ لكل من المجالات البرنامجية السبعة ١٢ اقتراحاً معيناً بشأن بناء القدرات والتمويل وتقدير التكاليف، والوسائل العلمية والتكنولوجية، وتنمية الموارد البشرية. وقد قدم الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠٠١ (A/56/58) اعتبارات تفصيلية عن بناء القدرات في إطار كل مجال من المجالات البرنامجية الواردة في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١. ويتناول الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون وبناء القدرات. ويشدد أيضاً على دعم بناء القدرات المحلية وتعزيز الشراكات التكنولوجية الطويلة الأجل بين حائزي التكنولوجيات السليمة بيئياً ومستخدميها المحتملين.

٢٩٦ - وخُصص الفصل ٣٧ من جدول أعمال القرن ٢١ بالكامل لبناء القدرات، وأكد مؤتمر القمة العالمي من جديد أولوية بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة[٢٣٥]. وترد الحاجة إلى بناء القدرات لا سيما بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص في خطة عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس التي أعقبت ذلك. وجرى تسليط الضوء على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في إعلان الأمم المتحدة للألفية. ومن النتائج ذات الصلة الأحدث عهداً إعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ بشأن تمويل التنمية وبرنامج عمل أكرا.

٢٩٧ - وعلى المستوى القطاعي، يجري تنفيذ عدد من الأنشطة والمبادرات في مجال بناء القدرات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي (A/65/69). فعلى سبيل المثال، في ما يتعلق بنظم الإنذار المبكر (انظر أيضاً الفقرتين ٢١٩ و ٢٢٠)، تنظم اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية عمليات إنشاء وتحديث محطات قياس مستوى سطح البحر في بلدان عديدة من المحيط الهندي والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي والبحر الأبيض المتوسط، وتوفر بوابة بيانات بشأن رصد محطات قياس مستوى سطح البحر[٢٣٦]. وقد اتخذت مبادرات عديدة لتنمية القدرات في ما يتصل بالنظام العالمي لرصد المحيطات والنظام العالمي لمراقبة مستوى سطح البحر، بما في ذلك الملاحظات والتحليلات والزيارات الفنية المتعلقة بقياس مستوى سطح البحر. ومن خلال إبرام اتفاق مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تتيح اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية للدول الأعضاء إمكانية الوصول في الوقت الحقيقي إلى محطات رصد الزلازل للمنظمة لأغراض التحذير من أمواج تسونامي[٢٣٧].

---

(٢٣٥) انظر مرفق البيئة العالمي (2003) "Strategic approach to enhance capacity-building"، متاح على الموقع التالي: www.gefweb.org.

(٢٣٦) متاح على الموقع التالي: www.ioc-sealevelmonitoring.org.

(٢٣٧) انظر www.ctbto.org/press-centre/press-releases/2010/unesco-and-ctbto-sign-agreementto-enhance-disaster-mitigation-effortstand-capacity-building-in-developingcountries/?Fsize=vpogxnflwhj.

٢٩٨ - ولم يجر أي تقييم شامل على الصعيد العالمي لاحتياجات الدول في مجال بناء القدرات المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار[٢٣٨]. وقدم الأمين العام في تقارير سابقة معلومات بشأن الاحتياجات المتصلة بالعلوم والتكنولوجيا البحرية[٢٣٩]. وسلطت الجمعية العامة الضوء أيضاً، في تقريرها المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ (A/65/164)، على احتياجات الدول المستمرة في مجال بناء القدرات من أجل القيام بأمور منها التنسيق الشامل لعدة قطاعات والمتعدد المستويات، وسهولة الوصول إلى البيانات، والبنى التحتية، والتكنولوجيا والمعدات، ورسم خرائط المحيطات، وتعيين الحدود البحرية وترسيمها، وتنمية القدرات البشرية، والاحتياجات من الموارد المالية، والقدرة على الإنفاذ والاحتياجات المتعلقة بالاستخدامات المستدامة الأخرى للمحيطات. وعلاوة على ذلك، نوقشت في جميع الاجتماعات التي عقدتها العملية التشاورية غير الرسمية الحاجة إلى بناء القدرات وحُددت الثغرات في مجال القدرات في ما يتعلق بالأبحاث العلمية البحرية؛ ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً المرتبطة بحفظ الموارد البحرية وتنميتها واستغلالها بصورة مستدامة، بما في ذلك الموارد الجينية البحرية؛ ومصائد الأسماك المستدامة؛ وتطوير الخدمات الهيدروغرافية وتحسينها، بما في ذلك الانتقال إلى الخرائط الملاحية الإلكترونية؛ وتحسين التكنولوجيات والقدرات لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها كل من الأمن البحري والسلامة البحرية.

٢٩٩ - وخلال المناقشات التي جرت بشأن مسألة بناء القدرات في إطار العملية التشاورية غير الرسمية، تم تحديد عدد من التحديات في مجال تنفيذ أنشطة بناء القدرات ومبادراتها[٢٤٠]. وعلى سبيل المثال، جرى التشديد على أن تقييم الاحتياجات يكتسب أهمية حاسمة لتحديد الأولويات ويعتبر أساسياً لتصميم برامج لبناء القدرات تعكس الظروف والأولويات الخاصة للبلدان المستفيدة منها، وعلى أنه يتعين أن يشمل ذلك البناء القدرات المالية والقدرات المتعلقة بالموارد البشرية والقدرات المؤسسية والعلمية، وأن يكون مستداماً.

٣٠٠ - وتم كذلك تحديد فرص المضي قدماً، بما في ذلك تشجيع بناء القدرات من خلال إنشاء المراكز الوطنية والإقليمية للأبحاث التكنولوجية والعلمية وتعزيزها، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية، والتركيز على توثيق التعاون في ما بين بلدان الجنوب كوسيلة مبتكرة لبناء القدرات والآليات التعاونية.

---

(٢٣٨) A/65/69، الفقرة ٣٣.

(٢٣٩) A/45/563 و A/45/712 و A/46/722 و A/56/58.

(٢٤٠) انظر A/65/164 و A/65/69، الفقرة ٥٦.

٣٠١ - ولاحظ الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (A/CONF.216/PC/7) أن تعزيز التعاون الدولي سوف يكون حيوياً لمواجهة التحديات الحالية والمستجدة في مجال التنمية المستدامة التي سوف تشمل تبادل المعارف وبناء القدرات المؤسسية وتبادل التكنولوجيا وتوفير التمويل المبتكر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

٤ - الإدارة المتكاملة للمحيطات والبحار

٣٠٢ - في السنوات الأخيرة، تزايد الإقرار الدولي بضرورة إدارة الأنشطة البشرية التي لديها تأثير على البيئة البحرية ونظمها الإيكولوجية على نحو متكامل وشامل لعدة قطاعات بغية تعزيز التنمية المستدامة للمحيطات والبحار ومواردها.

٣٠٣ - وأقر جدول أعمال القرن ٢١، في الفقرة ١٧-١، بأن الطبيعة المتكاملة للبيئة البحرية تتطلب اتباع نهج تجاه إدارة المناطق البحرية والساحلية وتنميتها، على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، بحيث تكون نهجاً متكاملة في مضمونها ووقائية وتوقعية في نطاقها. ونص جدول أعمال القرن ٢١ أيضاً، في الفقرات ١٧-٣ إلى ١٧-١٧، على أن تقوم الدول الساحلية بإنشاء نظام إدارة متكاملة للمحيطات لكفالة الانتفاع المستدام من الموارد البحرية والتنمية الرشيدة للصناعات البحرية. وبموجب الفقرة ٣٠ (هـ) من خطة جوهانسبرغ التنفيذية، تلتزم الدول بتعزيز الإدارة المتكاملة المتعددة التخصصات والقطاعات للمحيطات والمناطق الساحلية على الصعيد الوطني وتوفير المساعدة للدول الساحلية على وضع سياسات وآليات تحقيقا لتلك الغاية. وبموجب الفقرتين ٣٠ (د) و ٣٢ (ج) من الخطة نفسها، تلتزم الدول أيضاً بتشجيع التطبيق بحلول عام ٢٠١٠ للنهج القائم على النظم الإيكولوجية، وتنمية مختلف النهج والأدوات وتيسير استخدامها، بما في ذلك نهج النظم الإيكولوجية، وإدماج إدارة المناطق البحرية والساحلية في القطاعات الرئيسية لتعزيز حفظ المحيطات وإدارتها.

٣٠٤ - ونظرت العملية التشاورية غير الرسمية في الإدارة المتكاملة للمحيطات ونهج النظم الإيكولوجية في جلستها الرابعة وجلستها السابعة على التوالي[٢٤١]. وتناولت الجمعية العامة لاحقاً تلك المسائل في قرارها السنوي بشأن المحيطات وقانون البحار. وشددت الجمعية العامة بوجه خاص على أهمية المنظمات والترتيبات الإقليمية للتعاون والتنسيق في الإدارة المتكاملة للمحيطات، بما في ذلك حيث توجد تتناول هياكل إقليمية مستقلة تتناول مختلف

(٢٤١) انظر A/58/95 و A/61/156.

جوانب إدارة المحيطات[٢٤٢]. ودأبت الجمعية العامة على دعوة الدول إلى النظر في العناصر التوافقية بشأن نهج النظم الإيكولوجية الناشئة عن العملية التشاورية غير الرسمية[٢٤٣]. وأيدت الجمعية العامة أيضاً التوصيات الصادرة عن الفريق العامل المتصلة بالتعاون والتنسيق من أجل اتباع الإدارة المتكاملة للمحيطات ونهج النظم الإيكولوجية في ما يتصل بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية[٢٤٤].

٣٠٥ - وشجعت الجمعية العامة الدول أيضاً، في قراراتها السنوية بشأن مصائد الأسماك المستدامة، على تطبيق نهج للنظم الإيكولوجية بحلول عام ٢٠١٠، وقامت في جملة أمور بحث المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على إدماج نهج النظم الإيكولوجية في تدابيرها[٢٤٥].

٣٠٦ - وبحث عدد من المنتديات والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، في الإدارة المتكاملة ونهج النظم الإيكولوجية وبادرت إلى النهوض بها. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ظل العمل جارياً في سياق منظمات البحار الإقليمية والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة لتنفيذ الإدارة المتكاملة ونهج النظم الإيكولوجية. وتقدم التقارير السنوية للأمين العام معلومات بشأن التطورات ذات الصلة في تلك المنتديات.

٣٠٧ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال تطوير وتنفيذ الإدارة المتكاملة للمحيطات ونهج النظم الإيكولوجية يطرحان تحديات، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية[٢٤٦].

---

(٢٤٢) انظر القرارات ١٤١/٥٧ و ٢٤/٥٩ و ٣٠/٦٠ و ٢٢٢/٦١ و ٢١٥/٦٢ و ١١١/٦٣ و ٧١/٦٤ و ٣٧/٦٥.

(٢٤٣) انظر القرارات ٢٢٢/٦١، الفقرة ١١٩؛ ٢١٥/٦٢، الفقرة ٩٩؛ ١١١/٦٣، الفقرة ١١٧؛ ٧١/٦٤، الفقرة ١٣٤؛ ٣٧/٦٥، الفقرة ١٥٣.

(٢٤٤) القرار ٣٧/٦٥، الفقرة ١٦٢. انظر أيضاً A/65/68، الفقرة ١٣.

(٢٤٥) انظر القرارات ١٧٧/٦٢، الفقرتان ٨٥ و ٩٣؛ ١١٢/٦٣، الفقرات ٨٩ و ٩٣ و ٩٨؛ ٧٢/٦٤، الفقرات ٩٧ و ١٠١ و ١٠٧.

(٢٤٦) انظر A/61/156، الفقرة ٩٤.

٣٠٨ - وتطرح الولايات والنهج القطاعية الحالية لمعالجة آثار الأنشطة البشرية على البيئة البحرية صعوبات في مجال تطبيق نهج متعدد القطاعات والأبعاد على الحماية الفعلية للبيئة البحرية والاستخدام المستدام لمواردها. ومن المعوقات الأخرى محدودية القدرات وتضارب الأولويات والسياسات[٢٤٧]. وجرى التأكيد بشكل خاص على الحاجة إلى بناء قدرات الدول النامية، لا سيما في ما يتعلق بالأبحاث العلمية البحرية ونقل التكنولوجيا[٢٤٨].

٣٠٩ - وسيكون تعزيز التعاون والتنسيق الشاملين لعدة قطاعات مفيدا، ولا سيما بغية تقييم الآثار التراكمية للأنشطة البشرية على البيئة البحرية[٢٤٩] والاحتياجات في مجال بناء القدرات ومعالجتها من أجل إدارة متكاملة للمحيطات والبحار.

٥ - الضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية

٣١٠ - الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة بشكل كبير للتهديدات البيئية العالمية بسبب صغر حجمها، وطابعها المتسم بشدة التجزؤ، وبعدها، والطوبوغرافيا المنبسطة الخاصة بها، وفرادتها الإيكولوجية، ومواردها المحدودة، وشدة تعرضها للأخطار الطبيعية. ووفقاً لمؤشر الضعف البيئي الذي وضعه كل من لجنة العلوم التطبيقية الأرضية لجنوب المحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائهما في عام ١٩٩٩، فإن مستوى الضعف البيئي أعلى أو أسوأ بالنسبة إلى ٢٧ من أصل ٣٣ دولة جزرية صغيرة نامية تتوافر بشأنها البيانات مقارنة بمتوسط جميع البلدان الأقل نمواً وقد زاد أو تدهور منذ عام ٢٠٠٥. ويستند هذا المؤشر إلى ٥٠ مؤشراً تشمل المخاطر الطبيعية والبشرية، والقدرة على التكيف، وسلامة النظم الإيكولوجية. ويتفاقم الضعف البيئي للدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب الضعف المكتسب أي أن الأضرار التي لحقت بها في الماضي تؤدي إلى زيادة ضعفها مستقبلاً.

٣١١ - ويشكل تغير المناخ وما يترتب عليه من ارتفاع في مستوى سطح البحر تهديداً لوجود العديد من الدول الجزرية المرجانية المنخفضة، ويثير بالغ القلق لدى جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما بسبب قدراتها البشرية والتكنولوجية المحدودة على تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها (انظر الفرع الثالث، دال).

٣١٢ - ولتحمض المحيطات وتدمير الشعب المرجانية، ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للتنوع البيولوجي وتكيف النظم الإيكولوجية، عواقب وخيمة على جميع جوانب الحياة عملياً في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الأمر الذي يهدد الأرصدة السمكية والأمن الغذائي، وسبل العيش، والسلامة الإيكولوجية للمناطق الساحلية.

---

(٢٤٧) انظر A/57/57، الفقرة ٦٤٩ و A/61/156، الفقرة ٧٨.

(٢٤٨) انظر A/61/156، الفقرتان ٣٤ و ٧٤.

(٢٤٩) المرجع نفسه، الفقرة ٣٠.

٣١٣ - ويواصل التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، والحوادث البحرية، وإدارة النفايات إدارة غير مناسبة، وتصريف مياه صابورة السفن، في جملة أمور، التسبب بتدهور بيئي شديد في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويشمل ذلك تبييض المرجان، وتلوث الموارد البحرية الحية، واضطراب النظم الإيكولوجية. وفضلاً عن ذلك، يهدد التلوث بالفعل إمدادات المياه العذبة الشحيحة أصلاً ويؤثر في نوعية المياه العذبة والساحلية. ويشكل انتقال المواد الكيميائية الضارة عبر الحدود مدعاة قلق بشكل خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب هشاشة نظمها الإيكولوجية الساحلية والبحرية وافتقارها إلى قدرات الرصد والإنفاذ.

٣١٤ - ومن التهديدات الناشئة التي تحدق بالتنوع البيولوجي في الدول الجزرية الصغيرة النامية التهديد الذي يتمثل في الأنواع الدخيلة الغازية الناجمة عن التحركات عبر الحدود. ولهذه الأنواع الدخيلة الغازية آثار جسيمة على النظم الإيكولوجية وهي تمثل سبباً رئيسياً لانقراض الأنواع. والجزر أكثر تعرضاً لغزوات الأنواع الدخيلة بسبب انعدام الأنواع المنافسة الطبيعية والضواري التي تتحكم بالسكان في نظمهم الإيكولوجية الأصلية.

٦ - النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية

٣١٥ - أولى المجتمع الدولي اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة للحاجة إلى معالجة آثار عدد من الأنشطة على النظم الإيكولوجية والمعالم البحرية التي تعتبر هشة و/أو ذات أهمية إيكولوجية أو بيولوجية.

٣١٦ - وتقدم شتى تقارير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار[٢٥٠] وعن مسائل مصائد الأسماك (A/59/298، على سبيل المثال) معلومات عن النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ورغم أنه قد يكون هناك تعاريف مختلفة للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة، فإن الضعف تابع للخصائص المادية المحددة، وكذلك الإيكولوجية للمنطقة. وفي هذا الصدد، فإن النظم الإيكولوجية التي لا تعتبر عموما ضعيفة قد تعتبر ضعيفة في مواقع محددة. وتقضي الفقرة ٥ من المادة ١٩٤ من الاتفاقية بأن تقوم الدول باتخاذ التدابير الضرورية لحماية النظم الإيكولوجية النادرة أو السريعة التأثر وكذلك موائل الأنواع المستنزفة أو المهددة أو المعرضة لخطر الزوال وغيرها من أشكال الحياة البحرية والحفاظ عليها. وتشمل النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية مناطق سرء السمك وحضانته، والشعاب المرجانية في المياه الباردة، والجبال البحرية، وشتى المعالم

(٢٥٠) A/58/65 و A/59/62 و A/60/63/Add.1.

المرتبطة بالمناطق القطبية، والمنافث الحرارية المائية، وخنادق أعماق البحار والأخاديد المغمورة، والمرتفعات المتطاولة المحيطية[٢٥١].

٣١٧ - وأكد جدول أعمال القرن ٢١ في الفقرة ١٧-٤٦ منه على ضرورة حماية واستعادة الأنواع البحرية المهددة بالانقراض والحفاظ على الموائل وغيرها من المناطق الحساسة من الناحية الإيكولوجية. وفي مؤتمر القمة العالمي، التزمت الدول بالحفاظ على إنتاجية المناطق البحرية والساحلية الهامة والضعيفة وعلى التنوع البيولوجي فيها، بما في ذلك في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية الوطنية وخارجها[٢٥٢].

٣١٨ - وتواصل الجمعية العامة معالجة المسائل ذات الصلة بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة والمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية، كما أنها تتلقى المساعدة أيضا من العملية التشاورية غير الرسمية والفريق العامل (انظر الفقرتين ١٢٢ و ١٢٣ أعلاه). وتقوم الجمعية العامة في سياق قراراتها بشأن المحيطات وقانون البحار بإعادة الإعراب سنويا عن قلقها إزاء التأثيرات الضارة الناجمة عن بعض الأنشطة البشرية على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي، ولا سيما على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، بما في ذلك المرجانيات (انظر الفقرات من ٣٣٣ إلى ٣٣٩). وقد تشمل هذه الأنشطة الاستغلال المفرط للموارد البحرية الحية، واتباع الممارسات المدمرة، والتأثيرات المادية للسفن، وجلب أنواع غريبة دخيلة والتلوث البحري من جميع المصادر، بما فيها المصادر البرية أو السفن، وبخاصة عن طريق التفريغ غير القانوني للنفط والمواد الضارة الأخرى أو تسربها وضياع أو ترك معدات الصيد وإلقاء النفايات الخطرة، مثل المواد المشعة والنفايات النووية والمواد الكيميائية الخطرة، بصورة غير قانونية أو تسربها. وتواصل الجمعية العامة أيضا إعادة التأكيد على ضرورة مواصلة الدول لجهودها من أجل تطوير وتيسير استعمال مختلف النهج والأدوات لحفظ وإدارة النظم الإيكولوجية البحرية الهش[٢٥٣].

٣١٩ - وكذلك تعمل المنظمات والهيئات والمبادرات الدولية والإقليمية الأخرى من أجل معالجة هذه القضايا[٢٥٤]. فعلى سبيل المثال، خلصت مبادرة تعداد الكائنات البحرية الحية،

---

(٢٥١) A/58/65، الفقرات من ١٧٢ إلى ١٨٣.

(٢٥٢) خطة جوهانسبرغ التنفيذية، الفقرة ٣٢ (أ).

(٢٥٣) الفقرة ٧٢ من القرار ٢٤/٥٩، والفقرة ٧٤ من القرار ٣٠/٦٠، والفقرة ٩٧ من القرار ٢٢٢/٦١، والفقرة ١١١ من القرار ٢١٥/٦٢، والفقرة ١٣٤ من القرار ١١١/٦٣، والفقرة ١٥٣ من القرار ٧١/٦٤، والفقرة ١٧٧ من القرار ٣٧/٦٥.

(٢٥٤) انظر على سبيل المثال A/60/63/Add.1، الفقرات من ٢٢٦ إلى ٣٠٤، و A/64/66/Add.2، و A/64/66/Add.2.

وهي مبادرة للبحوث الدولية تسعى إلى تعميق المعرفة بالحياة البحرية وفهمها، بما في ذلك المعرفة المتعلقة بالجبال البحرية[٢٥٥]، إلى جملة أمور منها أن أشد التأثيرات في أعماق البحار تأتي حاليا من مصائد الأسماك ومن استخراج الهيدروكربونات والمعادن، في حين أنه يرجح أن يكون لتغير المناخ أكبر تأثير في المستقبل[٢٥٦].

٣٢٠ - ومن بين التحديات التي تواجه الحماية الفعالة للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة والمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية أنه ليس هناك حتى الآن سوى معلومات محدودة عن مواقع عدد من المعالم والنظم الإيكولوجية والمناطق تحت الماء، وعن أدائها وسرعة تأثرها بالأخطار وقدرتها على التكيف. ويعيق ذلك التحدي، إلى جانب النهج القطاعي المتبع حاليا لإدارة الآثار الناجمة عن الأنشطة البشرية على البيئة البحرية، تحديد وحماية النظم البيئية الهشة والمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية.

٣٢١ - وقد يساعد وضع منهجية مشتركة لتحديد هذه المناطق على إحراز تقدم نحو تحقيق خطة جوهانسبرغ التنفيذية لعام ٢٠١٢[٢٥٧]. وتعد زيادة التعاون الشامل لعدة قطاعات والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية ضرورية من أجل التصدي بفعالية للآثار التراكمية للأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والمناطق ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية، ولا سيما بهدف تحديد هذه المناطق ووضع التدابير الإدارية المرتبطة بها بطريقة متماسكة ومنسقة.

٧ - الجرائم المرتكبة في البحر

٣٢٢ - يشكل النقل البحري الدولي أكثر من ٩٠ في المائة من التجارة العالمية، وهو بالتالي أساس حيوي للتنمية المستدامة[٢٥٨]. وتعد سيادة القانون في المحيطات أمرا ضروريا للحفاظ على محيطات سليمة وآمنة وتيسير التنمية المستدامة. ويعزز وجود إطار فعال لسيادة القانون التنمية لأنه يدعم ويمكّن الأمن والاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وهو يهيئ بالتالي أجواء الثقة اللازمة للاستثمار والتجارة ويعززها.

---

(٢٥٥) انظر www.coml.org/projects/projects.

(٢٥٦) تعداد الكائنات البحرية الحية، ''النتائج العلمية لدعم الاستخدام المستدام للحياة البحرية وحفظها: موجز تعداد الكائنات البحرية الحية المقدم إلى صانعي القرارات'' (٢٠١١).

(٢٥٧) انظر A/65/68، الفقرة ١٨.

(٢٥٨) انظر www.marisec.org/shippingfacts/worldtrade/ و www.imo.org/OurWork/HumanElement/Pages/Default.aspx.

٣٢٣ - وقد تعرض الجرائم المرتكبة في البحر مصالح الدول للخطر، ولا سيما الدول الساحلية، وكذلك الأمن الجماعي. وكثيرا ما يكون لها تأثير في سلامة وأمن الملاحة البحرية، بما في ذلك إمكانية التسبب في التعطيل الخطير للتجارة والملاحة، وإلحاق خسائر مالية بأصحاب السفن، وزيادة أقساط التأمين وتكاليف الأمن، وارتفاع التكاليف التي يتحملها المستهلكون والمنتجون. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر هذه الجرائم سلبا في البيئة البحرية وأمن الطاقة[٢٥٩]. وتشكل هذه الجرائم أيضا تهديدا لرفاه البحارة وإمكانية استقدامهم إذ أنها قد تسفر عن وقوع خسائر في الأرواح وأضرار بدنية في صفوف البحارة أو عن عمليات أخذهم رهائن[٢٦٠]. وفي بعض الحالات، قد تتضرر أيضا حياة وسبل عيش الصيادين[٢٦١].

٣٢٤ - وكثيرا ما تكون الجرائم في البحر ذات طبيعة عابرة للحدود الوطنية، ويمكن أن تشمل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص عن طريق البحر، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وأسلحة الدمار الشامل، والقرصنة والسلب المسلح في البحر، والتهريب والأعمال الإرهابية المرتكبة ضد النقل البحري والمنشآت على المياه الساحلية والمصالح البحرية الأخرى، فضلا عن التدمير المقصود/العمد للكابلات البحرية المصنوعة من الألياف الضوئية. وقد تشمل أيضا إلحاق الضرر المقصود وغير المشروع بالبيئة البحرية، بما في ذلك إلقاء النفايات وتصريف الملوثات من السفن بشكل غير قانوني وصيد السمك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلَّغ عنه[٢٦٢].

٣٢٥ - وهناك عدد من الصكوك الدولية والإقليمية التي تتناول الجرائم التي ترتكب في البحر. ويجري أيضا الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات بهدف مساعدة الدول في جهودها الرامية إلى مكافحة مختلف الجرائم في البحر بعدة سبل منها، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويشارك الاتحاد الأفريقي ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي من بين جهات أخرى، في بناء القدرات بما في ذلك من خلال عقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل، وتعزيز القدرات القضائية لعدد من الدول[٢٦٣]. ويجري أيضا الاضطلاع بمبادرات ثنائية لتطوير القدرات في مجالي الموارد البشرية والهياكل الأساسية[٢٦٤].

---

(٢٥٩) القرار ٣٧/٦٥، الديباجة.

(٢٦٠) انظر A/63/63، الفقرة ٥٤.

(٢٦١) انظر A/65/69/Add.2، الفقرة ٨٧.

(٢٦٢) انظر القرار ٣٧/٦٥، الديباجة والفقرة ٨٢ و A/63/63، الفقرات من ٣٩ إلى ١٦٠.

(٢٦٣) انظر A/65/69/Add.2، الفقرات من ٩٥ إلى ١٠١؛ و A/64/66/Add.1، الفقرات من ١٠٨ إلى ١١٠ والفقرة ١٢٩.

(٢٦٤) انظر A/63/63، الفقرة ١٣٥.

٣٢٦ - غير أنه لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات. ويشمل ذلك تعزيز فعالية الإطار القانوني الدولي ودعوة الدول إلى القيام بجملة أمور منها اتخاذ التدابير المناسبة من أجل ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقات التي تكون طرفا فيها. ويشمل أيضا تعزيز تنفيذ تدابير الأمن البحري؛ وتعزيز بناء القدرات؛ وتحسين التعاون والتنسيق في ما يتعلق بالأمن البحري[٢٦٥].

جيم - المسائل المستجدة

١ - الموارد الجينية البحرية

٣٢٧ - لا توفر المحيطات خزانا كبيرا من الكائنات الحية الفريدة ذات الإمكانات الكبيرة في ما يتعلق بتطوير المنتجات التي تعود بالنفع على المجتمع البشري فحسب، وإنما أيضا في ما يتعلق بزيادة معرفتنا وفهمنا للنظم الإيكولوجية للأرض ولتاريخ الحياة على الأرض. وتضطلع الكائنات الحية البحرية، بما في ذلك الجينات، بدور رئيسي في خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها المحيطات. فعلى سبيل المثال، تساهم الطحالب البحرية المجهرية العالقة في إنتاجية المحيطات بنسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من حيث امتصاص الكربون وتوليد الأكسجين على السواء. ولما كانت الكائنات العضوية المجهرية البحرية عناصر رئيسية في الدورة الغذائية حيث تقوم مقام العوامل المحللة، فإنها تؤدي أيضا دورا جوهريا في تحليل السموم وغيرها من الملوثات سواء منها ما هو من أصل طبيعي أو من صنع الإنسان. وهي أيضا ضرورية للحفاظ على استمرار التنوع البيولوجي البحري حيث يوفر التنوع الجيني آلية تمكن مجموعات الكائنات من التكيف مع بيئاتها المتغيرة باستمرار. وهناك من ثم ترابط يتسم بالحساسية بين التنوع البيولوجي والتنوع الجيني. والكائنات العضوية المجهرية البحرية، التي يجري استخدامها في طائفة واسعة من القطاعات والتطبيقات، بما في ذلك الرعاية الصحية والتغذية وتربية المائيات، والإصلاح البيولوجي، والصناعة، تقدم أيضا وعودا كبيرة في ما يتعلق بتطوير منتجات لعلاج أمراض مثل السرطان، وإيجاد تكنولوجيات وعمليات صناعية أنظف وفعالة من حيث التكلفة، وبشكل أعم، تحسين رفاه الإنسان[٢٦٦].

٣٢٨ - وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في عام ٢٠٠٢، التزمت الدول بجملة أمور منها، التفاوض، ضمن إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، على نظام دولي لتشجيع وصون التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. وشجعت أيضا على الاختتام

---

(٢٦٥) القرار ٣٧/٦٥، الفقرات ٨٦ و ٨٩ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠١ و ١٠٥ و ١١٧ و ١١٩.

(٢٦٦) A/62/66، الفقرات من ١٥٧ إلى ١٦٨.

الناجح للعمليات القائمة في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وفي الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالمادة ٨ (ي) والأحكام ذات الصلة من اتفاقية التنوع البيولوجي. والتزمت كذلك بتشجع التدابير العملية المتعلقة بالوصول إلى النتائج والمنافع المترتبة على التكنولوجيات الأحيائية التي تستند إلى الموارد الجينية، وفقا للمادتين ١٥ و ١٩ من اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك بطرق تتضمن الاضطلاع بالتعاون العلمي والتقني المعزز في مجال التكنولوجيا والأمن الأحيائيين، بما في ذلك تبادل الخبراء وتدريب الموارد البشرية واستحداث القدرات المؤسسية ذات الوجهة البحثية[٢٦٧].

٣٢٩ - وأبرزت أهمية الموارد الجينية البحرية في تحقيق التنمية المستدامة في تقارير الأمين العام السابقة (انظر، على وجه الخصوص، A/60/63/Add.1 و A/62/66 و A/62/66/Add.2 و A/64/66/Add.2)، وفي الاجتماع الثامن للعملية التشاورية غير الرسمية (انظر A/62/169)، الذي ركز مناقشاته على هذا الموضوع، وفي اجتماعات الفريق العامل (انظر A/61/65 و A/63/79 و A/65/68). واستنادا إلى المناقشات التي أجريت في تلك الاجتماعات، تسلم الجمعية العامة بشكل مستمر منذ عام ٢٠٠٧، في قراراتها السنوية بشأن المحيطات وقانون البحار، بوفرة الموارد الجينية البحرية وتنوعها وبقيمتها من حيث ما يمكن أن تقدمه من فوائد وسلع وخدمات، وبأهمية البحوث المتعلقة بالموارد الجينية البحرية لأغراض تعزيز الفهم العلمي والاستخدامات والتطبيقات المحتملة وتحسين إدارة النظم الإيكولوجية البحرية[٢٦٨].

٣٣٠ - ويقوم عدد من المنتديات بالنظر، في إطار ولاية كل منه، في موضوع الموارد الجينية. وإلى جانب الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، تشمل هذه المنتديات اتفاقية التنوع البيولوجي، ومنظمة الأغذية والزراعة، من خلال اللجنة المعنية بالموارد الجينية للأغذية والزراعة التابعة لها، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، من خلال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية التابعة لها. ويسعى معهد الدراسات المتقدمة بجامعة الأمم المتحدة، بما في ذلك بالتعاون مع اليونسكو، إلى إغناء المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة عن طريق نشر تقارير عن تلك المسألة وموارد معلومات على شبكة الإنترنت عن التنقيب البيولوجي[٢٦٩]. وتواصل التقارير السنوية للأمين العام تقديم المعلومات عن التطورات في تلك المنتديات.

---

(٢٦٧) خطة جوهانسبرغ التنفيذية، (انظر الحاشية ٩ أعلاه)، الفقرة ٤٤ (س) و (ع) و (ف).

(٢٦٨) انظر القرارات ٦٢/٢١٥ و ٦٣/١١١ و ٦٤/٧١ و ٦٥/٣٧.

(٢٦٩) انظر www.bioprospector.org/bioprospector/.

٣٣١ - وليست مسألة الموارد الجينية البحرية مسألة ناشئة فحسب، بعد أن أخذت مختلف المنتديات بالنظر فيها في الآونة الأخيرة نسبيا، ولكنها تطرح أيضا عددا من التحديات، ولا سيما في ما يتعلق بالموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وتلك التحديات ذات طبيعة علمية وتقنية وبيئية وقانونية. فعلى سبيل المثال، يعتقد عموما أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين اكتشافه وفهمه في ما يتعلق بوظائف ودور الموارد الجينية البحرية في العمليات الإيكولوجية. وهناك حاجة بالتالي إلى مواصلة البحث العلمي البحري. وبالرغم من التوسع في القدرة على أخذ العينات من الموارد الجينية وعلى تحليلها واستخدامها، بما في ذلك في العالم النامي، فهي لا تزال تعد إلى حد كبير امتيازا مقصورا على عدد قليل من الدول ومؤسسات البحوث. ويلزم من ثم أيضا بناء القدرات و/أو التطوير من حيث الموارد البشرية والمعدات والهياكل الأساسية. وتشكل قلة المعلومات المتاحة عن جهود أخذ العينات، بما في ذلك موقع أخذ العينات هذا والغرض منه، عاملا من عوامل التحدي يعوق اتخاذ قرارات مستنيرة، وينطبق الأمر نفسه على عدم توافر المعلومات عن شروط الشراكات بين القطاعين العام والخاص. واقترح إجراء عدد من الدراسات التي تهدف إلى تيسير قيام الدول بالنظر في مسألة الموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، إلا أنه لا يزال يتعين الاضطلاع بها، وهي ترد في النتائج التي خلص إليها الفريق العامل (A/61/65 و A/63/79 و A/65/68).

٣٣٢ - ولا يزال النظام القانوني للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية موضوع اختلاف في الآراء. وتلاحظ الجمعية العامة باستمرار المناقشة المتعلقة بالنظام القانوني المناسب للموارد الجينية البحرية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية وفقا للاتفاقية، وتهيب بالدول أن تواصل دراسة هذه المسألة في سياق ولاية الفريق العامل، مع مراعاة آراء الدول بشأن الجزأين السابع والحادي عشر من الاتفاقية، بهدف تحقيق مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة[٢٧٠].

٢ - إدارة الشعاب المرجانية

٣٣٣ - أقر جدول أعمال القرن ٢١ في الفقرة ١٧-٨٦ منه بالحاجة إلى تحديد وحماية النظم الإيكولوجية البحرية التي تتميز بمستويات عالية من التنوع البيولوجي والإنتاجية، مثل النظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية. وبالإضافة إلى ذلك، دعت خطة جوهانسبرغ التنفيذية

(٢٧٠) القرار ٦٥/٣٧ الفقرة ١٦٥. انظر أيضا A/62/66، الفقرات من ١٨٨ إلى ٢٣٣. وللاطلاع على مختلف الآراء المتخذة في ما يتعلق بالنظام القانوني الساري، انظر A/62/66/Add.2، الفقرات من ٢٧٥ إلى ٢٧٧؛ و A/61/65 و A/63/79 و A/65/68.

في الفقرة ٣٢ (د) منها إلى وضع برامج وطنية وإقليمية ودولية لوقف فقدان التنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك في الشعاب المرجانية. ودعت أيضا في الفقرة ٣٢ (هـ) إلى تنفيذ برنامج العمل الذي دعت إليه المبادرة الدولية للشُعب المرجانية[٢٧١] لتعزيز الخطط الإدارية المشتركة والربط الشبكي الدولي للنظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة في المناطق الساحلية، بما في ذلك الشُعب المرجانية.

٣٣٤ - وقد خلصت دراسة حديثة[٢٧٢] إلى أن ما يقرب من ٧٥ في المائة من الشعاب المرجانية في العالم مصنف بوصفه معرضا للخطر إما من الأخطار المحلية أو من آثار تغير المناخ. وقد أولى جدول أعمال القرن ٢١ أولوية عالية لحماية الشعاب المرجانية والنظم المرتبطة بها؛ غير أن هناك ما يقدر بـ ٦٧٩ ٢ منطقة من مناطق الشعاب المرجانية المحمية في جميع أنحاء العالم، تشكل حوالي ٢٧ في المائة من الشعاب المرجانية في العالم. ومن المهم أن نضيف أنه من المتفق عليه على نطاق واسع أن المناطق المحمية البحرية ليست جميعها فعالة في الحد من التهديدات البشرية للشعاب المرجانية أو الآثار البشرية الواقعة عليها. وتضيف تركيزات ثاني أكسيد الكربون العالية والإجهاد الحراري وارتفاع حموضة المحيطات[٢٧٣] بعدا مهما آخر إلى هذا التحدي، نظرا لأن الضرر الذي يلحق بالشعاب من تغير المناخ، خلافا للأخطار الأخرى، لا يمكن أن يُمنع باللجوء إلى أي تدخل إداري مباشر. وبهذا المعنى، شجعت الجمعية العامة، في قرارها ٣٧/٦٥، الدول على تحسين الاستراتيجيات الإدارية في ما يتعلق بالشعاب المرجانية لدعم مناعتها الطبيعية وتعزيز قدرتها على مقاومة الضغوط من قبيل تحمض المحيطات.

٣٣٥ - وشددت الجمعية العامة أيضا في القرار نفسه على ضرورة إدراج إدارة الشعب المرجانية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وكذلك في أنشطة وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة. وفي ذلك السياق، يتناول العديد من المنظمات الشعاب المرجانية في إطار ولاية كل منها، مثل أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية رامسار. والتحدي الذي يطرحه جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، يتمثل في استخدام التخطيط الساحلي المتكامل المتركز على التنمية المستدامة، وكذلك أدوات الإدارة على أساس المناطق، من أجل حماية الشعاب المرجانية في جميع أنحاء العالم.

---

(٢٧١) انظر www.icriforum.org/sites/default/files/call_action.pdf.

(٢٧٢) Lauretta Burke et al, *Reefs at Risk Revisited* (Washington, D.C., 2011).

(٢٧٣) WMO, *Climate Carbon and Coral Reefs* (Geneva, 2010).

٣٣٦ - وقد تناول عدد من المنظمات إدارة الشعاب المرجانية في سياق ولاية كل منها. فعلى سبيل المثال، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في مقرره ٥/٧، برنامج عمل مفصل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي تضمن قائمة بالأنشطة المقترحة لمعالجة التدهور والتدمير الماديين للشعاب المرجانية، بما في ذلك خطة عمل بشأن ابيضاض المرجان. وبموجب اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، أدرج ٢ ٠١٩ نوعا من الشعاب المرجانية في التذييل الثاني للاتفاقية، حيث تسجل الأنواع التي ليست بالضرورة مهددة بالانقراض ولكنها قد تصبح كذلك ما لم يجري ضبط التجارة بها عن كثب. ويوفر عمل المبادرة الدولية للشعاب المرجانية، في سياق إطار العمل[٢٧٤] الذي تعتمده وتجديد الدعوة للعمل[٢٧٥]، الأساس لتنظيم حلقات عمل إقليمية من أجل تحديد الاحتياجات والأولويات الإقليمية وتحفيز وضع المبادرات الوطنية في مجال الشعاب المرجانية.

٣٣٧ - ووفقا لكتاب ''عودة إلى الشعاب المرجانية المعرضة للأخطار'' (Reefs at Risk Revised) (انظر الفقرة ٣٣٤)، هناك حتى الآن ما يقدر بـ ٦٧٩ ٢ من مناطق الشعاب المرجانية المحمية في جميع أنحاء العالم، تغطي حوالي ٢٧ في المائة من الشعاب المرجانية في العالم. غير أنه لا يزال هناك تحديات تواجه توفير الحماية الفعالة والإدارة المستدامة للشعاب المرجانية. فعلى سبيل المثال، ونتيجة لعوامل مختلفة، بما في ذلك عدم تنفيذ إطار الإدارة، ليست كل المناطق البحرية المحمية فعالة في الحد من الأخطار البشرية التي تهدد الشعاب المرجانية أو الآثار البشرية الواقعة عليها، مثل تلوث مستجمعات المياه، والتلوث البحري، وممارسات الصيد المدمرة.

٣٣٨ - ووفقا لكتاب ''كربون المناخ والشعاب المرجانية'' (Climate Carbon and Coral Reefs) (انظر الفقرة ٣٣٤)، فإن تركيزات ثاني أكسيد الكربون العالية والإجهاد الحراري وارتفاع حموضة المحيطات تضيف بعدا مهما آخر إلى التحدي المتمثل في حماية الشعاب المرجانية في جميع أنحاء العالم. فخلافا للضغوط الأخرى الناجمة عن الأنشطة البشرية، لا يمكن منع الضرر الذي يلحق بالشعاب من جراء تغير المناخ من خلال اللجوء إلى أي تدخل إداري مباشر، نظرا لأن آثار تغير المناخ لا تنجم عن فعل مباشر واحد على شعاب محددة بل عن الأثر التراكمي للأنشطة العالمية مثل انبعاثات الاحتباس الحراري.

---

(٢٧٤) انظر ww.icriforum.org/sites/default/files/framework_action.pdf.

(٢٧٥) انظر ww.icriforum.org/sites/default/files/call_to_action.pdf.

٣٣٩ - ومن أجل تحقيق الإدارة المستدامة للشعاب المرجانية في جميع أنحاء العالم، يمكن بالتالي إيلاء اهتمام أكبر من أجل تعزيز القدرة على تنفيذ الإدارة المتكاملة ونهج النظم الإيكولوجية لمعالجة الآثار التراكمية للأنشطة البشرية والأحداث الطبيعية وتعزيز القدرة على التنفيذ.

٣ - الحطام البحري

٣٤٠ - الحطام البحري عَرَضٌ من أعراض ممارسات التنمية غير المستدامة، وتحدٍّ من التحديات الماثلة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، على حد سواء. ووجوده في المحيطات ناتج عن الأنشطة التي يقوم بها الإنسان، في البر وفي البحر. وتشمل مصادر القمامة البحرية النفايات؛ ومخارج تصريف المصانع؛ وتصريف بالوعات مياه العواصف؛ ومياه الصرف الصحي البلدية غير المعالجة؛ والقمامة من الشواطئ ومناطق الاستجمام الساحلية؛ والسياحة، والصيد والنقل البحري؛ والتعدين والصناعات الاستخراجية في المناطق البحرية؛ وأنشطة الإغراق في البحر القانونية وغير القانونية؛ ومعدات صيد الأسماك المتروكة أو المفقودة أو المتخلص منها على نحو آخر؛ والكوارث الطبيعية[٢٧٦].

٣٤١ - وكل عام، يتسبب الحطام البحري في تكبُّد تكاليف وخسائر اقتصادية كبيرة للأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتشمل الآثار المحتملة عرقلة النقل البحري؛ وتهديد صحة البشر وسلامتهم؛ وتدمير الموائل؛ والتأثيرات على جمال المناظر والسياحة؛ والآثار على الحياة البرية. وتُعدّ كتل القمامة أيضاً ناقلات محتملة للأنواع الدخيلة المتغلغلة بين البحار. ففي أغلب الأحيان، يتكون الحطام البحري من مواد تتحلل ببطء، وبالتالي يمكن أن تتراكم مع مرور الزمن. وقد أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الآونة الأخيرة إلى الحطام البلاستيكي على وجه الخصوص بوصفه إحدى القضايا البيئية الناشئة، بسبب قدرته الكامنة على التسريب المستمر لمركبات تتراكم في الكائنات الحية ولمواد سامَّة، وبطء معدل تحلله في البيئة البحرية، الذي قُدِّر في حدود مئات السنين[٢٧٧]. وما زال الاهتمام موجهاً بوجه خاص أيضاً إلى الآثار الناجمة عن معدات صيد الأسماك المتروكة أو المفقودة أو المتخلص منها على نحو آخر، وخصوصاً بسبب قدرتها على مواصلة صيد الأسماك (وهو ما يسمى غالباً ''بالصيد الشبحي'')، فضلاً عن احتمال أن تشكل تلك المعدات خطراً ملاحياً في البحر[٢٧٨].

---

(٢٧٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Marine Litter: A global challenge* (نيروبي، ٢٠٠٩).

(٢٧٧) حولية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١١، متاحة على الموقع التالي: www.unep.org/yearbook/2011/.

(٢٧٨) منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، حالة المصائد السمكية وتربية المائيات في العالم لعام ٢٠١٠ (روما، ٢٠١٠)، الصفحات ١٢٦-١٣٣.

٣٤٢ - وقد وُجِّهت الأنظار في الآونة الأخيرة إلى ارتفاع مستويات تراكم الحطام البلاستيكي وغيره من أنواع الحطام البحري في مناطق التقاء أعالي البحار، المعروفة أيضاً باسم ''الدوامات المحيطية''. ويبدو أيضاً أن الأودية السحيقة في قيعان البحار العميقة قد أصبحت مستودعات لمثل هذه المواد(٢٧٩).

٣٤٣ - ويُتَناول الحطام البحري في إطار تصدي المجتمع الدولي لكل من المصادر البرية للتلوث والمصادر البحرية للتلوث (انظر الفرع الثالث، جيم، ٣). وبالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد من المبادرات المتخذة على الصُعُد العالمي والإقليمي والوطني التي تعالج الحطام البحري على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال، تعمل المبادرة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن القمامة البحرية على تعزيز إقامة الشراكات وتوطيد أواصر التعاون، وتنسيق الأنشطة المتعلقة بمراقبة النفايات البحرية وإدارتها على نحو مستدام. وعلى الصعيد الإقليمي، شرعت برامج البحار الإقليمية في عدد من الأنشطة التي تهدف إلى معالجة مسألة الحطام البحري(٢٨٠). وفي المؤتمر الدولي الخامس المعني بالحطام البحري(٢٨١)، أدخل المشاركون بعض التحسينات على التزام هونولولو واعتمدوه بالتزكية، وهو التزام يحدد ١٢ إجراءً للحد من الحطام البحري. وعمل المشاركون وفريق من المقررين أيضاً على تنقيح استراتيجية هونولولو، وهي استراتيجية إطارية عالمية لمنع الحطام البحري والحد منه وإدارته. وقد أشير في تقارير سابقة للأمين العام إلى ما استجد من تطورات أخرى في الآونة الأخيرة من أجل التصدي لمسألة الحطام البحري(٢٨٢).

٣٤٤ - وبالرغم من تلك الجهود، خلص برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٩ إلى أن ''هناك حاجة ملحة بشكل متزايد لمعالجة تلك القضية عن طريق تحسين تطبيق القواعد التنظيمية الوطنية، وتوسيع نطاق التوعية والحملات التثقيفية على الصُعُد الوطني والإقليمي والعالمي، وتوظيف أدوات وحوافز اقتصادية قوية''(٢٨٣). وقد حثت الجمعية العامة الدول، في الفقرة ١٣٧ من القرار ٣٧/٦٥، ''على إدراج مسألة الحطام البحري في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بإدارة النفايات في المناطق الساحلية والموانئ والصناعات البحرية، [...]،

(٢٧٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Marine Litter: A global challenge* (نيروبي، ٢٠٠٩)، الصفحات ٢١-٢٣.

(٢٨٠) المرجع نفسه، الصفحات ١٥-٢٤.

(٢٨١) انظر www.5imdc.org.

(٢٨٢) A/63/63/Add.1، الفقرة ٢٢٩ و A/64/66، الفقرات ١٠٤-١٠٦، و A/64/62/Add.2، الفقرتان ٩٣ و ٩٤. وانظر أيضاً www.unep.org/regionalseas/marinelitter/publications/default.asp.

(٢٨٣) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *Marine Litter: A global challenge* (نيروبي، ٢٠٠٩)، صفحة ٢١٥.

وعلى التشجيع على وضع حوافز اقتصادية مناسبة للتصدي لهذه المسألة، [...] ودعم اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث من أي مصدر كان، بما في ذلك المصادر البرية، وخفضه والتحكم فيه، [...] وشجعت الدول على التعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لتحديد المصادر المحتملة للحطام البحري ومواقع السواحل والمحيطات التي يتجمع فيها الحطام البحري ووضع وتنفيذ برامج مشتركة لمنع تصريف الحطام البحري واستعادته''.

٤ - الإفراط في الإغناء بالمغذيات والإتخام بالمغذيات

٣٤٥ - وفقاً لدراسة أجرتها الشراكة العالمية لإدارة المغذيات في عام ٢٠١٠[٢٨٤]، ''يواجه المجتمع الدولي تحدياً يتمثل في إدارة المغذيات - أي كيفية تقليل كمية المغذيات الزائدة في البيئة العالمية، وإنما بطريقة تعظِّم من مساهمة إدارة المغذيات في التنمية العالمية، والأمن الغذائي، وإنشاء مجتمع خفيض الانبعاثات الكربونية''.

٣٤٦ - ويمكن للمغذيات الزائدة، مثل النيتروجين والفوسفور، التي تتسرب إلى البيئة البحرية أو تُحمَل إليها، أن تتسبب في أضرار وخيمة بإثارة التدهور في الموائل وإتلاف النظم الإيكولوجية البحرية. وفي الحالات الشديدة، يمكن للإفراط في الإغناء بالمغذيات أن يتسبب في تكاثر الطحالب السامة، والنضوب الشديد للأوكسجين من جراء تحلل المواد العضوية الزائدة، والإتخام بالمغذيات، وتكوُّن ''مناطق ميتة'' (مناطق مستنفدة الأكسجين لا حياة فيها). وفي عام ٢٠٠٦، أشارت تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وجود ١٤٦ منطقة ساحلية ميتة، وإلى تضاعف هذا الرقم كل عشرة أعوام منذ الستينيات[٢٨٥]. ووفقا لدراسة أجرتها الشراكة العالمية لإدارة المغذيات في عام ٢٠١٠، تم تحديد ٤١٥ نظاماً ساحلياً يعاني من الإغناء بالمغذيات ونقص الأكسجين في جميع أنحاء العالم - من بينها ١٦٩ منطقة محددة بها نقص في الأكسجين، و ٢٣٣ منطقة حالتها مثيرة للقلق، و ١٣ منطقة بصدد الانتعاش. ويعتمد ما يزيد عن ٩٠ في المائة من مصائد الأسماك في العالم بشكل أو بآخر على الموائل الواقعة عند مصبات الأنهار والقريبة من الشواطئ، والكثير من هذه الموائل معرض للآثار الضارة الناجمة عن الإغناء بالمغذيات وتكاثر الطحالب السامة.

---

(٢٨٤) الشراكة العالمية لإدارة المغذيات، *Building the foundations for sustainable nutrient management* (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٠).

(٢٨٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *The State of the Marine Environment: Trends and Processes* (٢٠٠٦)، الصفحتان ١٨ و ١٩.

٣٤٧ - وتفيد الدراسة بأن المستويات الزائدة من النيتروجين والفوسفور يمكن أن تأتي من مجموعة متنوعة من المصادر البرية في المقام الأول، من بينها الصرف الزراعي المحتوي على أسمدة، والتسريبات الجوية الناجمة عن احتراق الوقود الأحفوري، والصرف الصحي، وتصريف النفايات الصناعية. ويشق حوالي الثلثين من حجم النيتروجين الناتج عن الأنشطة البشرية والبالغ ١٢٠ مليون طن، طريقه إلى الهواء والمجاري المائية الداخلية والمناطق الساحلية، بما يتجاوز حجم المدخلات الطبيعية جميعها. ويجري استخراج نحو ٢٠ مليون طن من الفوسفور كل عام، يدخل نصفهم تقريباً إلى مياه المحيطات في العالم - بما يوازي ٨ مرات معدل المدخلات الطبيعي. وفي البلدان النامية، يتم تصريف نسبة تقدَّر بـ ٩٠ في المائة من مياه الصرف، التي تعد مصدراً رئيسياً للمغذيات الزائدة الضارة بالصحة وبالنظم الإيكولوجية، دون معالجة في المجاري المائية والمناطق الساحلية. وعلاوة على ذلك، وفقاً للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في وثيقتها IOC/INF-1249، فإنه من المتوقع للمدخلات من المغذيات في مستجمعات المياه المرتبطة بالزراعة والصرف الصحي واحتراق الوقود الأحفوري أن تبلغ أكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٥٠ ما لم يتم تطبيق أحدث التكنولوجيات وتنفيذ تغييرات في السياسات.

٣٤٨ - وتفيد الوثيقة أيضاً بأن تحسُّن درجة الفهم العلمي للعلاقات بين مصادر المغذيات في جميع أنحاء مستجمعات المياه، وعملية نقل المغذيات عن طريق الأنهار إلى النظم الساحلية، وآثار تدفق هذه الكميات من المغذيات على النظام الإيكولوجي الساحلي المتلقي لها، هو لذلك أمرٌ بالغ الأهمية للإدارة الفعالة والمتكاملة للموارد المائية والمناطق الساحلية. وفي نهاية المطاف، فإن تحسين تنظيم مثل هذا التلوث من مصادره من شأنه أن يقلل من تأثيره على المحيطات. وتُعَدّ المغذيات إحدى فئات الملوثات التي يتناولها برنامج العمل العالمي على وجه التحديد (انظر الفقرة ١٦٠). ولذلك يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج البحار الإقليمية التابع له، وجهات أخرى، في أنشطة تهدف إلى معالجة الإفراط في الإغناء بالمغذيات والإتخام بالمغذيات. كما تعالج اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية تلك المسألة، بطرق من بينها برنامجها المعني بتكاثر الطحالب الضارة[٢٨٦]. ويرد في الصفحة ٤ من الدراسة التي أجرتها الشراكة العالمية لإدارة المغذيات سرداً عن تأسيس الشراكة في عام ٢٠٠٩ بغرض الجمع بين مقرري السياسات الحكوميين والعلماء والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة بغية التوعية بالتحدي المتمثل في إدارة المغذيات والمساعدة على توسيع دوائر المهتمين بالمسألة واتخاذ إجراءات بشأنها.

(٢٨٦) انظر www.ioc-unesco.org/hab/.

٥ - الهندسة الجيولوجية

٣٤٩ - الهندسة الجيولوجية قضية ناشئة جامعة تضم في إطارها عدداً من الأنشطة الهامة الآخذة في التبلور. والهندسة الجيولوجية مجال وليد إلى درجة أن تعريفه على وجه التحديد، أو نطاق الأنشطة التي يمكن اعتبارها من الهندسة الجيولوجية، ما زالا قيد التداول. وبوجه عام، فإن الهندسة الجيولوجية هي التغيير المتعمد على نطاق واسع لنظام المناخ العالمي بهدف التخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ(٢٨٧).

٣٥٠ - ودعت اليونسكو إلى عقد اجتماع خبراء دوليين في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن علم الهندسة الجيولوجية ومسائل الحوكمة المرتبطة به، أوصى بفئتين واسعتين من الأنشطة: (أ) الهندسة الجيولوجية الشمسية، التي تشير إلى التدخلات التي تقلل من كمية الإشعاعات الشمسية التي يمتصها النظام المناخي للأرض؛ (ب) الهندسة الجيولوجية الكربونية، التي تشير إلى الإزالة النشطة لغاز ثاني أكسيد الكربون من الجو عن طريق أجهزة معالَجَة هندسية لتنقية الجو من غاز ثاني أكسيد الكربون، أو تعزيز عمليات النظم الإيكولوجية(٢٨٨). ويعكس الفهم الحالي لاتفاقية التنوع البيولوجي هذا التعريف، وذلك بإشارتها إلى أي تكنولوجيا تقلل عمداً من الإشعاعات الشمسية أو تزيد من عزل الكربون من الغلاف الجوي، على نطاق واسع، كشكل من أشكال الهندسة الجيولوجية(٢٨٩). كما أُصدِرَت وثيقة في إطار اتفاقية لندن وبروتوكولها توجز مخططات الهندسة الجيولوجية(٢٩٠).

٣٥١ - وتعتبر أنشطة الهندسة الجيولوجية مثيرة للجدل وبحاجة إلى إجراء بحوث علمية مشروعة، بالنظر إلى عدم توافر معلومات بشأن فعالية كل نشاط على حدة وفوائده المحتملة والآثار غير المرغوب فيها التي يحتمل أن تنجم عنه(٢٩١). وعلاوة على ذلك، فإن درجة الفهم لهذا العلم وإدارة هذا الكم من أنشطة الهندسة الجيولوجية الكثيرة، هي أيضاً ضعيفة للغاية(٢٩٢). وبناءً عليه، فقد قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي،

---

(٢٨٧) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(٢٨٨) انظر www.unesco.org/new/en/natural-sciences/environment/earth-sciences/single-view-earth/news/geoengineering_the_way_forward.

(٢٨٩) انظر المقرر ١٠/٣٣، الحاشية ٧٦، متاح على الموقع التالي: www.cbd.int/decision/cop/?id=12299.

(٢٩٠) وثيقة المنظمة البحرية الدولية LC 32/4.

(٢٩١) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(٢٩٢) المرجع نفسه.

بالمقرر ٣٣/١٠ لمؤتمر الأطراف العاشر، توجيه الأطراف والحكومات الأخرى إلى عدم الانخراط في أنشطة الهندسة الجيولوجية التي قد تؤثر على التنوع البيولوجي ريثما يتوافر الأساس العلمي الكافي لتبرير هذه الأنشطة، وإلى أن يتم النظر على نحو ملائم في المخاطر المرتبطة بتلك الأنشطة فيما يتعلق بالبيئة والتنوع البيولوجي وما يرتبط بها من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية، باستثناء دراسات البحث العلمي التي تُجرَى على نطاق ضيق تحت ظروف محكومة، ولن تجرى إلا إذا كانت مبررة بالحاجة إلى جمع بيانات علمية محددة، وتخضع لتقييم مستفيض مسبق لما يمكن أن يترتب عليها من آثار محتملة على البيئة.

٣٥٢ - وتوجد طائفة واسعة من الأنشطة التي يمكن اعتبارها ضمن مجال الهندسة الجيولوجية، وبالمثل، لا يوجد اتفاق على أي قائمة من هذا القبيل، إلا أن تخصيب المحيطات (انظر الفقرة ٢٠٢) يعتبر بوجه عام أنه يشتمل على مثل هذا النشاط[٢٩٣]. وترد دراسة عن أنشطة محتملة أخرى للهندسة الجيولوجية في ''موجز تغير المناخ لعام ٢٠٠٩'' الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يتضمن عدداً من الأنشطة المفاهيمية بدرجة عالية[٢٩٤]. وفيما يتعلق بأنواع الهندسة الجيولوجية البحرية، قامت المنظمة البحرية الدولية، لأغراض اتفاقية وبروتوكول لندن، بتصنيف نوعين منها: تلك التي تنطوي على ترسب النفايات أو مواد أخرى في المحيط، وتلك التي تنطوي على ترسب هياكل الأجهزة في المحيط (وثيقة المنظمة البحرية الدولية LC 32/4، الفقرات ٥-٧).

٣٥٣ - وتخضع بالفعل فرادى أنشطة الهندسة الجيولوجية، أو جوانب منها، للتنظيم من قِبَل المنظمات ذات الصلة، أو تخضع للمناقشات في إطارها (انظر قرار الجمعية العامة ١١١/٦٣، الفقرتان ١١٥ و ١١٦). وقد أُعرِب عن في القلق الآونة الأخيرة إزاء الفجوات في الإطار التنظيمي الحالي، ويعكف مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بموجب مقرره ٣٣/١٠، على إجراء دراسة عن الثغرات الموجودة في الآليات التنظيمية ذات الأهمية بالنسبة لاتفاقية التنوع البيولوجي. وقد أوصى اجتماع الخبراء التابع لليونسكو بالتصدي للتحديات التكنولوجية والعلمية القائمة في أنشطة الهندسة الجيولوجية بهدف معالجتها من خلال برنامج للبحوث الدولية تم إنشاؤه لذلك الغرض[٢٩٥].

(٢٩٣) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(٢٩٤) انظر www.unep.org/compendium2009.

(٢٩٥) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

٦ - الضجيج في المحيطات

٣٥٤ - ينطوي الضجيج في المحيطات على إقحام الأصوات المتولدة عن الأنشطة البشرية المختلفة، ومن بينها النقل البحري التجاري وغير التجاري، والمدافع الهوائية المستخدمة في عمليات المسح السيزمي، والمسبار الصوتي العسكري، والتفجيرات والبناء تحت سطح الماء، واستخراج الموارد في البحر[٢٩٦]. وعلى مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، بيَّنَت البحوث أن هذا الضجيج ما برح يؤثر على أنواع عديدة من الثدييات البحرية والأسماك التي تعتمد على السمع في التواصل فيما بينها وفي إنجاز وظائف أخرى ذات أهمية حيوية لبقائها على قيد الحياة وتكاثرها. وتشمل الآثار الناجمة عن الضجيج في المحيطات حالات وفيات، وإصابات، وفقدان السمع المؤقت والدائم، وإرباك الأنشطة الأساسية، وهجر الموائل، ونقص التنوع البيولوجي، والتوتر المزمن، وطمس الأصوات ذات الأهمية من الناحية البيولوجية، والتغيير في سلوك الأسماك المستغلة تجارياً[٢٩٧].

٣٥٥ - ورغم الاعتراف بالضجيج في المحيطات كشكل من أشكال التلوث، فإنه لم يُعالَج بعد بشكل كاف على الصعيد الدولي. بيد أنه في الآونة الأخيرة، بدأ المجتمع الدولي في الاعتراف بالتهديد الذي يشكله الضجيج في المحيطات على التنوع البيولوجي البحري، وشجع على إجراء مزيد من البحوث والدراسات لتحسين مستوى الفهم للآثار المترتبة على الضجيج في المحيطات في الموارد البحرية الحية وفي معدلات صيد الأسماك، ولتقليل هذه الآثار إلى الحد الأدنى، وشرع في وضع نهج حكومية دولية للحد من آثاره[٢٩٨].

٣٥٦ - وتعترف منظمات حكومية دولية مختلفة بأن الضجيج في المحيطات يعتبر تهديداً متزايد الأهمية للتنوع البيولوجي ولاستدامة الموارد البحرية الحية. وكانت هناك دعوات متواصلة من أجل البحث والرصد وبذل الجهود لتقليل مخاطر التأثيرات الضارة للضجيج في المحيطات إلى الحد الأدنى[٢٩٩]. وقد تناولت الجمعية العامة مسألة الضجيج في المحيطات من

---

(٢٩٦) انظر A/64/66/Add.2، الفقرة ٩٥.

(٢٩٧) انظر، على سبيل المثال، تقرير اللجنة العلمية التابعة للجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، IWC/56/REP1؛ وانظر أيضاً لجنة أوسبار، *Overview of the impacts of anthropogenic underwater sound in the marine environment (2009)*.

(٢٩٨) انظر A/59/62/Add.1، الفقرة ٢٢٠؛ و A/60/63/Add.1، الفقرة ١٥٩؛ و A/62/66/Add.2، الفقرات ٥١-٥٤؛ و A/64/66/Add.2، الفقرة ٩٦.

(٢٩٩) انظر A/62/66/Add.1، الفقرات ١٩٠-١٩٥؛ و A/64/66/Add.2، الفقرتان ٩٦ و ٩٧؛ وتقرير اللجنة العلمية التابعة للجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان IWC/62/REP1؛ ووثيقة المنظمة البحرية الدولية IMO/MEPC/58/23، الفقرات من ١٩-١ إلى ١٩-٥؛ والقرار ٤-١٧ للأطراف في الاتفاق المتعلق بحفظ الحوتيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المجاورة من المحيط الأطلسي؛ والقراران ٢ و ٣ للأطراف في الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأيرلندي وبحر الشمال؛ ومنشور لجنة أوسبار (2009) "*Assessment of impacts of offshore oil and gas activities in the North-East Atlantic*".

خلال قراراتها السنوية بشأن قانون البحار (على سبيل المثال القرارات ٦٣/١١١ و ٦٤/٧١ و ٦٥/٣٧)، وبشأن مصائد الأسماك في الآونة الأخيرة (٦٥/٣٨)، فحثت الدول والمنظمات الحكومية الدولية على إجراء دراسات وتقديمها إلى الشعبة. وقد قامت الشعبة بجمع الدراسات العلمية الخاضعة لاستعراض الأقران الواردة إليها من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية[٣٠٠].

٣٥٧ - ومن بين المنظمات الأخرى التي تعالج مسألة الضجيج في المحيطات اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية، واللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، على الصعيد العالمي، والأطراف في الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المجاورة من المحيط الأطلسي، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال شرق المحيط الأطلسي والبحر الأيرلندي وبحر الشمال، ولجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي (لجنة أوسبار)، على الصعيد الإقليمي[٣٠١]. وفي سياق عملها، أُشير إلى أن مستويات الضجيج في المحيطات قد ارتفعت في السنوات الأخيرة، ويمكن أن تستمر في الارتفاع بسبب أنشطة النقل البحري واستخراج الموارد وغيرها من الأنشطة البحرية[٣٠٢].

٣٥٨ - وينشأ أحد التحديات التي تواجه معالجة الضوضاء في المحيطات من واقع أن الضوضاء طويلة المدى وعابرة للحدود بطبيعتها، وأن بعض الأنواع المتأثرة أنواع مهاجرة. كما أن تحديد المصدر المحدد للضجيج ينطوي على صعوبات.

٣٥٩ - ومن شأن تعزيز جهود التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات أن يعود بالفائدة على درجة التفهم للآثار التراكمية للأنشطة القطاعية ومعالجتها بشكل تام.

---

(٣٠٠) متاح على الموقع التالي: www.un.org/depts/los/general_assembly/noise/noise.htm.

(٣٠١) انظر القرار ٩-١٩ لاتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة؛ والمقرر ١٠/١٣ لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ وتقرير اللجنة العلمية التابعة للجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، IWC/62/REP1؛ وتقرير لجنة حماية البيئة البحرية في دورتها الثامنة والخمسين IMO/MEPC/58/23، الفقرات من ١٩-١ إلى ١٩-٥؛ والقرار ٤-١٧ للأطراف في الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المجاورة من المحيط الأطلسي؛ والقراران ٢ و ٣ للأطراف في الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات الصغيرة في بحر البلطيق وشمال المحيط الأطلسي والبحر الأيرلندي وبحر الشمال؛ ولجنة أوسبار، *Comprehensive Atmospheric Monitoring Programme, Assessment of impacts of offshore oil and gas activities in the North-East Atlantic* (2009).

(٣٠٢) انظر تقريري اللجنة العلمية التابعة للجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان، IWC/56/REP1 وIWC/62/REP1؛ ولجنة أوسبار، *Comprehensive Atmospheric Monitoring Programme, Deposition of air pollutants around the North Sea and the North-East Atlantic* (2009).

٧ - الطاقة المتجددة

٣٦٠ - الطاقة أمر أساسي لجميع مستويات التنمية المستدامة والجهود المبذولة للحد من الفقر، بما لها من تأثير مباشر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولن يمكن تحقيق أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية دون تحقيق تحسُّن مقابل في نوعية خدمات الطاقة وكميتها في البلدان النامية[٣٠٣]. وكما لاحظ الأمين العام أثناء مؤتمر القمة العالمية الرابع لطاقة المستقبل، المعقود في أبو ظبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فإن ”التحدي هو تحقيق التحوُّل [...] والقيام بثورة عالمية للطاقة النظيفة [...]. وذلك أمر ضروري لتقليل المخاطر المناخية إلى أدنى درجة، والحد من الفقر وتحسين الصحة العالمية، ولتمكين المرأة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولتحقيق النمو الاقتصادي العالمي والأمن والسلام، والحفاظ على صحة كوكب الأرض“.

٣٦١ - ورغم أن المحيطات لا تزال غير مستغلة نسبياً، فإنها تمثل مصدراً ذا جدوى متزايدة للموارد البحرية المتجددة للطاقة، من خلال طاقة الأمواج والمد والجزر والطاقة الحرارية وطاقة الرياح[٣٠٤]، في جملة أمور. ويعكف قطاع الطاقة المتجددة، في شراكة مع الحكومات ومؤسسات البحوث، على التوسع في معالجة الحواجز التكنولوجية والمالية الماثلة في سبيل نشر وتشغيل الأجهزة على نطاق كامل في المحيطات[٣٠٥]. ولئن كان نشر هذه التكنولوجيات في البيئة البحرية ينطوي على إمكانية توفير مصادر للطاقة المتجددة، فقد يؤدي أيضاً إلى قدر كبير من التضارب في الاستخدام والإضرار بالبيئة[٣٠٦].

٣٦٢ - ومن أجل ضمان إسهام الموارد البحرية المتجددة للطاقة إسهاماً إيجابياً في الثورة العالمية للطاقة النظيفة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، ستحتاج الدول والمجتمع الدولي إلى معالجة الثغرات الكبيرة في المعارف البيئية وإلى إقامة الأطر التنظيمية اللازمة على جميع

---

(٣٠٣) انظر www.undp.org/energy/ و www.undp.org/energyandenvironment/sustainabledifference/PDFs/SustainableDiffIntro.pdf.

(٣٠٤) الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي L140/27, 5.6.2009, Official Journal of the European Union، متاحة على الموقع التالي: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2009:140:0016:0062:EN:PDF.

(٣٠٥) الرابطة الأوروبية لطاقة المحيطات European Ocean Energy Association, *Oceans of Energy, European Ocean Energy Roadmap 2010-2050* (2010). انظر أيضا www.innovateuk.org/_assets/pdf/press-releases/press%20release%20wave%20and%20tidal%20stream%20et%2027jan11%20final.pdf.

(٣٠٦) انظر Mark A. Shields *et al, Marine renewable energy: the ecological implications of altering the hydrodynamics of the marine environment* (2011) and Richard Inger *et al, Marine renewable energy: potential benefits to biodiversity? An urgent call for research* (2009).

المستويات[٣٠٧]. وستنظر العملية التشاورية غير الرسمية في مسألة الطاقة البحرية المتجددة بوصفها موضوع تركيز اجتماعها الثالث عشر في عام ٢٠١٢.

٨ - تبادل البيانات البيئية

٣٦٣ - يوجد الكثير من المنظمات الدولية والحكومات والجامعات والمؤسسات التي توفر البيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية مجاناً. وقد لوحظ، مع ذلك، أن النشاط ليس منهجياً، ويُضطَلَع به طبقاً لتقدير كل جهة من الجهات الحافظة للبيانات[٣٠٨]. والدافع وراء الدعوة إلى التبادل الحر للبيانات الأقيانوغرافية، لا سيما في مجال البحوث البيئية، بشأن أمور من بينها تغير المناخ، هو التحديات البيئية الحالية والحاجة إلى فهم هذه التحديات ومعالجتها.

٣٦٤ - ولمعالجة النقص في تبادل البيانات، وجِّهَت دعوات لإنشاء نظام بصفة عاجلة بموجب اتفاقية أو معاهدة رسمية أخرى، لتسهيل تبادل البيانات بحرية وإلزام حافظات البيانات بتبادل البيانات بحرية لفائدة البرامج العلمية والامتناع عن حجب البيانات[٣٠٩].

خامسا - الاستنتاجات

٣٦٥ - ساعد جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية في وضع مجموعة أهداف وغايات هامة لتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات ومواردها، والتي قدمت، في جملة أمور، التوجيه للمبادرات في مجال المحيطات وقانون البحار على مدى السنوات الـ ١٩ الماضية. وقد تحقق تقدم كبير، لا سيما في مجال وضع الأطر القانونية والسياساتية، وإقامة المؤسسات وآليات التعاون. إلا أن التنفيذ الكامل لكثير من تلك الأهداف والغايات سيتطلب بذل مزيد من الجهود من جانب الدول والمنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

٣٦٦ - ويبين هذا التقرير أن عدداً من الإنجازات البارزة قد تحقق في القطاع البحري من حيث التطورات السياساتية والمؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة للمحيطات والبحار. وتوفر الاتفاقية الإطار القانوني لجميع الأنشطة في المحيطات بمشاركة شبه عالمية. وقد تم اعتماد اتفاقين ذوي أهمية في مجال التنفيذ ودخلا حيز النفاذ. وقد كان وضع الأطر القانونية

---

(٣٠٧) Alain Piquemal, *Renewable Marine Energies: Legal Approach in International Law and Comparative Law* (2009).

(٣٠٨) مساهمة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

(٣٠٩) المرجع نفسه.

والسياساتية، وإنشاء المؤسسات المنفذة ذات الصلة، من الإنجازات الواعدة في غالبية القطاعات الرئيسية، إن لم يكن جميعها.

٣٦٧ - وقد اضطلعت المنظمات الدولية المختصة بعدد كبير من الأنشطة على الصُعُد العالمي والإقليمي والوطني. ووضِعَت أيضاً برامج لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الدول، ولبناء القدرات. ويجري تقديم المساعدة التقنية إلى الدول النامية من خلال تلك البرامج، ويولى الاهتمام على نحو متزايد للحالة الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية. كما تساهم آليات التعاون والتنسيق، مثل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، في إيجاد نظرة متكاملة للتطورات الجارية في مجال المحيطات والبحار.

٣٦٨ - إلا أنه بالرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الوقت الراهن، فإن التأثيرات السلبية للأنشطة البشرية على المحيطات والبحار آخذة في الاتضاح على نحو متزايد. وما زال التلوث البحري وممارسات استغلال الموارد البحرية غير المستدامة تهدد النظم الإيكولوجية البحرية، بما يعرض للخطر الفوائد المحتملة للأجيال المقبلة. وقد برز تغير المناخ كأحد العوامل الهامة على مستويات كثيرة مختلفة، بمساهمته في ظواهر من قبيل تحمض المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، وابيضاض المرجان. ومن الصعب أيضاً تجاهل ارتفاع معدلات الكوارث الطبيعية المدمرة، كما ثبت في الآونة الأخيرة بوقوع الزلزال والتسونامي المأساويين في اليابان، اللذين أزهقا آلاف الأرواح وأضرا بملايين آخرين أضراراً بالغة، لا سيما في المجتمعات الساحلية. وما زالت البلدان النامية، ومن بينها الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص، تواجه التحدي المتمثل في التنفيذ، والمشاركة الكاملة في المنافع والفرص المرتبطة بالمحيطات والبحار.

٣٦٩ - وعلاوة على ذلك، تتطلب التنمية المستدامة، في جملة أمور، تقليل الآثار السلبية على نوعية الهواء والماء والعناصر الطبيعية الأخرى إلى أدنى حد ممكن، وذلك للحفاظ على سلامة النظام الإيكولوجي بشكل عام[٣١٠]. ويلزم إدارة ورصد المناطق البحرية الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية بعناية فيما يتعلق بصحتها وثرواتها من موارد طبيعية وتنوع بيولوجي غني. ويمكن مساعدة هذه الجهود بالتفعيل الفوري للعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. ومن شأن تلك العملية أن توفر الأساس الذي تشتد الحاجة إليه لحالة البيئة البحرية، لتنوير عملية صنع القرارات على نحو أفضل. كما يتضح تماماً أن موارد المحيطات ليست معيناً لا ينضب، وأنه ينبغي أيضاً للجهود المبذولة للتصدي لأنماط الاستهلاك أن تكون جزءاً من التزامات المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق استدامة المحيطات والبحار.

(٣١٠) انظر A/42/427، الجزء الأول، الفصل ٢، الفقرة ١٤.

٣٧٠ - وينبغي بذل الجهود لتسهيل تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستدامة على الصُعُد العالمي والإقليمي، والوطني بوجه خاص. وسيتطلب ذلك زيادة التعاون والتنسيق الدوليين والمشتركين بين الوكالات، فضلاً عن مواصلة بذل الجهود لبناء القدرات اللازمة. وتبقى الإرادة السياسية وتخصيص الموارد الكافية المستهدفة على جميع المستويات من المكونات الرئيسية لطريق المضي قدماً.

٣٧١ - وفي الوقت الحاضر، ما زالت المحيطات تبعث الأمل وتقدم الفرص لتعزيز التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر وتطوير الاقتصاد المراعي للبيئة. وما زالت مصائد الأسماك تمثل مصدرا هاماً للعمل، وتوفر مصدراً قيِّما للغذاء للبلايين من الناس. وتحظى المحيطات ببيئة غنية للغاية بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك الموارد الجينية البحرية، التي تنطوي على وعود لا تحصى لتطبيقات محتملة في المجالات الصناعية والدوائية والعلاجية، وغيرها. وقد أدت الاكتشافات والتطورات الأخيرة في مجال العلم والتكنولوجيا إلى اتساع حدود ما نعرفه عن العمليات والنظم الإيكولوجية في المحيطات. وما زال النقل عن طريق البحر آخذ في النمو، وبالتالي حجم التبادلات التجارية بين الدول، بما يوفر فرص العمل للعديد من العاملين بالبحر ويسهم في تنمية الأمم.

٣٧٢ - وعلى نحو ما ورد في مناسبات سابقة، يتعين اتخاذ الإجراءات المذكورة في المقام الأول على الصعيد الوطني، مع قيام الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وغيرهم بدور الجهات الفاعلة الرئيسية. ويتمثل دور منظومة الأمم المتحدة، في جملة أمور، في تسهيل التعاون فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية بهدف تعزيز العمل على الصعيد الوطني[٣١١].

---

(٣١١) A/54/131-E/1999/75، الفقرة ٤٣؛ و ACC/2000/8، الفقرة ٤٧.